مسارات العبور الجندري/ الجنسي في مصر

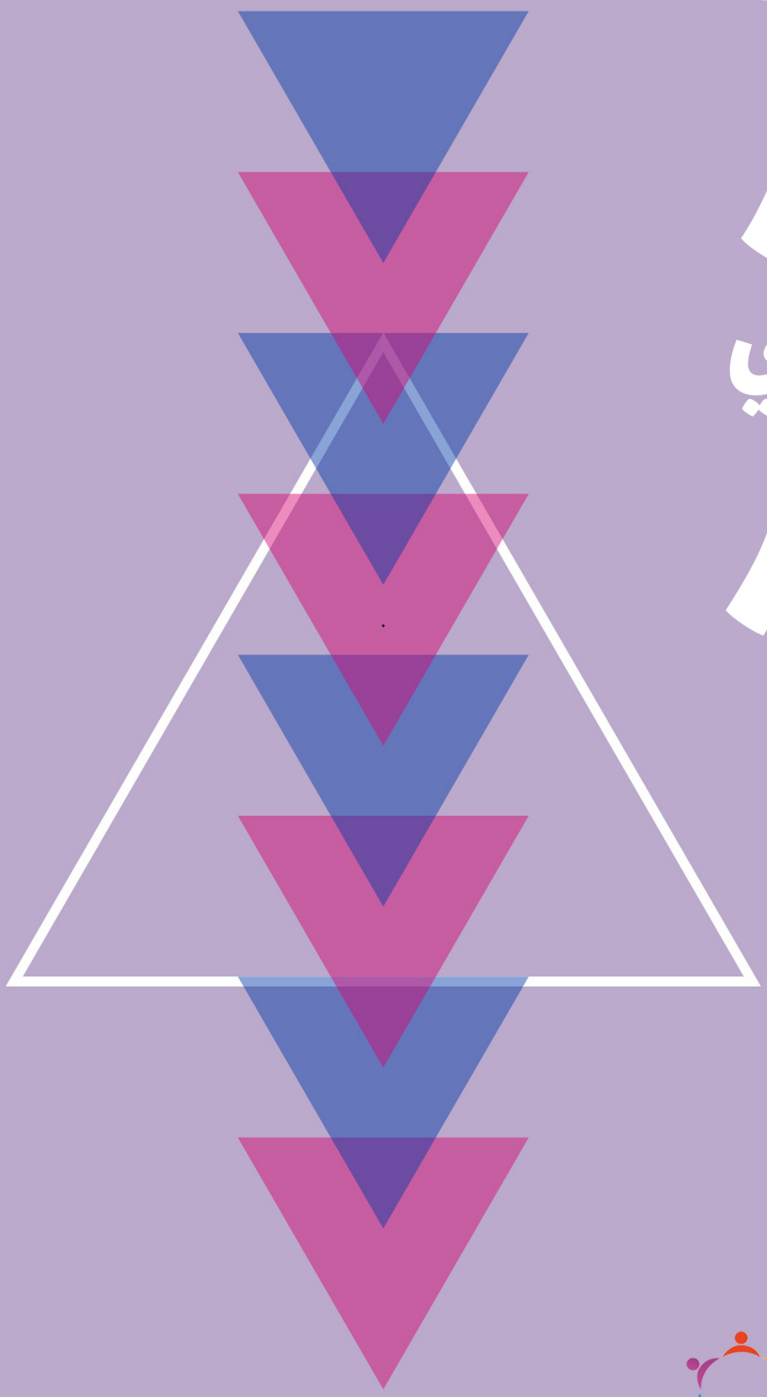

بداية
BEDAYAA

جدول المحتويات

جدول المحتويات.....0

المقدمة.....3

منهجية الدراسة

أولا أدوات جمع البيانات .....

ثانيا: المناهج البحثية المستخدمة.....4

ثالثا: طريقة عرض النتائج.....5

الملخص التنفيذي 6

تحليل السياق المصري 8

أولا: تحليل البيئة الاجتماعية 8

ثانيا: تحليل البيئة السياسية والقانونية.....9

عدم الاعتراف القانوني بالعبور الجندري / الجنسي.....10

القوانين التي يتم استخدامها للإيقاع بالعابرين والعابرات 11

الموقف الديني الرسمي وتدخله في الاحكام القضائية.....11

تعامل الشرطة مع العابرين والعابرات.....12

خبرات العابرات مع التجنيد الاجباري او الخدمة العسكرية.....14

التعامل مع مؤسسات الدولة المختلفة.....14

ثالثا: تحليل البيئة الاقتصادية 15

وضع المنظومة الطبية.....15

قضايا اجتماعية تخص افراد عابرين وعابرات في الفترة 2019 : 2021.....17

رحلة العبور الجندري / الجنسي .....

صعوبة الوصول إلى المعلومات 19

1. بدء اللجوء للمساعدة الطبية 20

2. المتابعة النفسية 22

تغيير طارئ في تعامل الطب النفسي مع قضية العبور الجندري / الجنسي..... 22
.3 الحصول على تقرير المتابعة النفسية 23
.4 لجنة تصحيح الجنس نقابة الأطباء 25
5. العلاج الهرموني 27
لمحة طبية..... 28
مرحلة محفوفة بالمخاطر..... 28
تقييم سوق الهرمونات في مصر 30
6. اجراء جراحات تصحيح الجنس 31
7. تغيير الأوراق الثبوتية 32
أولا: الطريق الرسمي..... 32
ثانيا: الطريق المُتّبع غالبا 33
التعسف في الاجراءات 34
مسارات غير واضحة للعبور 35
حياوات أفراد عابرين وعابرات من مصر..... 38
مروة 38
جميل 41
سامي 44
رانيا 47
الحقوق القانونية للأفراد العابرين والعابرات في بلدان أخرى..... 49
العبور الجندري / الجنسي بالمملكة المتحدة 49
الإجراءات القانونية والإدارية المطلوبة لتغيير الأوراق الثبوتية 49
لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي 53
تغيير الأوراق الثبوتية قبل أو بدون إجراء جراحة تصحيح الجنس..... 53
الحماية القانونية للعابرين والعابرات 54
المسارات المتاحة للعبور الجندري / الجنسي..... 56
الممارسة الجيدة للأطباء..... 57
للشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا 58
تكاليف العلاج الجراحي والهرموني 58
العبور الجندري / الجنسي بدولة ألمانيا..... 59
الإجراءات القانونية للاعتراف بالنوع الاجتماعي 59
الإجراءات القانونية والإدارية لتغيير الأوراق الرسمية..... 59
الحماية القانونية للعابرين والعابرات 60
المسارات المتاحة للعبور الجندري / الجنسي..... 60
تكاليف العلاج الجراحي والهرموني 60
العبور الجندري / الجنسي بدولة فرنسا 62
الإجراءات القانونية للاعتراف بالنوع الاجتماعي 62
الإجراءات القانونية والإدارية لتغيير الاوراق الرسمية..... 62
الحماية القانونية للعابرين والعابرات 63

المسارات المتاحة للعبور الجندري / الجنسي..... 63
تكاليف العلاج الجراحي والهرموني 63
العبور الجندري / الجنسي بدولة اليونان..... 64
الإجراءات القانونية للاعتراف بالنوع الاجتماعي 64
الإجراءات القانونية والإدارية لتغيير الأوراق الرسمية..... 64
الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تغيير الأوراق الرسمية 65
الحماية القانونية للعابرين والعابرات..... 66
تكاليف العلاج الجراحي والهرموني 67
التوصيات..... 0

المقدمة

إن العبور الجندري / الجنسي [1] كما عرفه موقع ويكي الجندر هو "العبور من جنسٍ لآخر بسبب اختلاف تعبير بعض الأشخاص عن هويتهم الجنسية والاجتماعية عن الجنس الذي يولدون به". وفي بعض الأحيان يرغب العابرات والعابرين في مساعدة طبية لإتمام مسار عملية العبور من جنس لآخر. وقد لا يرغب / ترغب العابرون أو العابرات في العلاج الهرموني أو / والعلاج الجراحي.

وتعد رحلة العبور الجندري / الجنسي رحلة شاقة ومكلفة وتحمل العديد من الصعوبات والمعوقات بدءًا من شعور الأفراد العابرين والعابرات بالإنزعاج الجندري [2] مرورًا بكافة المراحل إلى عملية تصحيح الجنس[3]، خاصة في السياق المصري حيث يتم انتهاك حقوق الأفراد العابرين والعابرات خلال مراحل عملية العبور، وقد تزايدت تلك الإنتهاكات في السنوات الأخيرة.

ونظرا لمعاناة الأفراد العابرون والعابرات وما يلقونه في مصر من تمييزٍ وعنف مضاعف من أجل فقط ان يكونوا/ يكن أنفسهم/ أنفسهن، قامت منظمة بداية بعمل هذه الدراسة من أجل بحث طرق العبور الجندري / الجنسي، ورصد كافة الانتهاكات في شتى مراحلها، وطرح ما ترتئيه من التوصيات اللازمة من أجل الوصول لمجتمع مصري خالٍ من التمييز والعنف ضد العابرين والعابرات.

ان منظمة بداية تتقدم بهذا العمل لكل العابرين والعابرات، ولكل شركاء العمل من منظمات وأفراد؛ داخل الحركة الكويرية العالمية والمصرية، ولكل المهتمين والمهتمات بالشأن الحقوقي والمجتمعي واضعين نصب أعيننا هدف تخفيف الضغط المجتمعي على الأفراد العابرين والعابرات مُتكاتفين معًا للحد من الانتهاكات التي يوجهونها.

إن هذه الدراسة قامت على التوثيق مع عدد كبير من العابرين والعابرات، سواء عن طريق مقابلات شخصية فردية أو ف مجموعات بؤرية، وقد تم عقد عديد المقابلات مع عديد الأطباء والصيادلة والمحامين، و قمنا أيضا بالاستعانة بدراسات ذات صلة من أجل تقديم دراسة متكاملة عن مراحل وسمات عملية العبور الجندري / الجنسي في مصر؛ برصد الانتهاكات داخل كل خطوة من الخطوات، وملقين الضوء على كافة الصعوبات والمعاناة النفسية والجسدية للأفراد العابرين والعابرات خلال الفترة من عام 2019 حتى منتصف عام 2021.

وقد حرصنا على تقسيم الدراسة لعدة أبواب لتشمل تحليلا أكثر وضوحًا للسياقات المحلية المختلفة والمؤثرة في رحلة العبور الجندري / الجنسي.

---

[1] https://genderiyya.xyz/wiki/عبور_جنسي

[2] **الانزعاج الجندري** كما عرفه موقع ويكي الجندر: هو نزاع نفسي يصيب الفرد فيما يتعلق بالجنس البيولوجي الذي ولد عليه، ونوع الجنس الذي يحدده (جنس العقل) وهو غالبًا الجنس الآخر. (مثال: أن يولد الإنسان ذكر بينما يكون محتواه أنثى)، قد يكون الناس الذين يعانون من خلل في النوع الاجتماعي غير مرتاحين مع الجنس الذي ولدوا فيه، وأحيانًا يوصف بعدم ارتياحهم مع جسدهم (وخاصة التطورات خلال سن البلوغ) أو عدم ارتياحهم للأدوار المتوقعة من جنسهم البيولوجي. ويطلق عليها أيضا : الديسفوريا الجندرية أو اضطراب الهوية الجندرية

https://genderiyya.xyz/wiki/ديسفوريا_جندرية

[3] **عملية تصحيح الجنس** كما عرفها موقع ويكي الجندر: هي عملية جراحية تغير المظهر الجسماني وخصائص الجنس البيولوجي الموجودة لتتفق مع جندر العابرة أو العابر جندريا / . وفي اللغة العربية، ويطلق عليها ايضا التأكيد الجندري.

https://genderiyya.xyz/wiki/عملية_تصحيح_الجنس

ثم تناولت الدراسة مسيرة رحلة العبور بدءًا من اللجوء للمساعدة الطبية والمتابعة النفسية ، مرورًا بأوضاع لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء ، والحصول على التقارير الطبية اللازمة، ثم العلاج الهرموني وجراحة تصحيح الجنس، كما تم تخصيص أحد أبواب الدراسة لمناقشة المسارات غير الواضحة للعبور الجندري / الجنسي ، وباب آخر لعرض نمط حياة بعض الافراد من العابرين والعابرات ، مع إلقاء الضوء على الانتهاكات اليومية المستمرة التي يتعرضون/ن لها.

ثم خصصنا الباب الأخير من الدراسة لإستعراض بعض الحقوق القانونية للعابرين والعابرات بدول أخرى كالمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليونان للمقارنة والاستعانة بتجارب تلك الدول.

وقد انتهت الدراسة إلى بعض التوصيات التي سنسعى بتعاون شركائنا المحليين والدوليين لتحقيقها خلال الفترة القادمة.

البيانات الأولية:

قمنا بالتوثيق الفردي والمجموعات البؤرية التوثيقية مع عدد من العابرين والعابرات، وأيضا من خلال عقد عدد من المقابلات البحثية مع عدد من العابرين والعابرات ومعرفة كل ما يتعلق برحلة عبورهم/ن، واجراء مقابلات مع عدد من المختصين من أطباء وصيادلة ومحامين للإلمام بكافة الجوانب الفنية ؛ طبية علاجية وقانونية متخصصة، خاصة تلك التي تُشكل صعوبات أمام العابرون والعابرات.

البيانات الثانوية:

قمنا بتجميع عديد الدراسات والتقارير المحلية والدولية المعنية بموضوع بحثنا الصادرة عن منظمات دولية، وكذلك أخبار تم نشرها بوسائل إعلام محلية ودولية ، بالإضافة إلى عدد من القوانين واللوائح والفتاوى وأحكام بعض القضايا ذات الصلة، كما قمنا بالاستعانة بدراسة مقارنة عن أوضاع مسارات العبور الجندري / الجنسي بعدد من الدول الأوروبية.

وقد قمنا بالإشارة إلى المراجع التي استندنا اليها في هامش كل صفحة.

ثانيا: المناهج البحثية المستخدمة.

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية نوعية مختلفة للإجابة على السؤال البحثي الأساس وهو :

ما هي مسارات العبور الجندري / الجنسي بمصر؟

وقد إنبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي كالتالي:

ما هي السياقات التي تؤثر على تلك المسارات؟

ماهي مراحل ومحطات رحلة العبور؟

ما هي خطوات تغيير الوثائق الرسمية والأوراق الثبوتية للأفراد العابرين والعابرات؟

ما هي الممارسات الجيدة المُتقدمة في الدول التي شملها البحث أمثال المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليونان؟

قامت الدراسة على عدة مناهج بحثية متباينة كما اسلفنا ، فتم استخدام المنهج التحليلي في تجميع البيانات المختلفة سواء أولية أو ثانوية وتبويبها تبعا لتسلسل أسئلة البحث، ومن ثم قمنا بتحليل تلك البيانات باستخدام المنهج الاستنباطي الذي ينتقل من الكل للجزء ، هذا وقد ساعدنا المنهج الوصفي في الوصول إلى النتائج حيث قمنا بسردها ووصفها إتباعًا لأصوله.

ثالثا: طريقة عرض النتائج.

قمنا بتقسيم الدراسة لتشمل المراحل المختلفة للعبور الجندري / الجنسي، ثم خصصنا قسم منها لعرض تجارب لعابرين وعابرات، وقسم أخير لعرض تجارب بعض الدول للاستفادة من خبراتهم.

وقد صنفنا البيانات وقمنا بتبويبها واخترنا مشاركة بعض المقتطفات من كلام العابرين والعابرات الذين/ اللائي قمنا بالتوثيق معهم/ن بعد أخذ موافقتهم/ن، دون الإشارة الى أسمائهم/ن أو ما يدلل عليهم/ن، وذلك لأسباب تتعلق باحترام الخصوصية والأمان الشخصي، ولنفس الأسباب قمنا بتغيير الأسماء وإخفاء بعض التفاصيل الكاشفة في القسم الخاص بسرد نمط أو نوعية الحياة اليومية لبعض العابرين والعابرات.

الملخص التنفيذي

إن رحلة العبور الجندري / الجنسي بمصر هي رحلة في غاية الصعوبة، ومحفوفة بالعديد من المخاطر الأمنية والطبية والنفسية والمعيشية، بالإضافة الى عدم توافر المعلومات الكافية حولها مما يعرض الافراد العابرين والعابرات لأخطار مضاعفة.

لذلك قمنا بهذه الدراسة لرصد الوضع بشكل كامل للعبور الجندري / الجنسي، محاولين إلقاء الضوء على ما يعانيه/ت العابرين والعابرات في مجتمع يسيطر عليه رهاب العبور الجندري / الجنسي.

إن العابرون والعابرات يُعانون في المجتمع المصري يُعانون من موجات العنف والتمييز والنبذ بالإضافة إلى عدد كبير من الصعوبات والمعوقات والتحديات مثل صعوبة إيجاد فرص عمل مناسبة وإيجاد مكان للسكن والمعيشة، بالإضافة الى العائق الاقتصادي الذي يحرم الغالبية العظمى منهم/ن من إجراء عملية العبور باهظة التكاليف.

يحدث هذا في ظل مناخ عام لبيئة اجتماعية وسياسية وقانونية غير ممهدة امامهم/ن على عديد الأصعدة، سواء على صعيد التعامل الرسمي من قبل الدولة ممثل في ممارسات الشرطة والقضاء وباقي مؤسساتها أو على صعيد القوانين واللوائح المعمول بها.

تنصب الدراسة على رصد وتحليل رحلة العبور الجندري / الجنسي التي كانت تبدأ عادة باللجوء للمساعدة الطبية والنصيحة ببدء المتابعة النفسية بإحدى المستشفيات الحكومية الثلاث (الحسين والدمرداش وقصر العيني) وقد توقفت مستشفى الحسين الجامعي بعد حريقها عام 2018.

رسميا لابد أن تستمر مرحلة المتابعة النفسية الى ما يقارب العامين، لكن واقعيا تمتد تلك الفترة لتصل الى ضعف المدة تقريبا، ناهيك عن كم الانتهاكات التي يتعرض لها العابرون والعابرات خلال هذه المرحلة.

بعد المتابعة النفسية يصبح من حق العابرين والعابرات الحصول على تقرير رسمي يفيد بأنهم/ن يعانون/ين من اضطراب الهوية الجنسية، وانهم قاموا بالمتابعة النفسية اللازمة، للمدة المطلوبة للتأكد من حقيقة حالاتهم.

ويعد هذا التقرير هو الوثيقة الأهم في الرحلة حيث يعتبر هو المفتاح لكل الخطوات التالية بالإضافة الى انه قد يقي في بعض الأحيان من المخاطر الأمنية.

أن الجهد والوقت المبذولين من أجل الحصول على هذا التقرير كبيرين حقًا، ومع ذلك قد يضيعا هباءًا إذا ما ضاع هذا التقرير او قام أحد بتمزيقه!

ثم بعد ذلك يتوجب على الافراد العابرين والعابرات الذهاب لعرض أوراقهم على لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء وذلك من أجل اخذ الموافقة بإجراء عملية التصحيح، والبدء في العلاج الهرموني حيث انه لا يتم اجراء عملية التصحيح دون الحصول على موافقة هذه اللجنة، والتي لا تنعقد بشكل دوري ، بل وقد تتوقف عن الإنعقاد لسنوات وتكون النتيجة هي انتظار العابرين والعابرات دون الحصول على تلك الموافقة.

وحيث ان تك الجراحات صعبة ودقيقة فهي تتم على عدة مراحل ، ويتم تقسيمها بناء على أسس طبية وتحت اشراف من وزارة الصحة ، أما في حال تأخر انعقاد اللجنة أو توقفها عن الإنعقاد لسنوات ، ففي اغلب الأحيان ما يضطر القادرين من العابرين والعابرات الراغبين في إجراء الجراحة التصحيحية على نفقتهم الخاصة إلى اللجوء إلى مراكز طبية خاصة غير مصرح بها، وغير مؤهلة تقنيًا ، ولا تقدم الرعاية والمتابعة الطبية المطلوبة ، كما تفتقد الشفافية والإشراف والرقابة من وزارة الصحة الأمر الذي يعرض حياة العابرين والعابرات للخطر اثناء او بعد العملية.

ويذكر انه قد تعرض العديد من العابرين والعابرات لتشوهات جراحية وعدد من المخاطر الصحية بعد إجراء الجراحة في هذه المراكز وتنصّل الأطباء المعالجين من المسؤولية. وقد توفى عابر يدعى أحمد فارس وشهرته عز بسبب عدم توافر الرعاية الطبية بعد الجراحة وعدم متابعة الطبيب لحالته وتطورها. [4]

أما الوضع الحالي لمرحلة العلاج الهرموني فهو حقاً خطير، حيث يلجأ معظم العابرين والعابرات الى تناول الجرعات دون وصفة طبية بسبب عدة عوامل أهمها عدم توافر أطباء متعاونين في تخصص الغدد الصماء، ناهيك عن التكلفة المالية المرتفعة، ومن هناك فنستطيع ان نرصد خطرًا صحيًا جسيمًا يتعرض له العابرون والعابرات بسبب عدم اهتمام الدولة بتوفير رعاية طبية اثناء مرحلة العلاج الهرموني.

وكما ان رحلة العبور الجندري / الجنسي طويلة وشاقة ومرهقة، كذلك هي أيضا رحلة تغيير الأوراق الثبوتية والرسمية حيث انه هناك طريقان للإنجاز يشوبهما البيروقراطية والمحسوبية والفساد والرشوة ويستنزفان الوقت والجهد والمال بالإضافة الى تعنت بعض الافراد لعرقلة العملية بسبب رهاب العبور الجندري / الجنسي.

وبشكل عام نستطيع القول بأنه لا توجد مسارات واضحة للعبور الجندري / الجنسي في مصر، حيث ان لكل عابر أوعابرة طريقه/ا الخاص ورحلته/ا الفريدة، وخبرته/ا المختلفة للعبور الجندري / الجنسي، والتي قد تتشابه وقد تختلف مع تجارب الاخرين/ات في بعض خطواتها. وأسباب هذه العشوائية عديدة ، تتلخص في عدة أمور منها : صعوبة الوصول الى المعلومات الخاصة بالعبور الجندري / الجنسي ، وعدم الاعتراف الرسمي الكامل في بعض الجهات بتقارير المتابعة النفسية برغم رسميتها ، وتدخل الأزهر في شأن طبي يخص أجساد العابرين والعابرات ، وصعوبة الحصول على الخدمات الطبية اثناء رحلة العبور ، وتسلط وتحكم لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء ، واستمرار بعض الأطباء في ممارسة العلاج التحويلي بالمخالفة للقانون ، والتخبط في مرحلة العلاج الهرموني ،ومن هذا الواقع نجد ان هناك استحالة لعبور الأفراد منعدمي/ات ومنخفض/ات الدخل ، إضافة الى ظهور إشكالية العبور الجندري / الجنسي بالنسبة للأطفال ومعاناة العابرين والعابرات من اللاجئين والاجانب المقيمين بمصر.

وقد تم تخصيص قسما خاصا بهذه الدراسة لسرد عدد من قصص العابرين والعابرات في مصر لمشاركتهم/ن العناء والمعاناة التي يعيشونها وكمحاولة منا لتسليط الضوء على كم الانتهاكات التي يتعرضون/ن لها بشكل يومي، وكذلك قسمًا آخرًا لعرض عدد من نماذج العبور الجندري / الجنسي ببعض الدول الأوروبية والتي قد تفيد في استنباط حلول محلية لقضية العبور الجندري / الجنسي بمصر.

[4] https://raseef22.net/article/1084170-كان-عايز-يعيش-لكنه-مات-عابر-جنسيا-مصري-آخر-ضحية-بيروقراطية-الدولة-وإهمالها

تحليل السياق المصري

أولا: تحليل البيئة الاجتماعية.

بشكل عام يصنف المجتمع المصري على انه مجتمع محافظ يعاني افراده من رهاب المثلية الجنسية [5] ورهاب العبور الجندري / الجنسي [6] وهذا ينعكس على سلوك المجتمع الكبير تجاه افراد المجتمع الكويري[7] عامة والعابرين والعابرات خاصة، بالإضافة إلى تفشي الفكر الذكوري[8] والأبوي [9] والذي بدوره ينعكس على رفض كل الافراد غير نمطيي/ات المظهر بشكل كبير. [10]

"تعرضت داخل المجتمع للتنمر والاستهزاء والتحرش وأيضا الابتزاز والتهديد"

" اثناء مراحل عبوري كنت أعيش بمنطقة شعبية وكنت اتعرض طوال الوقت للمضايقات والتحرشات وتم الاعتداء عليَّ وتكرر كل ذلك بالجامعة أيضا. طوال الوقت كنت اشعر ان لدى مشكلة لكوني امرأة عابرة."

" تعرضت للعنف الديني حيث تعرضت للرفض وقيل لي أن العبور حرام لان ربنا قال هكذا وهكذا.."

" قام والدي بضربي واجبرني على الذهاب إلى طبيب نفسي"

(عابر – مقابلة فردية)

---

[5] رهاب المثلية هو الرفض والمعاداة والخوف من أصحاب الميول والهويّات الجنسية غير النمطية مثل: المثلية الجنسية وازدواجية الميل الجنسي والعبور الجندري / الجنسي. تتمثل رهاب المثلية الجنسية في أفعال كراهية وسلوكيات عدائية وسن قوانين وسياسات تمييزية ومحرضة على العنف المؤسسي ضدهم.

https://genderiyya.xyz/wiki/رهاب_المثلية_الجنسية

[6] رهاب العبور الجندري / الجنسي هو الخوف والرفض غير المبرر تجاه العابرين/ات. وقد تتحول هذه المشاعر السيئة إلي نفور وغضب وأحيانا لاستخدام العنف تجاه الأشخاص الذين لا يتكيفوا مع التوقعات التي يفرضها المجتمع فيما يخص نوعهم الاجتماعي.

https://genderiyya.xyz/wiki/رهاب_العبور_الجنسي

[7] المجتمع الكويري هو إشارة للأفراد المثليين والمثليات والعابرين والعابرات ومزدوجي/ات الميول الجنسية و بينيي/الجنس وغيرهم/ن من الأشخاص غير نمطيي/ات الميول الجنسية والهوية الجندرية.

[8] الذكورية هي لفظ عام يطلق على مجموع السلوكيات والأفكار والقوانين والتفسيرات التي من شأنها السماح بسيطرة الذكور في مجتمع ما على الإناث

https://genderiyya.xyz/wiki/ذكورية

[9] نظام أبوي هو نظام اجتماعي يمتلك فيه الرجال السلطات الأساسية في المجتمع، من ضمنها السلطات السياسية والأخلاقية والقانونية، مما ينتج عنه امتيازات عديدة. وفي الحقل الأسري يتحكم الآباء في النساء والأطفال، ويفرضون سيطرتهم عليهم. هذه البنية الإجتماعية التي تضع الرجال في مكان أعلى من النساء وغير نمطيي/ات النوع الاجتماعي، تسئ إلى كل الأطراف.

ومن أشكال إساءة النظام الأبوي للذكور هي تجريم ورفض كل ما هو أنثوي أو كل ما يتعارض مع الصورة النمطية الجندرية للرجال. أما بالنسبة للنساء فيعد النظام الأبوي هو مقنن القوانين العرفية والعادات والتقاليد التي تحط من قيمة النساء كبشر كاملات الأهلية وصاحبات قرارتهن ومقررات لمصائرهن.

https://genderiyya.xyz/wiki/نظام_أبوي

[10] https://www.researchgate.net/publication/348338719_THE_EGYPTIAN_QUEER_MOVEMENT_Struggles_for_Recognition_and_Representation

يعاني العابرون والعابرات في المجتمع من العنف والتمييز من المجتمع والاهل او الاسرة وأيضا من مقدمي الخدمات التابعة للدولة وافراد الشرطة طبقا لتوثيقاتنا في تقاريرنا المختلفة. فأشكال العنف تتراوح بين العنف الجسدي والنفسي والمجتمعي والديني وأيضا العنف الجنسي من تحرشات واغتصابات والعلاج التحويلي[11] بالإضافة الى تعرض عدد من الرجال العابرون للاغتصاب التصحيحي والاجبار على الزواج مما ينتج عنه الاغتصاب الزوجي.[12]

"المجتمع شكل ضغطا كبيرا على أهلي وهذا من ضمن أسباب عدم تقبلهم لعبوري."

(عابر – مجموعة بؤرية)

"دائما ما اتعرض للعنف الجسدي، حيث يتم ضربي كثيرا ففي كل مكان تعرضت للضرب ولا أدرى ما المشكلة بي؟!"

(عابرة – مجموعة بؤرية)

ثانيا: تحليل البيئة السياسية والقانونية.

ان البيئة السياسية والقانونية في مصر ليست ممهدة اطلاقا أمام العابرين والعابرات على عدة اصعدة سواء على مستوى التعامل الرسمي للدولة او مستوى القوانين واللوائح أو مستوى ممارسات الشرطة والقضاء وباقي مؤسسات الدولة.

تستهدف الدولة المصرية افراد المجتمع الكويري وخلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي شهدت هذه الفترة تصاعدا في عدد وطبيعة الانتهاكات فيتم القبض على الافراد الكويريين والكويريات سواء عن طريق القبض العشوائي أو الاصطياد وبعد القبض عليهم/ن يتم انتهاك حقوقهم/ن الجسدية عن طريق التعذيب والعنف الجسدي والجنسي واخضاعهم للفحوص الشرجية وكشوف العذرية. بالإضافة لعدم وجود أماكن احتجاز مخصصة للعابرين والعابرات جندريا مما يعرضهم للخطر أثناء احتجازهم/ن وسط سجناء وسجينات أخرين وفي حالات قليلة يقوموا بحبسهم/ن انفراديا مما يشكل أيضا خطرا على صحتهم/ن النفسية مع تعنت جهاز الشرطة وجهات التحقيق من النيابة العامة تجاه المتهمين/ات.

---

[11] العلاج التحويلي هو أي شكل من أشكال العلاج أو العلاج النفسي الذي يهدف إلى تغيير التوجه الجندري / الجنسي للشخص أو قمع الهوية الجندرية / الجنسية للشخص .ويستند إلى افتراض أن كونك مثلي/ة أو الجنس أو عابر/ة أو ثنائي الجنس هو مرض عقلي يمكن "علاجه ."هذه العلاجات غير أخلاقية وضارة.

https://www.stonewall.org.uk/campaign-groups/conversion-therapy

[12] للمزيد حول اشكال وانماط العنف بالمجتمع يرجى الرجوع لتقاريرنا الرصدية حول ظاهرة العنف ضد المجتمع الكويري في هذا الرابط:

https://www.bedayaa.org/publications

تنتهج الدولة خلق حالة من الفزع الأخلاقي من خلال التغطيات الإعلامية الاستثنائية للقضايا التي يتم فيها القبض على أفراد من مجتمع الميم عين من خلال تشويه المتهمين وشيطنتهم عن طريق استخدام العناوين الساخنة المبالغ فيها بمفردات تحط من كرامة هؤلاء الأشخاص وتصفهم بأنهم يهددون قيم المجتمع ويشكلون خطرا عليه.

وبخصوص الرعاية الصحية للمتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية من المجتمع الكويري فإن القائمين على مراكز الفحص والمشورة التابعة للدولة يمارسون التمييز ضد أفراد المجتمع الكويري واغلبهم يتصرف برهاب المثلية ورهاب العبور الجنسي وقد تم تقليص عدد تلك المراكز مع عدم توافر الادوية اللازمة بشكل دائم مما يؤثر على صحة المتعايشين/أت مع الفيروس ومما يعكس استهانة الدولة بوضعهم/ن الصحي.

لابد من الإشارة إلى أن الدولة لا تتدخل لحماية أي فرد من أفراد المجتمع الكويري، فالدولة المصرية تعزز من ثقافة العنف والرفض تجاههم/ن. حيث تم رصد بعض حالات تعرض للعنف ولم يتم حمايتهم/ن حال لجوئهم/ن للشرطة، بل يتم تهديدهم/ن أو تلفيق قضايا لهم/ن. [13]

عدم الاعتراف القانوني بالعبور الجندري / الجنسي.

بشكل عام ترفض الدولة المصرية الاعتراف بوجود أفراد المجتمع الكويري وتتجاهل حقوقهم/ن أمام المجتمع الدولي. [14] وبوجه خاص لا تعترف الدولة المصرية بالعبور الجندري / الجنسي، حيث لا توجد مواد قانونية تسمح بحدوث هذا الإجراء، لكن على مستوى اللوائح فقد أشارت نقابة الأطباء إلى إجراء تصحيح الجنس في لائحتها الأساسية (لائحة رقم 238 لسنة 2003) في الباب الثالث مادة (43) من لائحة آداب المهنة لنقابة الأطباء المصريين وتنص المادة على: " يحظر على الطبيب اجراء عمليات تغيير الجنس أما بالنسبة لعمليات تصحيح الجنس فانه يشترط موافقة اللجنة المختصة بالنقابة وتتم عمليات التصحيح بعد إجراء التحليلات الهرمونية وفحص الخريطة الكروموزومية وبعد قضاء فترة العلاج النفسي والهرموني المصاحب لمدة لا تقل عن عامين." [15]

وفيما يخص اللجنة المختصة التي تم ذكرها بتلك المادة فلا يوجد ما ينظم عملها داخل اللائحة ولا يتم الإشارة الى مواعيد إنعقادها أو المدة الزمنية التي يجب ألا تتجاوزها اللجنة في اصدار قراراتها بشأن الحالات المعروضة أمامها مما يمثل غيابا للشفافية والمسائلة، وينتج عنه انتظار الكثيرين من العابرين والعابرات لقرار اللجنة لشهور وسنوات عديدة حيث إن الموافقة لازمة لاستكمال مراحل العبور الجندري / الجنسي رسميا كما سيأتي فيما بعد في أبواب الدراسة.

---

[13] للمزيد حول هذا الموضوع يرجى زيارة تقرير عشرون عاما على حادثة كوين بوت https://www.docdroid.net/0B9LZJ8/tkryr-20-sn-aal-koyn-bot-final-pdf

[14] https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/20/339790

[15] يرجى زيارة الرابط التالي: http://www.ems.org.eg/emsadmin/uploads/userfiles/file/لائحة%20اداب%20المهنه.pdf

القوانين التي يتم استخدامها للإيقاع بالعابرين والعابرات 16.

تستخدم الدولة المصرية قانون مكافحة الدعارة وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في محاكمة العابرين والعابرات بعد الإيقاع بهم وبالأشخاص غير النمطيين/ات وغير المتطابقين/ات مع الثنائية الجندرية والمعيارية الغيرية[17].

وطبقا لقانون مكافحة الدعارة أو قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يتم توجيه ثلاث اتهامات وهم : تهمة "اعتياد الدعارة او الفجور" وتستند المحاكمات الى البند (ج) من المادة رقم (9) بالقانون المشار إليه ، وتهمة "الإعلان عن الدعوة إلى الإغراء بممارسة الفجور" وهذه طبقا للمادة (14) من ذات القانون وأيضا تهمة " التحريض على الفجور" طبقا للفقرة (أ) من المادة الأولى من القانون. [18]

وطبقا لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أو قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ أو كما يعرف إعلامياً باسم قانون مكافحة جرائم الإنترنت ؛يتم توجيه أيضا ثلاث اتهامات هم: تهمة "الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي غير المشروع" طبقا للمادة رقم (25) من القانون، و"تهمة تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها لمحتوى مناف للآداب العامة أو لإظهارها بطريقة من شانها المساس باعتباره أو شرفه" طبقا للمادة رقم (26) من نفس القانون، وتهمة "انشاء أو ادارة أو استخدام موقعا أو حسابا خاصا على شبكة معلوماتية يهدف إلى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب جريمة معاقب عليها قانوناً" طبقا للمادة رقم (27) من ذات القانون. [19]

ويذكر أن عددًا كبيرًا من الذين/ اللائي تم/ت محاكمتهم/ن طبقا لهذا القانون كانوا/ن أفرادًا عابرين وعابرات طبقا للإحصائيات القانونية للمنظمة.

الموقف الديني الرسمي وتدخله في الاحكام القضائية.

---

16 للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الرجوع لهذا الرابط : https://www.docdroid.net/0B9LZJ8/tkryr-20-sn-aal-koyn-bot-final-pdf

17 يُعرف القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني الغيرية البحتة بأنها: مصطلح يشير إلى مجموعة من المعايير الاجتماعية التي بموجبها يتم تقسيم الناس إلى فئتي نوع اجتماعي مكملتين لبعضهما (رجل أو امرأة)، التي تنشق منها الأدوار "الطبيعية" في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، هذه المعايير تحدد المغايرة الجنسية الغيرية كالميول الجنسية" العادية و "الطبيعية" وتشير إلى العلاقات الجنسية والزوجية كذات قيمة فقط إذا تمت بين رجل وامرأة.

كما يُعرف قاموس مركز دعم لبنان المعيارية على أساس الغيرية الجنسية بأنها مصطلح يتألف من مصطلحي " الغيرية "و"المعيارية"، وهو يشير إلى نظامٍ اجتماعي تُفضَّل فيه الغيرية الجندري / الجنسي ة ويُحتفى بها، وبالتالي تكون معياريةً بوصفها نظامًا تلقائيًا. في هذا النظام، تُمأسَسَ الغيرية الجنسية في الجوانب الاجتماعية والقانونية والسياسية والثقافية، ما يؤدّي بالتالي إلى منح الغيرية الجنسية امتيازاتٍ خاصةً بها، بينما تُهمّش وتوصم العلاقات والممارسات اللاغيرية.

https://genderiyya.xyz/wiki/تطبيع_المغايرة_الجنسية

https://daleel-madani.org/civil-society-directory/lebanon-support/resources/gender-dictionary-qmws-ljndr

18 للاطلاع على نص قانون مكافحة الدعارة يرجى زيارة الرابط التالي: https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/law_no.10-1961_.pdf

19 للاطلاع على نص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يرجى زيارة الرابط التالي: https://www.cc.gov.eg/legislation_single?id=386006

تم اصدار اثنان من الفتاوى[20] من دار الإفتاء التابعة للأزهر؛ وهي الجهة الرسمية المنوطة بالفتوى الشرعية في الشئون المختلفة، تذكر الفتاوى أنه لكي يخضع أي شخص لأي نوع من عمليات العبور الجندري / الجنسي، عليه أولا إثبات أن حالته بيولوجية وليست عقلية [21]، ففي الفتوى رقم 1771 تم ذكر ان عملية تصحيح الجنس من المحرمات [22] ، وأيضا في الفتوى رقم 22659 تم تحريم العبور الجندري / الجنسي، ولكنه قد يجيز ذلك إذا كانت العابرة طبيا لها جهاز تناسلي انثوي او يكون للعابر جهاز تناسلي ذكوري[23].

في عام 2019 صدر حكما قضائيا عن القضاء الاداري استنادًا إلى تلك الفتوى، حيث قالت هيئة المحكمة في حيثيات الحكم: "حرية الإنسان ليست مطلقة في تغيير جنسه في ظل الوضع القانوني الراهن في مصر، والذي خلا من وجود تنظيم قانوني لعمليات تغيير الجنس يحدد حالات إجرائها كضرورة طبية علاجية". – "باعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، فإن التصور الإسلامي لحرية تغيير الجنس، فرق بين عمليات تصحيح الجنس وعمليات تغيير الجنس، حيث أباح جمهور رأي الفقهاء شرعًا عمليات تصحيح الجنس باعتبارها علاج للمرضى الذين يعانون اضطرابات عضوية كحالات الخنثى الذكرية والخنثى الأنثوية"[24].

تعامل الشرطة مع العابرين والعابرات

لا تفهم الشرطة المصرية الاختلاف بين المرأة العابرة والرجل المثلي، فهم ينظرون إلى اغلب العابرات غير نمطيات المظهر على أنهن رجال مثليين الجنس يرتدون زي امرأة لإغراء الرجال بالفجور من أجل المال بالإضافة إلى اعتبار أي تجمع من النساء العابرات - في منزل خاص- مخبأ للدعارة.

يقوم رجال الشرطة بالقبض على العابرات والعابرين سواء من الشارع أو من أماكنهن الخاصة سواء عن طريق الاستهداف المباشر او الإيقاع عن طريق برامج المواعدة. [25]

وأيضا تم توثيق حالات تعرض أحد العابرين/ات لأي انتهاك مجتمعي ويقوموا/ ن بالاستنجاد بالشرطة، تقوم الشرطة باعتقالهن بدلا من المنتهِكين وذلك يشعر الافراد العابرون والعابرات دائما بالخوف من اللجوء الى الشرطة في مثل تلك الحالات.

---

[20] للتعرف على معنى الفتوى ومكانتها الدينية في الإسلام يرجى زيارة الروابط التالية:
https://ar.wikipedia.org/wiki/فتوى#:~:text=الفتوى%20هي%20مرسوم%20ديني%20في,وإطلاق%20مسميات%20مثل%20الحلال%20والحرام
https://islamonline.net/فقه-المصطلح-في-الفتوى-والاستفتاء/

[21] https://quod.lib.umich.edu/j/jii/4750978.0002.302/--sex-change-in-cairo-gender-and-islamic-law?rgn=main;view=fulltext

[22] https://www.islamweb.net/ar/fatwa/1771/عملية-تحويل-الجنس-من-المحرمات

[23] https://www.islamweb.net/ar/fatwa/22659 /موقف-الشرع-من-عمليات-تحويل-الجنس

[24] للاطلاع على حيثيات الحكم يرجى الاطلاع على الرابط التالي: https://www.vetogate.com/Section-38/حوادث/حيثيات-رفض-دعوى-تعديل-اسم-و-نوع-متحول--في-الرقم-القومي-2015510

[25] للمزيد عن حملات الاستهداف من قبل الشرطة يرجى الاطلاع على الرابط التالي https://eipr.org/publications/المصيدة-عقاب-الاختلاف-الجنسي-في-مصر

"كلما اسير بالشارع ليلا، لا أكون متأكدة إذا كنت سأرجع بيتي ام لا. كلما امر على كمين شرطة يتم توقيفي من الشرطة ولا أدرى هل سيقبضون عليَّ هذه المرة أم لا. لأن هذا السيناريو متكرر في حياتي. في كل مرة يتم فيها توقيفي اتعرض للإهانة لمجرد أنى امرأة عابرة."

"تعرضت للضرب من فرد يعرف انني عابرة وسبب الضرب هو عدم نمطية مظهري الخارجي. تعرضت للإهانة الشديدة وعجزت عن اللجوء للشرطة بسبب خوفي إذا تم سؤالي عن سبب الضرب بم سأجيب! وإذا تحججت بحجة أخرى فهذا الشخص سيقول انني عابرة وسيتم تعرضي للأذى وانا لا اود ذلك اطلاقا.

(عابرة – مجموعة بؤرية)

" استأجرت انا وحبيبتي غرفة بفندق ما وتعرضت للابتزاز من مسؤول الحجوزات بالفندق بعدما تنصت على باب غرفتنا وسمع اننا نمارس الجنس. طلب منا مبلغا كبيرا (15 ألف جنيه) لكي يسلمنا بطاقات الهوية التي يحتفظ بها الفندق. شعرت بالانتهاك وذهبت للإبلاغ عنه في قسم الشرطة وهناك تم اخباري انه لو تقدم هذا الشخص ببلاغ ضدي سيتم حبسي واجبروني على التنازل عن المحضر لكيلا احبس معه. ومن بعدها كلما يحدث لي انتهاك لا اجرؤ على الذهاب للإبلاغ واخذ حقي من المجرم هذا فقط لكوني عابر."

(عابر – مجموعة بؤرية)

ويذكر أحد المحامين العاملين ببرنامج الدعم القانوني بالمنظمة بخصوص الاجراء المتبع في حالة توقيف أحد العابرات او العابرين بالشارع ان الأمر كله يرجع الى نظرة الشرطي للشخص الذي تم توقيفه فلو رأى الشرطي أن الشخص غير نمطي فسيقبض عليه بعد وصلة من الإهانات ويتم تلفيق التهم المذكورة اعلاه، وفي حالة تقديم تقرير المتابعة النفسية فالأمر أيضا يرجع لوجة نظر الشرطي الذي من الممكن الا يعتد بهذا التقرير، ويتم القبض أيضا على الشخص العابر/ة، وفي حالة الوصول الى مرحلة القضاء يقول المحامي أن الأمر أيضا يخضع لتقدير القضاة للموقف ، فهناك من يعتد بالتقرير ويتم إنهاء القضية وهناك من يأخذ القضية إلى منحى أخلاقي وديني ويتم الحكم على الأشخاص بالمدد المحددة في القوانين التي يحاكمون/ن بمقتضاها كما ذكرناها من قبل.

ويذكر أن بعض القضاة لا يهتمون بشرعية إجراءات الاعتقال وكفاية الأدلة ويعتمدون استخدام الملابس النسائية والمكياج كدليل على ارتكاب جريمة الدعارة والفجور دون أن يفهموا أن هذه الأدلة ليست سوى أدوات مهمة للنساء العابرات في مرحلة المعايشة داخل المجتمع كامرأة وهي من اللوازم المصاحبة للمتابعة النفسية.

هذا بالإضافة الى عدم تخصيص أماكن احتجاز للعابرين والعابرات، حيث يتم احتجاز العابرات في سجون الرجال والعابرين في سجون السيدات. وفي هذا الخصوص قامت الناشطة العابرة ملك الكاشف برفع قضية على وزير الداخلية من أجل تخصيص أماكن احتجاز للعابرين والعابرات على إثر خروجها من السجن، ولكن تم رفض الدعوى التي اقامتها امام القضاء الإداري. وتذكر الناشطة العابرة ملك الكاشف في هذا الخصوص ما يلي:"

تم احتجازي بالحبس الانفرادي لمدة 4 شهور داخل سجن طرة للرجال، وتم منعي من التريض ورؤية الشمس. كان يتم تهميشي ومعاملتي أسوأ من باقي المسجونين." [26]

خبرات العابرات مع التجنيد الاجباري او الخدمة العسكرية

واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه النساء العابرات هي التعامل مع التجنيد الإجباري، لأنهن خاضعات للخدمة بسبب انه لا يزال مذكورا في بطاقتهن الشخصية انهن ذكورًا، حيث ان مصر تطبق الخدمة العسكرية الإجبارية للذكور فوق سن 18 عامًا. وللحصول على اعفاء من تلك الخدمة العسكرية الاجبارية يجب أن تمر المرأة العابرة برحلة طويلة للإثبات انها امرأة وأحيانًا تفشل تلك العملية وتضطر النساء العابرات للذهاب للخدمة العسكرية كرجال.

التعامل مع مؤسسات الدولة المختلفة

بسبب صعوبة تغيير الأوراق الثبوتية، يواجه العابرون والعابرات مشاكل في التعامل مع مؤسسات الدولة المختلفة حيث يرفض الموظفون التعامل معهم/ن بسبب اختلاف شكلهم/ن عن الجنس البيولوجي المذكور بالأوراق الثبوتية وفي الاغلب تنتهي هذه المعاملات بالتعرض للتوقيف من قبل الشرطة على الرغم من أن من لديهم/ن تقارير طبية حكومية من وزارة الصحة تفيد بأنهم يعانون من اضطراب الهوية الجنسية لكن وزارة الداخلية لا تقر بهذا النوع من التقارير.

[26] للمزيد حول قضية ملك الكاشف يرجى زيارة الروابط التالية:
https://www.facebook.com/watch/?v=2908464402567889
https://daaarb.com/ملك-الكاشف-تطعن-على-قرار-القضاء-الإدار/
https://legal-agenda.com/قضية-ملك-الكاشف-تلقي-الضوء-على-معاناة-ا/

ثالثا: تحليل البيئة الاقتصادية

يواجه العابرون والعابرات تحديات اقتصادية ومعيشية عظيمة، فيصعب عليهم/ن إيجاد فرص عمل بسبب التمييز ، كما يتعرضون/ن للفصل التعسفي خاصة عندما لا تتطابق بطاقات هويتهم مع هويتهم الجنسية، ويواجهون/ن تحديات اخرى بالنسبة لإيجاد مكان للسكن والمعيشة بسبب ذات المشكلة الخاصة بالأوراق الثبوتية بسبب رفض أصحاب المنازل التأجير لهم/ن، مما يشكل تهديدا صريحا لوجود العابرين والعابرات، هذا بالإضافة الى تأثير الظروف الاقتصادية وعدم القدرة على إجراء عملية العبور ذاتها حيث انها تتكلف أموالا كثيرة ، غالبا ما لا تتوفر لكثير من العابرين والعابرات.

" اشعر بالخوف طوال الوقت بالمنزل من ان يتعرض أحد لي مع شعوري بالعجز انني لن أستطيع اللجوء للشرطة وأيضا اشعر بالضغط الشديد بسبب تجاربي السابقة في السجن ولا ارغب في تكرارها ابدا." (عابرة – مقابلة فردية)
"كان لدي محل وبعد بداية رحلة عبوري صاحب المحل رفض تجديد العقد لأنه متدين واضطررت لتصفية اعمالي وحاليا لا يوجد أي مكان عمل يريد توظيفي بدون البطاقة الشخصية." (عابر – مجموعة بؤرية)
"لم أستطع تأجير شقة بمفردي بسبب البطاقة الشخصية الذي يختلف فيها شكلي عن شكلي الحالي فأبحث عن شقق مع شركاء سكن آخرين يكون عقد الايجار باسمهم/ن." (عابرة – مجموعة بؤرية)

وضع المنظومة الطبية

يلعب الوضع الاقتصادي المتردي دورا مهما في المنظومة الطبية في مصر، فمن جهة التأمين الصحي الحكومي لا يشمل إلا العاملين بمؤسسات الدولة وشركات القطاع العام والطلبة، والتأمين الصحي الخاص لا يشمل الا بعض العاملين بالقطاع الخاص. ونتيجة لذلك ات هناك قطاعا عريضا من السكان ليس لديه تأمينا صحيا على الاطلاق.

ومن جهة أخرى المستشفيات الحكومية العامة والجامعية تستوعب عددا أكبر من طاقتها وينتج عن ذلك قصورًا في تقديم الخدمة الطبية، والأهم أن الخدمات الطبية التي يحتاجها الأفراد العابرون والعابرات لا تقدم بالكامل في تلك الهيئات حيث إن عملية تصحيح الجنس ليست مجانية الا لمن اكتملت كافة تقاريره واوراقه

وهذا صعب جدا حدوثه مع الافراد العابرين والعابرات، ويكون البديل هو اجراءها على نفقتهم/ن الخاصة كما ذكرنا سلفا.

وهنا يأتي دور المنظومة الطبية الخاصة ، حيث هناك عدد من الأطباء الذين يعملون بشكل خفي من وراء وزارة الصحة، يقومون باستغلال العابرون والعابرات عن طريق اجبارهم/ن على المتابعة النفسية في عياداتهم او مستشفياتهم الخاصة مقابل منحهم تقرير المتابعة النفسية الرسمي من المستشفى الحكومي الذي يعملون به، وهناك أطباء أخرون يقومون بالاستغلال عن طريق المُغالاة في تقدير قيمة إجراء عملية التصحيح ولذا يقومون بتقسيم العملية الجراحية الى عدة عمليات من أجل زيادة المبلغ الإجمالي فيلجؤون إلى تقسيمها كالتالي:

أولا: عملية تصحيح الجنس للنساء العابرات تقسم كالتالي:

عملية الاخصاء (إزالة الخصيتين) وعملية تجميل الثدي وعملية تشكيل العضو الانثوي.

ثانيا: عملية تصحيح الجنس للرجال العابرين تقسم كالتالي:

عملية إزالة الثدي وعملية إزالة الرحم والمبيضين والمهبل وعملية تشكيل العضو الذكري وأحيانا يتم دمج العمليتان الاخيرتان.

وبرغم التكاليف الباهظة لكل عملية، فإن هذا يعرض الافراد لعديد المخاطر الصحية، مع شبه انعدام الرعاية والمتابعة الطبية اللازمة ما بعد الجراحات، وتهرب هؤلاء الأطباء وتنصلهم من مسئولية الأخطاء الطبية الكثيرة التي قد تنتج عن اجراء الجراحات.

وقد أشرنا إلى واقعة العابر المتوفى المدعو أحمد فارس الشهير بعز، والذي توفي نتيجة عدم الرعاية الطبية بعد الجراحة وعدم متابعة الطبيب لحالته وتطورها. [27]

وفي هذا الخصوص يذكر أحد الأطباء النفسيين المتابعين للقضية: " اعرف طبيبا يقوم بعمليات تصحيح الجنس ومشهورعنه انه لا يقوم بها ناجحة بنسبة 100% فدائما ما يقع في العديد من الأخطاء الجراحية التي تؤثر بالسلب على العابرات وفي الاغلب يضطررن للخضوع لجراحات تجميلية إضافية من اجل اصلاح تلك الأخطاء الطبية التي يتهرب منها هذا الطبيب والذي لو وجد مسائلة حقيقية قد يتم عقابه."

[27] https://raseef22.net/article/1084170-كان-عايز-يعيش-لكنه-مات-عابر-جنسيا-مصري-آخر-ضحية-بيروقراطية-الدولة-وإهمالها

قضايا اجتماعية تخص أفراد عابرين وعابرات في الفترة 2019 .2021

تمت اثارة قضيتين لامرأة عابرة ولرجل عابر في وقت سابق هما أولا: قضية الرجل العابر نور هشام سليم ابن الفنان هشام سليم وثانيا قضية المرأة العابرة فريدة رمضان المعلمة سابقا بوزارة التربية والتعليم. وما جعلنا نلقي الضوء على هاتين القضيتين هو التعامل المختلف للمجتمع معهما فللمرة الأولى تجد قضية العبور الجندري / الجنسي بعض من التعاطف حتى وان كان من بعض جمهور مواقع التواصل الاجتماعي لكنه قد يمثل نقطة للبداية.

ففي القضية الأولى بدأ الامر حين صرح الفنان هشام سليم بعبور ابنه [28] ، وانشغل رواد مواقع التواصل الاجتماعي بالأمر ما بين مؤيد ومعارض مما دفع الى ظهوهما سويا في أحد البرامج التلفزيونية [29] والتصريح بأن سبب العبور الجندري / الجنسي لنور هو الخلل الهرموني، بعد هذا اللقاء وجد نور جمعٌ من الجمهور مؤيدا له ولحقه في العبور، بينما وفي هذه الاثناء حدثت حادثة إنتحار الناشطة الكويرية النسوية سارة حجازي [30] واستقبل رواد مواقع التواصل الاجتماعي هذا الحدث بكراهية شديدة تجاه المجتمع الكويري، فما كان من نور إلا انه ظهر بفيديو برد فعل غاضب، ينتقد الموقف المزدوج لهؤلاء الذين تقبلوه هو ولم يتقبلوا سارة ، وأعلن على الملأ ان عبوره لم يكن بسبب خللا هرمونيا ، واظهر دعما وتعاطفا مع المجتمع الكويري [31]، تحول بعدها عدد كبير من مؤيديه الى منتقدين، وتراجعوا عن دعمه، و قام محاميان برفع دعوى قضائية ضد نور بدعوى "نشره للمثلية" في مصر[32]، ظهر بعدها الفنان هشام سليم ؛والد نور ملطفا للجو ، داعيا الجمهور للرأفة بوضع ابنه الذي هاجر بسبب ما لاقاه من قسوة. [33]

أما بالنسبة لقضية المُعلمة فريدة رمضان فتم اثارتها بعد ظهورها في الاعلام ، وسرد قصتها حيث ذكرت انها فقدت كل شيء في سبيل عبورها الجندري / الجنسي ، وطالبت وزير التربية والتعليم برجوعها لوظيفتها السابقة في مهنة التدريس[34]، وقد لاقت قصتها المزيد من تعاطف ودعم جمهور مواقع التواصل الاجتماعي، إلى أن صرح وزير التربية والتعليم ، بعدها بعدة أشهر بان فصل فريدة من عملها كمدرسة للغة العربية بمدرسة بمحافظة دمياط كان بسبب كثرة غيابها وليس بسبب عبورها الجندري / الجنسي ، وأشار الى أهمية التوعية بقضايا العبور الجنسي ، وأهمية تدريسها بالمدارس[35]، وظلت فريدة ،ولم تحصل على وظيفتها مجددا.

---

[28] https://www.dw.com/ar/موقف-مثالي-من-هشام-سليم-فهل-يحذو-المجتمع-حذوه/a-53341725

[29] https://www.dw.com/ar/حوار-dw-عربية-مع-نور-هشام-سليم-المتحول--يثير-ردود-فعل-واسعة/a-53348741

[30] للمزيد حول هذا الموضوع يرجى زيارة الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53042428

[31] https://arabic.rt.com/middle_east/1126521-نجل-الممثل-هشام-سليم-يكشف-مفاجئة-عن-تحوله-الجنسي-يدافع-عن-المثليين-والمتحولين/

[32] https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53159907

[33] https://www.sayidaty.net/node/1102216/فن-ومشاهير/أخبار-المشاهير/هشام-سليم-يطلب-الرحمة-لابنه-المتحول--نور-ويعلن-هجرته#photo/1

[34] https://www.almasryalyoum.com/news/details/2099146

[35] https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3178785/1/وزير-التعليم--لا-يمكن-عودة--فريدة--المتحولة--للعمل-قانونًا

تتفق القضيتان السابقتان في الحصول على تأييد من جمهور وسائل التواصل الاجتماعي، وظهور القضايا إعلاميًا بشكل إيجابي، مما يجعلنا نعيد التفكير في أهمية المناصرة المحلية، واستمرار الضغط على أجهزة الدولة من أجل الحصول على حقوق العابرين والعابرات.

وعلى النقيض نجد أن قضية الناشطة العابرة ملك الكاشف ، عندما اذاعت انها حين تم اعتقالها على خلفية قضية سياسية [36]، تم حبسها أنفراديًا بسجن الرجال، الأمر الذي دفعها إلى إقامة دعوى قضائية بعد خروجها من السجن ضد وزير الداخلية مطالبة بتخصيص أماكن احتجاز للعابرين والعابرات [37] ، وتم رفض الدعوى، وقررت المحكمة انتفاء المنفعة من جانب المُدعية باعتبارها "ليست ذات مصلحة في هذه القضية" [38]، قامت ملك الكاشف بعدها بالطعن على الحكم ،ومازالت القضية قيد التداول في المحكمة [39]؛ جدير بالملاحظة أن ملك الكاشف أثناء فترة حبسها ؛ لم تلق دعما كبيرا خلال فترة تداول قضيتها ضد وزير الداخلية مثلما حدث في قضيتي نور وفريدة.

ومن هنا يمكننا استخلاص النقاط التحليلية التالية:

أولها: نسبة إمكانية تقبل المجتمع للعابرين ستظل أكبر من نسبة قبول العابرات وذلك بسبب الذكورية المتأصلة في المجتمع، حيث أن المجتمع ينظر للذكر على انه اعلى مرتبة من الانثى، فعبور الانثى الى الذكورة يعني نوال شرفا مجتمعيا مزعوما، لكن كيف لذكر ان يعلن على الملأ عبوره لأنثى ليعاديه الاهل والأصدقاء وينفر منه المجتمع!

ثانيا: بالنظر لحجم الدعم المجتمعي الذي حصلت عليه قضيتي نور هشام سليم، وفريدة رمضان - جمهور وسائل التواصل الاجتماعي - يدفعنا إلى تقييم وتثمين أهمية المناصرة المحلية وضرورة استمرار الضغط على الدولة داخليا من أجل عدالة انسانية للأفراد العابرين والعابرات.

ثالثا: إمكانية العمل على إعلاء قضية العبور الجندري / الجنسي في مصر سيؤدي إلى مزيد من وعي وإستنارة المجتمع تجاه قضاياهم الحيوية، وكسب مزيد من دعم المتضامنين والمؤيدين، مما قد يصل بالقضية وأصحابها إلى العدالة المنشودة.

---

[36] https://www.ankhfrance.org//malak-el-kashif

[37] https://www.facebook.com/watch/?v=2908464402567889

[38] https://almanassa.com/ar/story/14251

[39] https://daaarb.com/ملك-الكاشف-تطعن-على-قرار-القضاء-الإدار/

صعوبة الوصول إلى المعلومات

يُعاني العابرون والعابرات صعوبات كثيرة في الحصول على أية معلومات تخص عملية العبور تبدأ من صعوبة تشخيص حالتهم/ن، فغالبًا ما يُمر الأشخاص بمرحلة من الانزعاج الجندري بدون توافر أية معلومات عن تلك المرحلة، ويلجأ العديد منهم/ن إلى وسائل مختلفة يتوسلون من خلالها المعلومات كي يتعرفوا/ن على كنه ما يشعرون/ن به.

ويرجع السبب في هذا إلى عدم وجود برامج تعليم جنسي في المدارس، وعدم إتاحة مواد تعليمية للشباب، بالإضافة إلى أن الكلام في الجندر والجنس يعد من التابوهات في المجتمع المصري- كما أشرنا من قبل - فيظل الافراد في حالة تخبط حتى حصولهم على بعض المعلومات أو الوصول لبعض الأقران.

ولابد من الإشارة هنا إلى دور الاقران في عملية الدعم والمعايشة الحياتية بالجنس المصحح بالنسبة للعابرين والعابرات، حيث يتقاسم أفراد دوائر العابرين والعابرات الدعم والمشورة فيما يخص رحلة العبور، بالرغم من ان هذه الدوائر لا تزال مصغرة وغير معلنة للكثيرين والكثيرات منهم بسبب التحديات الأمنية والمجتمعية التي تم عرضها سابقا ، الأمر الذي يشكل صعوبة على الافراد العابرين والعابرات الوصول إليها للحصول على دعم أومشورة أوبعض المعلومات، وفي الغالب يبدأ العابرون والعابرات في التعرف على أحد أطراف هذه الدوائر في مراحل المتابعة بالمستشفيات، أو عيادات الأطباء المعروفين بمتابعة موضوع العبور الجندري / الجنسي، او عن طريق فيسبوك.

"من خلال رحلتي في البحث عما اعانيه تعرفت على عابر من مصر وكان مشهور في تلك الفترة واستطعت التكلم معه واخبرته بما اشعر واعاني فأخبرني بأنه يوجد الكثير مثلي في مصر وان هناك بعض المستشفيات الحكومية تقوم بالمتابعة مع تلك الحالات واوصاني بأن اذهب إلى مستشفى الحسين الجامعي بالقاهرة" (عابر – مقابلة فردية)
"علمت من أحد اصدقائي بأن مستشفى الحسين الجامعي تتابع مع اشخاص يمرون بنفس ما امر به." (عابرة – مقابلة فردية)
" امضيت عشرون سنة وانا اظن بأنني الوحيد الذي اتخيل نفسي ذلك وان ما بي من مشاعر واحاسيس ليست الا تخيلات مراهقة لم أكن اعلم ان هناك الكثير ممن يشعرون كما اشعر الا ان يشاء القدر وكنت اشاهد فيلم بالصدفة ووجدت ان بطلته امراه عابرة وهنا شعرت انني لست حالة شاذة فريدة وانما يوجد غيري الكثيرين. " (عابر – مقابلة فردية)

ان قلة المعلومات الصحيحة المتاحة او حدوث تضارب في بعض المعلومات أو انتشار معلومات وبيانات خاطئة يصعب من رحلة العبور على الأشخاص، ويرجع ذلك لعدم تحري الدقة في نقل تجاربهم الأشخاص، بالإضافة إلى عدم وضوح الطرق التي يجب أن يسلكها العابرون والعابرات، أدى ذلك إلى أن أصبح لكل عابر وعابرة مسار مختلف في رحلة العبور الجندري / الجنسي في مصر كما اسلفنا.

1. بدء اللجوء للمساعدة الطبية

وتبدأ هذه المرحلة مع الاستشارة الطبية والإحالة لطبيب نفسي أو لإحدى عيادات (اضطراب الهوية الجنسية) في المستشفيات الحكومية الثلاث الوحيدة التي تقوم بمتابعة هذه الحالات وهي مستشفى الحسين ومستشفى قصر العيني ومستشفى الدمرداش.

ويذكر عدد من العابرين والعابرات انه بعد حريق مستشفى الحسين [40] في 7 يوليو 2018 لم تعد تستقبل حالات جديدة لاضطراب الهوية الجنسية.

وعلى الرغم من أنه نظريا توجد هذه العيادات وتعمل مع العابرين والعابرات الا انه عمليا هناك العديد من النقاط التي لابد من اثارتها وهي كالتالي:

أولا: ان عيادات (اضطراب الهوية الجنسية) موجودة في محافظة القاهرة بعدد قليل نسبيًا مقارنة بأعداد

> "علمت ان مستشفى الحسين الجامعي بها وحدة خاصة بحالات اضطراب الهوية الجنسية، وبالفعل ذهبت للمستشفى بالرغم من انها في محافظة بعيدة جدا عن صعيد مصر حيث اسكن، لكنني استمريت على المتابعة لعدة جلسات، ولكن لم أستطع الدوام بسبب صعوبة السفر مما اضطرني إلى عدم الذهاب مره أخرى."

العابرين والعابرات وهي ليست موزعة توزيعًا جغرافيًا يتناسب ومحافظات مصر المتباعدة، وباتالي فلا وجود لعيادات المتابعة بالمحافظات المختلفة يجعل الأمر بالغ الصعوبة على العابرين والعابرات المقيمون/ات خارج القاهرة الكبرى.

ثانيا: يتم معاملة العابرون والعابرات معاملة سيئة يشوبها التمييز والتنمر من قبل الافراد العاملين بالمستشفى مما يعد انتهاكا صريحا لحقوقهم/ن.

ثالثا: عدم وجود نظام عمل واضح يربط هذه العيادات بباقي النظام الطبي بمصر حيث انه حتى بعد اصدار تقرير المتابعة النفسية تحدث العديد من التعقيدات التي توضح عدم للتنسيق، وقد قمنا بعمل زيارات لكل من مستشفى قصر العيني ومستشفى الدمرداش من أجل رصد وتحليل مواقفهما تجاه الافراد العابرين والعابرات ولاحظنا الأمور التالية:

> "اثناء توجهي لإجراء أحد الاختبارات بمستشفى الدمرداش توجهت لنائب المسئول عن الاختبار بسبب تغيبه، وفوجئت بانها على معرفة بأختي وقمت بعمل الاختبار معها وللأسف كانت النتيجة هي تدمير حياتي، حيث انها كتبت بتقرير الاختبار أنني مريض نفسي - بالرغم من ان تحليل الهرمونات كان موضح بانه توجد مشاكل في الهرمونات - واخبرت اختي قائله:" ده تلاقيها بتاخد هرمونات والدكتور ضاحك عليها"
>
> (عابر – مقابلة فردية)

[40] https://www.masrawy.com/news/news_cases/details/2018/7/7/1389206/ حريق-في-مستشفى-الحسين-الجامعي-بالدراسة-واخلاء-المرضى

أولا مستشفى قصر العيني

1. بسبب وجود بعض الملصقات واللافتات أدى إلى سهولة الوصول لمكان الحجز ومعرفة مواعيد ومكان عيادة اضطراب الهوية الجنسية دون الحاجة للسؤال الأمر الذي ساعد في التقليل من التعرض للمضايقات أو الوصم.
2. قبل الكشف في وحدة اضطراب الهوية الجنسية يجب على الافراد مراجعة العيادات النفسية المخولة بحويلهم/ن إذا ارتأوا ان حالة الفرد تستدعي ذلك.
3. لم يكن الاطباء الممارسين أو العاملين بالمستشفى على علم بمستجدات الوحدة.
4. عدم احترام خصوصية الفرد اثناء الكشف الطبي، وقد حدث أكثر من مرة دخول موظفين أوأطباء غير معنيين لغرفة الكشف اثناء المقابلة مع الطبيب الأمر الذي يسبب إنزعاج وحرج وعدم ارتياح للفرد.
5. لم تكن هناك غير طبيبة واحدة فقط للكشف على حالات اضطراب الهوية.
6. هناك مجموعة دعم للعابرين والعابرات تقام مرة كل أسبوعين.
7. كان للطبيبة الممارسة بعيادة اضطراب الهوية رأيا تنصح به اغلب من يتسمون/ن بنمطية الشكل الخارجي وهو أن (التعايش في إطار مغلق يكون أفضل من الخوض في الإجراءات) وأن (بينيو/ات الجنس تكون اجراءاتهم/ن أسهل من العابرين والعابرات).
8. هناك عيادة اقتصادية "مخفضة التكاليف من الخارج" بها طبيبا واحدا.

ثانيا: مستشفى الدمرداش

1. بسبب عدم وجود أي ارشادات تساعد على الوصول للعيادات النفسية ووحدة اضطراب الهوية الجنسية، وكذلك اتساع المستشفى كان الوصول لها أمر صعب، يضطر معه الافراد الى السؤال عدة مرات مما يتسبب لهم/ن في التعرض للحرج والمضايقات وأحيانا الوصم.
2. للحجز في عيادة اضطراب الهوية لابد من إبراز البطاقة الشخصية مما قد يضر بالأمان الشخصي للعابرين والعابرات.
3. الحجز في عيادة اضطراب الهوية لا يستلزم الكشف في العيادات النفسية العامة كما في مستشفى قصر العيني.

وبسؤال العديد من العابرين والعابرات اللذين/ اللائي تعاملوا/ن بشكل مباشر مع تلك العيادات رصدنا التالي:

- الدكتورة بمستشفى قصر العيني غالبا ما تأخذ انطباع بناء على نمطية الشكل ثم تعطي حكمها للأفراد.
- رئيس قسم الامراض النفسية والمشرف على عيادة اضطراب الهوية قد سبق ورفض المتابعة لامرأة عابرة وادعى انها غير عابرة لان الشعر بجسمها غزير! ويذكر أن نفس الدكتور يقوم بممارسة العلاج التحويلي بمستشفاه الخاص.

2. المتابعة النفسية

تبدأ مرحلة المتابعة النفسية بعمل عدة فحوصات للشخص هي فحوصات للغدد ولهرمون الذكورة (التستوستيرون) وهرمون الانوثة (الاستروجين) وفحص كروموسوم واشعة رسم مخ وسونار ثم بعد فحص النتائج تبدأ المتابعة النفسية والتي يقررها الطبيب النفسي المختص بالمستشفى.

"في اواخر عام 2017 قررت ان يكون معي "ورقة" تثبت انني عابرة وتحميني من الشرطة والمجتمع او من اي مشاكل قد اتعرض اليها مرة اخرى، بالفعل بدأت اتابع في مستشفى الحسين الجامعي حيث كانت تقبل حالات العابرين والعابرات وتقوم بكتابة تقارير لهن حينها، ظللت اتابع في المستشفى بالوحدة الخاصة باضطراب الهوية وقمت بعمل تحاليل واشاعات كي يتأكدوا بأنه لا يوجد اي خلل جيني او هرموني وانني لا اعاني من اي مرض نفسي اخر وايضا عمل تحليل كروموسومات، تحليل هرمونات، اشاعات على الحوض ورسم مخ كي يتأكدوا من حالتي وبالفعل من بعد ما تم عمل تلك الاجراءات والمتابعة النفسية"

(عابرة – مقابلة فردية)

" كانت فترة المتابعة في البداية مرة كل اسبوع ثم بدأت تطول المدة تدريجا الى ان وصلت مرة كل شهر، واثناء تلك الفترة طلبت مني بعمل بعض التحاليل والاشعة (تحليل غدد، تحليل تستوستيرون، تحليل استروجين، تحليل كروموسوم، تحليل بول، رسم مخ طويل المدى وقصير المدى، واشعة سونار) واثناء المتابعة كانت تطلب مني القدوم للمستشفى وانا متعايش كذكر وقياس رد الفعل ومدى رضائي."

(عابر– مقابلة فردية)

"لقد تابعت في مستشفى الحسين لمدة سنتين ونصف وصديقتي تابعت لمدة 4 سنوات لحين اصدار تقاريرنا."

(عابرة – مقابلة فردية)

طبقا للائحة نقابة الأطباء فإن المتابعة النفسية تطول لمدة عامين تقريبا، ويتخللهما العديد من الاختبارات النفسية، وحث العابرين والعابرات على التعايش بهويتهم/ن الأساسية. (رصدنا إفادة من بعض العابرين والعابرات بعدم التزام الأطباء بالمدة المقررة وإنها قد تزيد الى الضعف).

تغيير طارئ في تعامل الطب النفسي مع قضية العبور الجندري / الجنسي

في نسخة المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-11) التي نُشرت عام 2019، تم إعادة تعريف الصحة المتعلقة بالهوية الجنسية، واستُبدلت الفئات التشخيصية مثل "العبور الجندري / الجنسي " و "اضطراب الهوية الجنسية للأطفال" بـ "عدم التوافق الجندري في مرحلة المراهقة والبلوغ" و "عدم التوافق الجندري في الطفولة"، على التوالي. وهكذا تم نقل الانزعاج الجندري من فصل "الاضطرابات العقلية والسلوكية" إلى الفصل الجديد "الشروط المتعلقة بالصحة الجنسية". وهذا يعكس دليلا على أن الهويات العابرة والمتنوعة ليست ظروفًا لاعتلال الصحة العقلية، وتصنيفهم على هذا النحو يمكن أن يسبب وصمة

عار هائلة، وتعتبر ICD-11 هي المعيار العالمي للمعلومات الصحية التشخيصية أو معيار عالمي لترميز المعلومات الصحية، وأسباب الوفاة حيث يتم تطويره وتحديثه بانتظام من قِبَل منظمة الصحة العالمية. [41]

وصرح أحد الأطباء النفسيين الذين يتابعون نفسيًا؛ عددًا من العابرين والعابرات: " اغلب الأطباء النفسيين في مصر لا يفضلون التعامل مع حالات الانزعاج الجندري رغم انها كانت تابعة للجزء النفسي بالتصنيف الدولي للأمراض، ولكن بعد صدور المراجعة الحادية عشر (ICD-11) أصبح اغلب الأطباء النفسيون يرفضون بشكل قطعي العمل مع العابرين والعابرات."

3. الحصول على تقرير المتابعة النفسية

بعد المتابعة النفسية يصبح من حق العابرين والعابرات الحصول على تقرير رسمي بأنهم/ن يعانون/ين من اضطراب الهوية الجنسية وانهم قاموا بالمتابعة النفسية للمدة المطلوبة للتأكد من ذلك،وعلى الرغم من

> "قررت الذهاب لمستشفى الدمرداش مره أخرى بعدما انقطعت من فترة ليست بعيدة، وتفاجئت بتعاملهم معي كمريضة جديدة بالرغم من تقديمي لهم جميع الاوراق التي كانت معي من قبل. كانت المعاملة غير مرضية تماماً وكان الوضع شبه مستحيل كي أستطيع الحصول على التقرير، وبعد المماطلة كثيرا قاموا بإصدار التقرير أخيرا"

الأهمية البالغة لهذا التقرير إلا أنه هناك العديد من التحديات للحصول عليه منها الاتي:

اولا: ضرورة المتابعة للفترة المقررة من الطبيب النفسي المتابع للحالة ولو تم الانقطاع لأي سبب من الأسباب لا يتم اصدار اية إفادة بالوضع الذي كانت عليه الحالة قبل الانقطاع عن المتابعة.

ثانيا: يصدر التقرير من نسخة واحدة وغير مسجلة في أي نظام داخلي بالمستشفى وفي حالة ضياعه أو اختفاؤه او تمزيقه يصعب اصدار نسخة اصلية أخرى.

ثالثا: ضرورة الحصول على تقرير المتابعة النفسية من المستشفيات الحكومية الثلاث فقط ولا يتم الاعتداد بأية متابعة نفسية خارج تلك المستشفيات. وفي هذا الصدد صرح لنا أحد الأطباء النفسيين: "لا أقدر على اصدار تقارير متابعة للحالات التي اعمل معها لأنه لا يتم الاعتداد بها حيث انه لابد من اصدار تقرير حكومي."

> "بعد حصولي بمعجزة على التقرير، بدأت رحلتي مع اهلي ففي منتصف عام 2018 اطلعت والدي على التقرير كي يتفهم حالتي ويدعمني نفسيا واجتماعيا، الا انني تفاجئت بأنه أخذ التقرير من يدي وقام بتقطيعه امامي ثم ضربني وحبسني داخل المنزل لعدة أيام. بعدها حاولت التواصل مع المستشفى مرة اخرى للحصول على نسخة اخرى من التقرير، ولكن كان ذلك مستحيلا لأن القسم الخاص بتلك الحالات تم ايقاف عمله ورفضوا استخراج نسخة اخرى من التقرير."
>
> (عابرة – مقابلة فردية)

[41] نقلا عن المكتب الإقليمي الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية: https://www.euro.who.int/en/health-topics/health-determinants/gender/gender-definitions/whoeurope-brief-transgender-health-in-the-context-of-icd-11

رابعا: الشكل الحالي من التقرير يشكل تحديا كبيرة أمام العابرين والعابرات حيث انه بعدما يتم ذكر التشخيص ونتيجة المتابعة

يُذكر فيه الآتي: "للمريض حرية الاختيار في اجراء جراحة التصحيح الجنسي وعلى مسئوليته الخاصة" وهذه الصيغة استخدمها الأطباء للتحايل على اجراء الجراحة التصحيحية. في حين أنه كان يُذكر التالي في التقرير القديم: "خضوع المريض/ة لعملية تصحيح الجنس هو الحل الأمثل علميا حسب الأبحاث العلمية الموثقة لحالته/ا."

كان بموجب هذه الفقرة يستطيع الافراد العابرين والعابرات استكمال باقي الخطوات.

وفيما يلي صورة لنسختي التقرير.

" التقرير حاليا متوقف اصداره تماما.. بدأ الموضوع بإيقاف الختم الرسمي على التقرير، ثم غيروا صيغة التقرير ،ثم اوقفوه تماما."

(عابرة – مقابلة فردية)

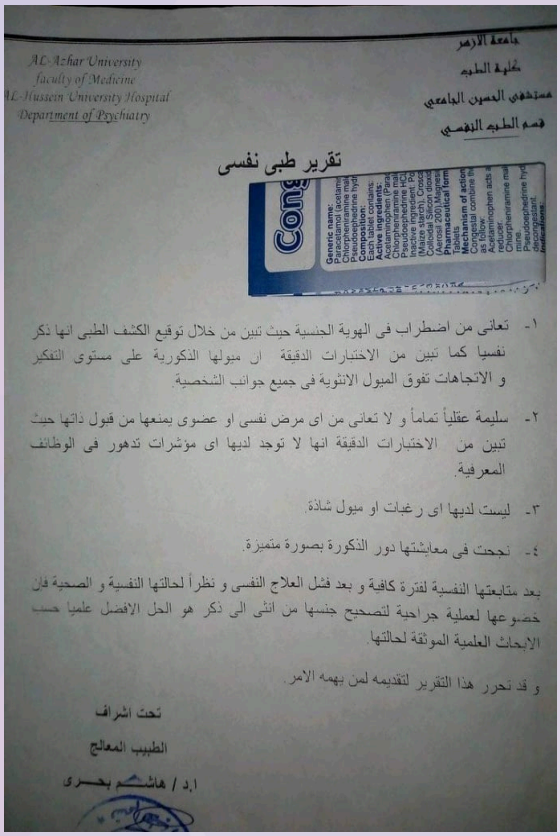

جامعة الأزهر
كلية الطب
مستشفى الحسين الجامعي
قسم الطب النفسي

AL-Azhar University
faculty of Medicine
AL-Hussein University Hospital
Department of Psychiatry

تقرير طبى نفسى

Congestal

Generic name:
Chlorpheniramine maleate
Dextromethorphan hydrobromide
Composition:
Each tablet contains:
Acetaminophen (Paracetamol)
Pseudoephedrine HCl
Inactive ingredients:
Colloidal Silicon dioxide
Pharmaceutical form:
Tablets
Mechanism of action
Congestal contains the
as follow
Paracetamol
reducer
Chlorpheniramine
Pseudoephedrine

١- تعانى من اضطراب فى الهوية الجنسية حيث تبين من خلال توقيع الكشف الطبى انها ذكر نفسيا كما تبين من الاختبارات الدقيقة ان ميولها الذكورية على مستوى التفكير و الاتجاهات تفوق الميول الانثوية فى جميع جوانب الشخصية.

٢- سليمة عقلياً تماماً و لا تعانى من اى مرض نفسى او عضوى يمنعها من قبول ذاتها حيث تبين من الاختبارات الدقيقة انها لا توجد لديها اى مؤشرات تدهور فى الوظائف المعرفية.

٣- ليست لديها اى رغبات او ميول شاذة.

٤- نجحت فى معايشتها دور الذكورة بصورة متميزة.

بعد متابعتها النفسية لفترة كافية و بعد فشل العلاج النفسى و نظراً لحالتها النفسية و الصحية فان خضوعها لعملية جراحية لتصحيح جنسها من انثى الى ذكر هو الحل الافضل علمياً حسب الابحاث العلمية الموثقة لحالتها.

و قد تحرر هذا التقرير لتقديمه لمن يهمه الامر.

تحت اشراف
الطبيب المعالج
ا.د / هاشم بحرى

صورة (1): نموذج تقرير المتابعة النفسية قبل التعديل

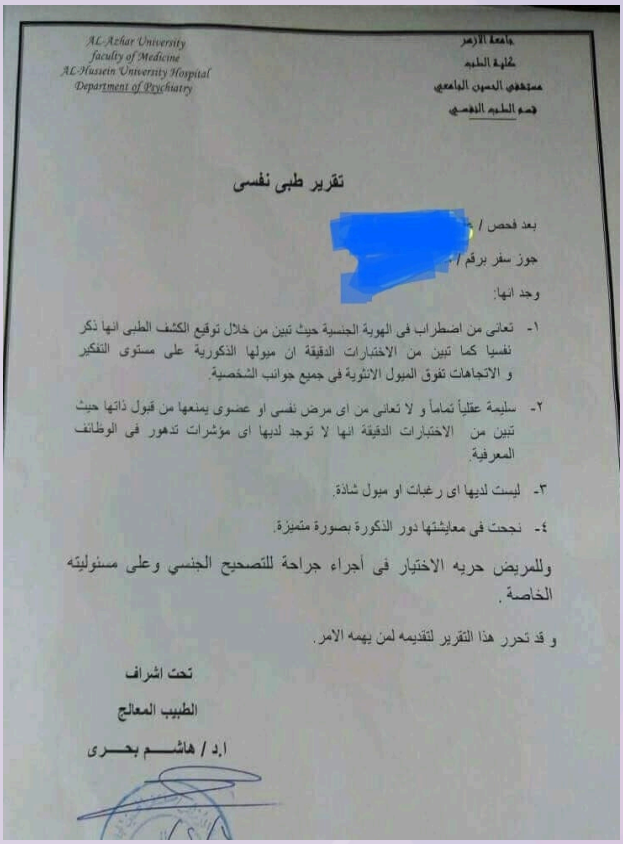

جامعة الأزهر
كلية الطب
مستشفى الحسين الجامعي
قسم الطب النفسي

AL-Azhar University
faculty of Medicine
AL-Hussein University Hospital
Department of Psychiatry

تقرير طبى نفسى

بعد فحص / [redacted]
جواز سفر برقم / [redacted]
وجد انها:

١- تعانى من اضطراب فى الهوية الجنسية حيث تبين من خلال توقيع الكشف الطبى انها ذكر نفسيا كما تبين من الاختبارات الدقيقة ان ميولها الذكورية على مستوى التفكير و الاتجاهات تفوق الميول الانثوية فى جميع جوانب الشخصية.

٢- سليمة عقلياً تماماً و لا تعانى من اى مرض نفسى او عضوى يمنعها من قبول ذاتها حيث تبين من الاختبارات الدقيقة انها لا توجد لديها اى مؤشرات تدهور فى الوظائف المعرفية.

٣- ليست لديها اى رغبات او ميول شاذة.

٤- نجحت فى معايشتها دور الذكورة بصورة متميزة.

وللمريض حريه الاختيار فى أجراء جراحة للتصحيح الجنسي وعلى مسئوليته الخاصة .

و قد تحرر هذا التقرير لتقديمه لمن يهمه الامر.

تحت اشراف
الطبيب المعالج
ا.د / هاشـــم بحـــرى

صورة (2): نموذج تقرير المتابعة النفسية بعد تعديل صيغته

4. لجنة تصحيح الجنس نقابة الأطباء

بعد الحصول على التقرير الحكومي بالمتابعة النفسية يتوجب على الافراد العابرين والعابرات الذهاب لعرض اوراقهم على لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء وذلك من أجل اخذ الاذن بإجراء عملية التصحيح والبدء في العلاج الهرموني حيث انه لا يتم اجراء عملية التصحيح بدون الحصول على موافقة اللجنة.

تتكون تلك اللجنة من عدد من الاعضاء وهم: رئيس اللجنة وطبيبين نفسيين، وأستاذ أمراض ذكورة وأستاذ في الجينات الوراثية من المركز القومي للبحوث، وشيخ من دار الإفتاء المصرية. [42]

إن وجود تلك اللجنة قد ساهم في وقت سابق في تسهيل استكمال الإجراءات التالية للعابرين والعابرات حتى وإن كانت تأخذ وقتا طويلا لكن انقطاع عمل اللجنة لفترات ساهم في ظهور عدد من التحديات هي كالتالي:

[42] https://www.almasryalyoum.com/news/details/1183927

أولا: بعد تسليم الملف الطبي للنقابة لابد من الانتظار لتحديد موعد العرض على اللجنة حيث إن مواعيد انعقاد اللجنة غير معلومة وغير منتظمة فقد يطول الانتظار لشهور طويلة دون سبب واضح وغير مصرح بها للأفراد العابرين والعابرات.

ثانيا: اصدار تقرير اللجنة يأخذ وقتا طويلا جدا وهناك حالات قليلة فقط هي من استطاعت الحصول على ذلك التقرير.

ثالثا: تغيب مندوب دار الإفتاء عن حضور الاجتماعات بعد خلافه مع اللجنة بسبب إصدارهم لتقارير طبية دون الرجوع إليه. وأصبح عدم حضوره معرقلا لاصدار تقارير اللجنة.

رابعا: كما ذكرنا؛ أنه وطبقا للائحة نقابة الأطباء انه يشترط موافقة اللجنة على إجراء الجراحات بعد اتمام فترة العلاج النفسي والهرموني المصاحب لمدة لا تقل عن عامين، وانه لا يوجد قواعد تنظم عمل اللجنة ضمن هذه اللائحة، ولا يعلن عن موعد إنعقادها أو عن المدة الملزمة للنظر واتخاذ القرار بشأن تلك الحالات.

خامسا: أفادت احدى العابرات الناشطات، والتي تنتظر البت في ملفها امام اللجنة منذ عام 2017: أن اللجنة توقفت عن الانعقاد منذ عام 2014 حتى 2017، وبعدها انعقدت على أوقات متفرقة لمدة عام لبحث تقارير حالات الجنس البيني[43] ثم توقفت ثم عادت للانعقاد مرة أخرى حتى آخر عام 2019، وفي هذه الفترة رفضت اللجنة أن تنظر في أيه ملفات تخص العابرين والعابرات وقد بلغ عددهم على قائمة الانتظار 52 ملف، كان من بينهم ملف هذه المرأة العابرة. ولم تنعقد اللجنة منذ ذلك الحين.

> يقول دكتور أسامة عبد الحي، رئيس لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء، إنه ترأس اللجنة من حوالى 4 سنوات، عام 2013، وكانت تتكون من أساتذى علم نفس، وأستاذ أمراض ذكورة، وأستاذ علم وراثة وغدد صماء، وعضو من دار الإفتاء وعضو من نقابة الإطباء، وهو رئيس اللجنة، واستمر عمل اللجنة سنتين، بعدهما توقفت بسبب عضو دار الإفتاء لأنه اعترض على أن يكون اسمه في اللجنة برغم من عدم حضوره نظرا لظروف عمله، ونظرا لعدم تفرغ معظم أعضاء اللجنة، فكانت الموافقة تُعتمد بالتمرير أو بإجماع الآراء، وكانت الإشكالية في هذا، حيث كان أعضاء اللجنة حريصين على تكامل بين كل التخصصات، لأن هناك مسؤولية أخلاقية وعلمية، وتوقفت اللجنة مؤقتا لحين الوصول إلى اتفاق مع دار الإفتاء، موضحا أنه تم التوصل للاتفاق مع الدكتور مجدى عاشور، مدير مكتب مفتى الجمهورية، مؤخرا على عدم حضور عضو ممثل لدار الإفتاء، على أن يتم إرسال الملفات كل ملف على حدة، لأخذ الموافقة عليه، وعندما تعلم دار الإفتاء أن العملية في صالح المريض، توافق مباشرة[44].

ونتيجة لكل تلك الصعوبات يلجأ اغلب العابرون والعابرات الى بدء العلاج الهرموني واجراء عملياتهم/ن بشكل غير رسمي.

---

[43] يعرف موقع ويكي الجندر الجنس البيني أو ثنائية الجنس البيولوجي بأنها حالات يولد فيها أشخاص بأعضاء جنسية مختلطة وهرمونات وكروموسومات بين ما يعرف بالمؤنث وما يعرف بالمذكر وبالإنجليزية (Inter-sexuality)

[44] https://www.almasryalyoum.com/news/details/1183931

5. العلاج الهرموني

رسميا؛ لا يتم بدء العلاج الهرموني الا بعد اخذ موافقة لجنة الأطباء، ولكن هناك عدد من العابرين والعابرات يبدأون/ن العلاج دون الحصول على تلك الموافقة واثناء مرحلة المتابعة النفسية وبدون استشارة طبية.

وفي بعض الأحيان يطلب الطبيب المختص بالمتابعة النفسية من الأشخاص العابرين والعابرات أن يبدأوا/ن بالعلاج الهرموني اثناء فترة المعايشة الحياتية بالجنس المُصحح والتي تصاحب مرحلة المتابعة النفسية.

لمحة طبية

يسمى العلاج الهرموني لتأكيد الجنس وفيه يتم استخدام الهرمونات للحث على التغيرات الجسدية في الجسم التي تسببها سواء هرمونات الذكورة او الانوثة خلال فترة البلوغ (الخصائص الجنسية الثانوية) لتعزيز مطابقة الهوية الجنسية مع شكل الجسم.

بالنسبة للعلاج الهرموني للعابرين فيمكن تجنب الخصائص الجنسية الثانوية للإناث، مثل نمو الثديين ووقف الدورة الشهرية، بالإضافة الى حدوث التغييرات التالية: تعميق الصوت ونمو شعر الوجه والجسم وإعادة توزيع دهون الجسم وتضخم البظر وضمور المهبل وزيادة كتلة العضلات وقوتها، وطبيا يتم ذلك بتعاط هرمون الذكورة (التستوستيرون) الذي يثبط الدورة الشهرية ويقلل إنتاج هرمون الانوثة (الاستروجين) من المبايض، وقد تكون التغييرات التي تسببها هذه الأدوية مؤقتة أو دائمة، كما ويمكن إجراء العلاج بهرمون الذكورة بمفردة أو جراحة تصحيح جنس مصاحبة.[45]

أما بالنسبة للعلاج الهرموني للعابرات فيمكن تجنب الخصائص الجنسية الثانوية للذكور مثل انخفاض الرغبة الجنسية، وقلة الانتصاب العفوي، وتباطؤ تساقط شعر فروة الرأس، بالإضافة إلى بشرة أكثر نعومة وأقل دهنية، وضمور الخصية، وتطور في نمو الثدي، وإعادة توزيع دهون الجسم، وانخفاض كتلة العضلات، وقلة نمو شعر الوجه والجسم.

طبيا يتم البدء بأدوية تمنع مستقبلات هرمون الذكورة (الأندروجين) ويمكن أن يثبط إنتاج هرمون التستوستيرون (حاصرات الهرمونات Hormones blockers) مع تناول هرمون الاستروجين لتقليل إنتاج هرمون التستوستيرون وتحفيز الخصائص الجنسية الثانوية الأنثوية ويمكن تناول الأستروجين بعدة طرق، بما في ذلك حبوب منع الحمل أو عن طريق الحقن. وقد يسمح باستخدام نظائر الهرمون المحرر لهرمونات الغدد التناسلية gonadotropin-releasing hormone (Gn-RH) لمنع إنتاج هرمون التستوستيرون بتناول جرعات أقل من هرمون الاستروجين ولن يتطلب استخدام حاصرات الهرمونات ومع ذلك، فإن نظائر Gn-RH أكثر تكلفة. وهناك بعض العلاجات الإضافية مثل البروجسترون الذي قد يحسن نمو الثدي وأيضا بعض الادوية للأشخاص المعرضين لصلع النمط الذكوري. [46]

وكما أشرنا فان التغييرات التي تُحدثها هذه العقاقير قد تكون مؤقتة أو دائمة، كما قد يُكتفى بالعلاج الهرموني أو بجراحة تصحيح جنس مُصاحبة، وبعد استكمال عملية التصحيح يواظب العابرون والعابرات على العلاج الهرموني بجرعات أقل

مرحلة محفوفة بالمخاطر

إن مرحلة العلاج الهرموني هي مرحلة مليئة بالتخبط ،ومحفوفة بالمخاطر؛ ان تناول للهرمونات بناء على نصائح الآخرين وليس باستشارة ومتابعة طبية أمرٌ شائع بين العابرين والعابرات، ويُعد هذا من الأخطاء الأكثر شيوعا في مراحل العبور الجندري / الجنسي في مصر إذ يلجأ العابرون والعابرات الى هذا الأمر بسبب عدد من العوامل،

[45] https://www.mayoclinic.org/tests-procedures/masculinizing-hormone-therapy/about/pac-20385099

[46] https://www.mayoclinic.org/tests-procedures/feminizing-hormone-therapy/about/pac-20385096#:~:text=During%20feminizing%20hormone%20therapy%2C%20you,can%20be%20temporary%20or%20permanent.

اكثرها تأثيرا هو عدم تقديم العلاج الهرموني على نفقة الدولة وتحت إشرافها في هذه المراحل، حيث كما ذكرنا انه يتم السماح بالعلاج الهرموني رسميا بعد اخذ موافقة لجنة نقابة الأطباء على عملية تصحيح الجنس ، وكما أشرنا انه من العسير والنادر الحصول على هذا التقرير مما يدفع العابرون والعابرات مضطرين إلى الحصول على العلاج الهرموني على نفقتهم الخاصة والبحث عن الاستشارة الطبية بمعرفتهم الخاصة. وذكر لنا أحد الأطباء: انه لا يوجد نظام للعلاج الهرموني بمستشفيات الدولة حيث انه لا توجد ميزانية مخصصة لذلك داخل المستشفيات. ومن العوامل التي أدت أيضا إلى هذه الحالة من التخبط والعشوائية هو قلة عدد الأطباء في هذا التخصص - الغدد الصماء -المتقبلين لقضية العابرين والعابرات حتى يقومون بمتابعتهم الطبية ، حيث أكد أكثر من عابر وعابرة انهم قاموا باللجوء لأكثر من طبيب تخصص غدد صماء حيث رفضوا استقبالهم، ويذكر ان هناك طبيبان فقط ويتعثر على اغلب العابرين والعابرات الوصول اليهم بسبب إما ارتفاع قيمة الكشف والمتابعة أو بسبب عدم توافر المعلومات لدى العابرين والعابرات فيكون البديل هو سؤال الاقران وتناول جرعات متماثلة لجرعات بعضهم/ن البعض دون الرجوع لأي نصيحة طبية.

تكمن خطورة هذا الوضع الكارثي في ان العلاج الهرموني لابد ان يكون تحت اشراف طبي ومتابعة طبية متخصصة ومستمرة لان استخدام الهرمونات دون استشارة طبية قد يؤذي الصحة ويسبب العديد من المخاطر الطبية والصحية وقد يؤدي الى الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، مثل السكتة الدماغية والجلطات الدموية والنوبات القلبية. [47] وقد يؤدي إلى الإصابة بسرطان الثدي وسرطان البروستاتا [48] وسرطان عنق الرحم [49]. أما بالنسبة للأطفال تحت سن 16 سنة يتجنب الأطباء العلاج الهرموني من الأساس لخطورته الشديدة عليهم/ن طبقا لعدة دراسات طبية عالمية.[50]

[47] https://www.nbcnews.com/health/health-news/study-finds-health-risks-transgender-women-hormone-therapy-n890031

[48] https://www.mayoclinic.org/tests-procedures/feminizing-hormone-therapy/about/pac-20385096

[49] https://www.mayoclinic.org/tests-procedures/masculinizing-hormone-therapy/about/pac-20385099

[50] https://academic.oup.com/jcem/article/102/11/3869/4157558

https://www.washingtonpost.com/dc-md-va/2021/04/22/transgender-child-sports-treatments

تقييم سوق الهرمونات في مصر

نقلا عن اثنان من الصيادلة فإن سوق بيع الأدوية ولا سيما الهرمونات في مصر يعتمد بشكل أساسي على العرض والطلب بالإضافة الى المعارف والاستحسان الشخصي، بمعنى انه إذا كان هناك طلب على أحد المستحضرات فستوفره الصيدلية بكميات تتناسب وحجم الطلب المتوقع ، وكل صيدلية تعرف عملائها في الحي، وبشكل عام فإن الطلب على الهرمونات قليل نسبيًا فلا توفرالصيدليات منها إلا القليل الذي يكفي عملائها ، وكما ذكرنا ان الادوية التي ليس عليها الإقبال الزائد ولا تباع بشكل مستمر فالصيدلية تكتفي بعلبتين فقط منها بسبب شروط تقسيط قيمة الادوية المتبعة بين شركات الادوية والصيدليات، ولهذا قد يجد العابرون والعابرات الهرمونات الخاصة بهم وقد لا يجدونها حسب المتاح بل صيدلية يتعاملون/ن معها، أما بالنسبة للمعارف فلكل صيدلية زبائنها المميزين او الذين يتعاملون معها بشكل مستمر، فهؤلاء يتم صرف كافة العلاجات لهم حتى النادر في سوق الادوية وللأسف العابرون والعابرون ليسوا من هؤلاء الزبائن المميزين فلذلك قد لا يجدوا الهرمونات في العديد من الأوقات بسبب رفض الصيادلة صرف الهرمونات القليلة الموجودة بالصيدلية. وبالنسبة للاستحسان الشخصي فلصيادلة نظرة بكل زبون يقوم بالشراء منهم ويستطيعون رفض شراء الدواء لأي من كان بناء على نظرتهم هذه.

ولعدة أسباب يعاني عدد كبير من العابرين والعابرات من التعرض للتمييز من قبل عدد من الصيادلة ورفض صرف الهرمونات التي يطلبونها لهم، وقد رصدنا اجماع على التعامل الذكوري مع غير نمطيي/ات الشكل الخارجي.

وطبقا لما تم ذكره فان العديد من العابرين والعابرات يلجأون/ن إلى شراء الهرمونات من السوق السوداء وهي سوق موازية لبيع الهرمونات للعابرين والعابرات، وأحيانا يلجأون/ن لصيدلي/ة داعم/ة أو من أفراد المجتمع الكويري لشراء الهرمونات المطلوبة بالسعر الرسمي ،وأحيانا يتم شراؤها من صيادلة آخرين بأسعار أغلى من أسعارها الرسمية، وتتفاوت أسعار الهرمونات فمنها منخفض الثمن ومنها الباهظ، ولكنها دائما ما يتم بيعها بزيادة تصل ما بين نصف ضعف الى ثلاثة اضعاف بالسوق السوداء ، يتوقف ذلك على الصيدلي وعلى اسم الهرمون التجاري.

"من الصعب أن نجد العلاج الهرموني بشكل مستمر في الصيدليات حيث انه غير متوفر بكثرة. فمن الممكن أن أجد نوعا من العلاج في شهر واظل شهرين لا اجده. لكن في الاغلب أجده متوفرا في السوق السوداء بأسعار أعلى وبكميات أكبر... أستطيع أن أقول ان لجوء الافراد العابرين والعابرات للسوق السوداء قد يصل الى نسبة 50%..

هناك هرمون سعره الرسمي بالصيدليات 10 جنيهات واشتريه من السوق السوداء بسعر 13 جنيه، وهناك هرمون آخر سعره 26 جنيها نشتريه بمبلغ 60 جنيه!"

(عابرة – مقابلة فردية)

6. اجراء جراحات تصحيح الجنس

لإجراء العملية الجراحية لتصحيح الجنس بطريقة رسمية لابد من الحصول على موافقة لجنة نقابة الأطباء ، وللصعوبة البالغة في الحصول على هذه الموافقة، يتم اللجوء الى اجراء تلك العمليات في عيادات غير مرخصة وبتكلفة قد تزيد عن ثلاثون ألف جنيها للعابرات وستون ألف جنيها للعابرين، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية التي سبق وأشرنا اليها سابقا.

بالإضافة الى ان هذه العيادات غير المرخصة ليست مؤهلة لإجراء مثل هذه الجراحات ولا تقدم أي متابعة طبية بعد الجراحة مما يعرض الافراد لعدد من المضاعفات الخطيرة. وعند حدوث أية مضاعفات يتهرب الأطباء من المسئولية خوفا من انكشاف أمرهم والوقوع تحت طائلة القانون بسبب إجراء عمليات غير مصرح بها

"قمت بإجراء عملية استئصال الثدي بشكل غير قانوني فبالرغم من معرفة الطبيب انني عابرا الا انه اخذني لمستشفى بمحافظة أخرى وتم تسجيلي انني ذكر قاصر يعاني من التثدي من أجل عدم تقديم البطاقة الشخصية"

(عابر – مقابلة فردية)

قانونا وتعرض المرضى للخطر.

لاحظنا ان ارتفاع نسبة حدوث الأخطاء الطبية في جراحات تصحيح الجنس وتكرار الشكاوى من الآثار المترتبة عليها يعود لقلة خبرة الأطباء في اجرائها، وبالرجوع لأحد الأطباء أكد ان قلة الخبرة عامل مهم في حدوثها.

يواجه العابرون مشكلة أكبر فيما يخص المعلومات حول عمليات تصحيح الجنس، ونعتقد بأن سبب ذلك هو قلة عدد العابرين ودوائرهم الاجتماعية، فهناك بعض العابرين الذين قمنا بالتوثيق معهم يعتقدون انه لا يتم اجراء جراحة تشكيل العضو الذكري بمصر، وهناك من يقول ان العملية تتم على نطاق ضيق جدا ولا ينصح بعملها في مصر، وهناك من يقول ان العملية تتم في مصر بتكلفة تصل الى 60 ألف جنيه.

"بعد اجرائي للجراحة فوجئت ببعض الأخطاء الجراحية وللأسف لابد من إصلاحها بجراحة أخرى ولا تجرى بمصر لأنه لا يوجد أطباء يقدرون على اجرائها."

(عابرة – مقابلة فردية)

" قررت عمل العملية على نفقتي الخاصة بالرغم من عدم ضمانها من حيث الكفاءة والرعاية الطبية وتكلفتها المرتفعة أيضا. دفعت 60 ألف جنيه فقط نظرين عمليتين من أصل ثلاث عمليات. لم اقم بالعملية الأخيرة لأن هذا مستحيل حدوثه في مصر حيث انه لا يوجد اطباء يقوموا بإجراء تلك العمليات."

(عابر – مقابلة فردية)

" اخبرتني المعالجة النفسية التي اتابع معها ان عملية استئصال الرحم تجرى فيما بين 5 آلاف جنيه حتى 15 ألف جنيه وأن عملية تشكيل القضيب تجرى بمبلغ 55 ألف جنيه ويفضل أن أقوم بالعمليتين معا من أجل التوفير فمن الممكن اجراء العمليتين معا بمبلغ 55 ألف جنيه."

(عابرة – مقابلة فردية)

ومع كل هذه التحديات، فإن الحصول على رعاية صحية جيدة هو حلم، ما لم يكن العابرون أو العابرات من طبقة اجتماعية عليا، حيث يمكن للمال والسلطة أن يلعبا دورا في تلك الأمور.

7. تغيير الأوراق الثبوتية

إن تغيير الأوراق الثبوتية للعابرين والعابرات هو أمر بالغ الصعوبة والتعقيد ويتطلب إجراءات عديدة معقدة ووقتا طويلا واموالا كثيرة وجهود مضنية، فمن خلال رصدنا وتوثيقنا توصلنا الى أن هناك طريقان لتغيير الأوراق الرسمية هما كالتالي:

أولا: الطريق الرسمي

اتباع الإجراءات النظامية التي وضعتها الدولة من أجل تغيير الأوراق الرسمية للعابرين والعابرات بالخطوات التالية:

1. اجراء فحص تشخيص اضطراب الهوية الجنسية بإحدى عيادات اضطراب الهوية بمستشفى حكومي.
2. المتابعة النفسية الكاملة لمدة عامين وقد تزيد تبعا للطبيب المعالج.
3. الحصول على التقرير الرسمي من المستشفى الحكومي باستكمال المتابعة النفسية.
4. التقدم بطلب الى لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء.
5. انتظار الموافقة بعد النظر والبت في الطلب.
6. البدء بالعلاج الهرموني.
7. عمل عمليات تصحيح الجنس بمستشفى حكومي.
8. استخراج تقرير رسمي من المستشفى بالانتهاء من كافة الخطوات الجراحية لتصحيح الجنس.
9. التقدم بطلب الى السجل المدني بتغير الاسم والجنس بالبطاقة الشخصية بالأوراق الرسمية التالية:
    - تقرير المتابعة النفسية.
    - تقرير لجنة نقابة الأطباء.
    - تقارير عملية تصحيح الجنس.
10. تحويل الطلب الى النيابة العامة وأحيانا تطلب النيابة موافقة الأمن الوطني.
11. الحصول على موافقات هذه الجهات.
12. تغيير الاسم والجنس بالبطاقة الشخصية.
13. البدء في تغيير باقي الأوراق الثبوتية في المؤسسات الحكومية المختلفة.

هذا الطريق بكل تعقيداته هو الطريق الأسلم، ولكن غالبية العابرون والعابرات لا يستطيعون استكمال المضي فيه بسبب مشكلة لجنة نقابة الأطباء (خطوة رقم 5) التي سبق وأشرنا اليها بالتفصيل.

وكما ذكر أحد محامي المنظمة: " انه الطريق الاسهل لكنه صعب جدا ويتطلب وقت طويل جدا وغير مضمون بسبب لجنة نقابة الأطباء"

ثانيا: الطريق المُتّبع غالبا

أما بالنسبة للطريق الثاني والذي يلجأ اليه اغلب العابرون والعابرات في تغيير اوراقهم/ن الرسمية بسبب صعوبة الطريق السابق، خطواته كالتالي:

1. اجراء فحص تشخيص اضطراب الهوية الجنسية بإحدى عيادات اضطراب الهوية بمستشفى حكومي.
2. المتابعة النفسية الكاملة لمدة عامين وقد تزيد تبعا للطبيب المعالج.
3. الحصول على التقرير الرسمي من المستشفى الحكومي باستكمال المتابعة النفسية.
4. البدء بالعلاج الهرموني.
5. اجراء عمليات تصحيح الجنس على نفقة العابر أوالعابرة في مراكز طبي غير مصرح به كما سبق التوضيح.
6. الحصول على تقرير بالعملية من طبيب جراح.
7. التقدم بطلب الى السجل المدني بتغير الاسم والجنس بالبطاقة الشخصية بالأوراق التالية:
    - تقرير المتابعة النفسية من المستشفى الحكومي.
    - تقارير عملية تصحيح الجنس من جراح بمركزه طبي الخاص.
8. تحويل الطلب الى النيابة العامة.
9. تطلب النيابة إحالة الطلب للكشف لدى الطب الشرعي للتأكد من جنس مقدم/ة الطلب.
    - أحيانا تطلب النيابة موافقة الأمن الوطني.
10. العرض على الطب الشرعي.
11. اصدار تقرير الطب الشرعي (والامن الوطني إذا كان هناك طلبا بذلك)
12. موافقة أو رفض النيابة على الطلب

في حالة الموافقة على الطلب سيتم اصدار قرارا من النيابة بتغيير الاسم والجنس في البطاقة الشخصية وسيتم استكمال الخطوات التالية:

13. تغيير الاسم والجنس بالبطاقة الشخصية
14. البدء في تغيير باقي الأوراق الثبوتية في المؤسسات الحكومية المختلفة.

في حالة رفض النيابة سيتم عمل الخطوات التالية:

(12) التقدم بدعوى أمام القضاء الإداري لتغيير الأوراق.

لو تم قبول الدعوى تكون الخطوات كالتالي:

(13) الرجوع للسجل المدني لتغيير الاسم والجنس بالبطاقة الشخصية

(14) البدء في تغيير باقي الأوراق الثبوتية في المؤسسات الحكومية المختلفة.

أما إذا ما تم رفض الدعوى فيتم تقديم طعنا وإذا تم رفض الطعن سنكون أمام حالة (إعدام مدني) كما شبهها أحد محامينا حيث يعيش الشخص مجهولا أمام مؤسسات الدولة، فصوريًا هو يحمل هوية بنوع واسم مختلفين لكن عمليا لا يتم الاعتراف به من قبل

موظفي الدولة فلا يستطيع القيام بأي اجراء أو خطوة رسمية على الإطلاق! وقد رصدت حالة مماثلة لرجل عابر عام 2016 حيث تم رفض الدعوى التي أقامها امام القضاء الإداري. [51]

تم ذكر استخدام "الاتصالات" كوسيلة من اجل تسريع عملية تغيير الأوراق، ولكن قد لا تصيب هذه الطرق أيضا بسبب تعنت بعض الافراد في عرقلة العملية بسبب رهاب العبور الجندري / الجنسي.

التعسف في الاجراءات

ولوحظ أيضا ومن خلال تجارب العديد من العابرين والعابرات من أجل تغيير اوراقهم/ن الثبوتية، ان هناك تعسف وتطويل في الإجراءات حيث يُطلب تقارير طبية حكومية موثقة، واجراء الكشف الطبي من قبل الطب الشرعي رغم وجود تقارير طبية موثقة. بالإضافة إلى ما يعاني منه العديد من الموظفين المتعاملين من رهاب العبور الجندري / الجنسي ويظهر جليا في تعاملاتهم مع العابرين والعابرات، واجمالا ونتيجة لكل ما ذكر فإن مرحلة تغيير الأوراق الثبوتية قد تصل الى عدة أشهر.

"بعد معاناة 6 سنوات في رحلة عبوري، دخلت في معاناة وصراع آخر لتغير الأوراق. استطعت استكمال الاوراق المطلوبة بصعوبة وبطرق مختلفة بسبب تعنت الدولة وصعوبة الحصول على بعض التقارير. ثم ذهبت الى السجل المدني وقمت بدفع مبالغ مالية كرشوة. وبعد معاناة من الذهاب الى السجل المدني ثم الى قسم الشرطة مرورا على النيابة ثم الطب الشرعي حتى أستطيع تغيير النوع بالبطاقة الشخصية على الرغم من اجرائي للعمليات وحصولي على التقارير المطلوبة. وأخيرا حصلت على موافقة النيابة والطب الشرعي وأمن الدولة واستطعت تغيير الاوراق بأعجوبة.

حقيقي لا اعلم لما كل هذا التعقيد!!!!"

(عابرة – مقابلة فردية)

يقول الرجل العابر محمد علام في تقرير صحفي سابق: "عشت فترة من حياتي «بنت» وكان لابد من تصحيح جنسي بناء على رأى أطباء نفسيين، وتقرير أطباء ولجنة نقابة الأطباء وفتوى من الأزهر، كل هذا «الروتين» أخذ من عمري 31 سنة، ثم جاءت خطوة استخراج الأوراق الرسمية لإثبات الهوية الجديدة وكانت فترة صعبة جداً تم النصب علىّ من قبل أشخاص كثيرين فيها. ... المشكلة الأخرى التي واجهتها، كان استخراج جواز السفر، حيث كنت أريد أداء العمرة، وكان لابد من إحضار شهادة بموقفي من التجنيد، وكان هذا في غاية الصعوبة، ولم يتم حلها " [52]

[51] https://www.vetogate.com/Section-38/حوادث/حيثيات-رفض-دعوى-تعديل-اسم-و-نوع-متحول--في-الرقم-القومي-2015510

[52] https://www.almasryalyoum.com/news/details/1183879

مسارات غير واضحة للعبور

ان رحلة العبور الجندري / الجنسي في مصر - كما ذكرنا- هي رحلة معقدة جدا وتحتاج إلى وقت وجهد وأموال طائلة بالإضافة إلى كم وفير من المعلومات التي قد لا تكون متاحة أمام اغلب العابرين والعابرات.

خلال الفصول السابقة قمنا بتتبع رحلة العبور الجندري / الجنسي واجراءاتها المعقدة في مصر، لكننا نخصص هذا الفصل من أجل القاء مزيدا من الضوء على معاناة العابرين والعابرات في الوصول للرعاية الطبية والخدمات المتعلقة بالعبور بما فيها تغيير الأوراق الثبوتية. وفيما يلي نتائج الرصد والتحليل لعدم وجود طرق واضحة للعبور الجندري / الجنسي في مصر والتي تم التوصل لها من خلال توثيقاتنا ومقابلاتنا ومجموعاتنا البؤرية التي انصبت على فهم ورصد وتوثيق رحلة العبور الجندري / الجنسي في مصر

أولا: كل عابر وعابرة له/ا طريقه/ها الخاص!

لوحظ أن لكل عابر أوعابرة طريق يسلكه/ت اثناء رحلة العبور، فهناك من يلجأ/ت للمتابعة النفسية في العيادة الخاصة للطبيب المختص بالمستشفى الحكومي، وهناك من يلجأ/ت للمستشفى الحكومي للمتابعة النفسية وهناك من يقوم/ت بالمتابعة على نفقته/ا الخاصة في محافظاته ثم يُطلب منه/ا إعادة المتابعة بإحدى المستشفيات الحكومية الثلاث، وفيما يختص بالجراحة فهناك من يقوم/ت بالعمليات على نفقته/ا الخاصة، وهناك من يسافر/ت الى لبنان أو تايلاند لإجراء العملية، وهناك من ينتظر/ت موافقة اللجنة، وهناك الكثيرون والكثيرات لا يملكون/ن تكلفة الجراحة، أما بالنسبة لتغيير الأوراق الرسمية فالمحسوبية والرشى تلعب دورا كبيرا في هذا الموضوع ،فهناك من يُعرَض/ت على الطب الشرعي وهناك من لا يُعرض/ت وأيضا هناك من يحتاج/ت موافقة من الامن الوطني وهناك من لم يحتاج/ت.

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على عدم وضوح معالم الطريق أمام كل عابر أوعابرة، وإنه حتى وإن اتيحت لهم بعض المعلومات فقد تكون غير كافية وقد يحتاجون الى منافذ أخرى لاستكمال رحلة عبورهم/ن وتغيير الأوراق الثبوتية.

ثانيا: صعوبة الوصول الى المعلومات الخاصة بالعبور الجندري / الجنسي

بسبب ان لكل عابر أوعابرة طريق مختلف في رحلة العبور، وعدم توافر معلومات شاملة لدى المستشفيات ونقابة الأطباء ووزارة الصحة ولدى الأطباء في التخصصات المختلفة، وتعامل الدولة مع العبور الجندري / الجنسي بازدواجية، وأيضا عدم وصول العابرو/ت الى الاقران بشكل سلس وآمن في ظل الاستهداف الأمني المستمر أدى كل ذلك الى صعوبة معرفة ما هو المتاح وغير المتاح من معلومات لمسار العبور الجندري / الجنسي مما أدى الى تخبط عدد كثير من العابرين/ات في رحلة عبورهم/ن.

ثالثا: عدم الاعتراف الرسمي العام بتقارير المتابعة النفسية الرسمية

على الرغم من صدور تقارير طبية من مستشفيات حكومية رسمية بحالة اضطراب الهوية الجنسية التي تتطلب اجراء جراحة تصحيح الجنس، والتي بموجبها يقر الأطباء بمعايشة العابرين والعابرات بالجنس المصحح، إلا إنه في حالة القبض على عابر أو عابرة؛ لا يعير افراد الشرطة أي أهمية لمثل هذه التقارير، وكما سبق

وأشرنا انه يتم القبض على العابرين والعابرات بتهم مختلفة، بل ويتم استهدافهم أيضًا كجزء من خطة كبرى لإستهداف وملاحقة المجتمع الكويري في مصر من قبل الشرطة.

وتأكيدا على ذلك نشرت جريدة "المصري اليوم" تحقيقًا[53] جاء فيه الاتي: "بالرغم من تأكيد الأطباء الأحقية في إجراء عمليات تحويل لمرضى الاضطراب الجنسي، إلا أنه لايزال هناك رفض من الدولة لتقنين العمليات، بجانب الرفض المجتمعي، فضلًا عن إيقاف الأزهر لمنح الموافقات للمرضى"

رابعا: تدخل الأزهر في شأن أجساد العابرين والعابرات

إن العبور الجندري / الجنسي هو حرية شخصية ويجب أن يخضع القرار للشخص العابر والعابرة وحدها/ا بعد التشخيص النفسي المطلوب طبيا، لكن في مصر لا يوجد حرية للعابرين والعابرات في إجسادهم بدون تدخل من عدة أطراف منها الأزهر في شكل مندوب لدار الإفتاء عضو في لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء.

خامسا: شبه استحالة العبور الجندري / الجنسي للأفراد منعدمي/ات ومنخفضي/ات الدخل

رحلة العبور الجندري / الجنسي تتكلف أموالا طائلة بدءا من متطلبات المتابعة النفسية مرورا بالعلاج الهرموني واجراء عملية تصحيح الجنس وحتى تغيير الأوراق الثبوتية، وعلى الرغم من ان هناك بعض الخطوات تتم في مستشفيات حكومية بمالغ زهيدة الا انها في الواقع تتطلب أموالا للتسهيلات ولاختصار بعض الوقت.

سادسا: صعوبة الوصول للخدمات الطبية المختلفة في رحلة العبور

كما ذكرنا من قبل بالتفصيل فإن وجود 3 مستشفيات حكومية للمتابعة فقط ومستشفى حكومي واحد للعمليات بعد الموافقة شبه المستحيلة للجنة نقابة الأطباء، مع عدم توافر أطباء تخصص غدد صماء لمتابعة العلاج الهرموني كل ذلك أدى الى صعوبة وصول العابرين والعابرات للخدمات الطبية بدءا من المتابعة النفسية مرورا بالعلاج الهرموني وعملية تصحيح الجنس والمتابعة الطبية بعد الجراحة.

سابعا: الوضع الحالي للجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء

عدم انعقاد اللجنة وتوقف انعقادها لفترات يسبب قوائم انتظار طويلة قد تصل لسنوات وهذا يعد من أصعب التحديات امام الافراد العابرين والعابرات.

ثامنا: التخبط في مرحلة العلاج الهرموني

لجوء العابرين والعابرات للعلاج الهرموني دون اشراف طبي يعود للعوامل والاسباب التي تم ذكرها من قبل؛ وهو أمر خطير وتتعدد طرق استعمال العابرين والعابرات للهرمونات، منها الاعتماد على نصيحة الاقران أو متابعة الانترنت للحصول على المتاح من معلومات مما ينتج عنه أخطار صحية جسيمة بالإضافة لتخبط الطرق في تلك المرحلة.

---

[53] https://www.almasryalyoum.com/news/details/1183960

تاسعا: استمرار ممارسة العلاج التحويلي

يمارس عدد كبير من الأطباء النفسيين في مصر العلاج التحويلي لعدم اعترافهم بالعبور الجندري / الجنسي بسبب عدة عوامل يمثل رهاب العبور الجندري / الجنسي الدور الأكبر فيه، فيقومون بممارسة الوصاية على أجساد العابرين والعابرات.

عاشرا: إشكالية العبور الجندري / الجنسي للأطفال في مصر

هناك العديد من الأشخاص العابرون والعابرات تحت سن 18 سنة لا تتاح لهم أيضًا فرصة الحصول على معلومات طبية أو إرشاد لاستكشاف حالتهم من مقدمي الخدمات الصحية، دون النظر والانتباه إلى أن الإجراءات الطبية لهذه الأعمار المبكرة تختلف عن إجراءات البالغين، الأمر الذي يُلجئ الأطفال للإعتماد على مصادر معلومات مختلفة غير موثوقة مما يعرض العديد منهم/ن لمخاطر تؤثر على مستقبلهم/ن هم في غنيٍ عنها.

احدى عشرا: الخطر الواقع على العابرين والعابرات من اللاجئين واللاجئات بمصر

طبقا الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951 [54]، ينبغي على الدولة المضيفة حماية اللاجئ وهذا ما لا يحدث في مصر مع اللاجئين واللاجئات العابرين والعابرات فيعانوا مع نظائرهم/ن المصريين/ات من كل المشكلات والتحديات المختلفة دون حماية، خاصة من أجهزة الشرطة، مع أن الدولة هي التي من المفروض ان تقدم لهم/ن الحماية والأمان كلاجئين ولاجئات، فهي لا تقوم بهذا الدور لمجرد انهم/ن عابرين وعابرات.

[54] https://www.unhcr.org/ar/4f44a8f16.html

تجارب من الحياة اليومية لأفراد عابرين وعابرات من مصر

تم تخصيص هذا القسم من الدراسة في سرد عدد من تجارب الحياة اليومية لأفراد عابرين وعابرات من مصر

لمشاركتهم/ن العناء والمعاناة التي يعيشوها وكمحاولة لتسليط الضوء على كم الانتهاكات التي يتعرضون/ن لها بشكل يومي

مروة

مروة امرأة عابرة في العشرينيات من عمرها، تسكن احدى محافظات صعيد مصر، شاركت معنا قصتها وسردتها كالتالي:

معاناتي تبدأ منذ ولادتي حيث تم تسجيلي في شهادة الميلاد على انني ذكر، في طفولتي اتجهت إلى الألعاب الخاصة بالفتيات وهذا قد لفت نظر عائلتي، أذكر انه لم يحدث أي صدام مباشر آنذاك وكانت عائلتي تكتفي بتوجيهي وبتوجيه الانتقادات لي بسبب تلك الاختيارات، أتذكر جيدا كلماتهم لي حيث كانوا يقولون لي: "لا تقم بهذا الأمر، ولكن افعل العكس لأن افعالك هذه تخص الاناث. يجب عليك ان تقوم بأفعال الذكور."

لم استوعب ابدا موقف عائلتي حيث انه من المفترض ان يتركوا لي حق اختيار ما أحب وما أميل إليه، واتساءل "ما العيب في ارتداء ما يروق لي؟!"

وظلت حياتي على هذا المنوال حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وبدأت حياتي في التغير في المرحلة الثانوية حيث كنت أتعرض لمضايقات كثيرة سواء من بين زملائي بالمدرسة او من اشخاص في الشارع ناهيك عما اسمعه من عائلتي، وكان من بين الجمل التي كان لهم تأثيرا سلبيا عليّ " لماذا انت مخنث؟ / انت لست رجل، بل أنت انثى" وكانت حالتي النفسية تزداد سوءا يوما بعد يوم. فقد كنت اعاني من صراع نفسي بسبب عدم معرفتي ما الذي يعتريني وعدم شعوري بأنني مثل باقي الأولاد الذين حولي وأيضا بسبب الاقاويل السلبية التي اسمعها من افراد عائلتي وزملائي.

كل هذا ساهم في قراري بأن اصارح والداي بما اشعر به وتشجعت بالفعل واخبرتهم، ولكنني لم أكن أتوقع رد الفعل، فقد قام والدي بصفعي وضربي واهانتي واستخدم في ضربي "حزام البنطلون وعصا خشب وهددني بالقتل قائلا: "أنت تريد فضيحتنا سأقتلك واغسل عاري بيدي" ثم اتى بالمكواة وقام بحرق يدي بها وقام بحبسي بالمنزل لمدة شهر بدون السماح لي بترك غرفتي إلى ان حاولت الانتحار للتخلص من حياتي. فوقتها حاولوا انقاذي واخذوني الى المستشفى وتم اسعافي.

خرجت من تلك التجربة واقسمت على عدم اخبار اهلي بأي شيء آخر واصبحت منطوية على ذاتي، وبعد عدة أشهر قررت الذهاب الى المستشفى التابعة لمحافظتي بالصعيد كمحاولة لفهم ما امر به ولمعرفة ما هو التشخيص الطبي لحالتي. لكنني لم أجد إجابة هناك، وبعد سنتين قررت الذهاب مرة اخرى للكشف لدى طبيب نفسي تخصص مخ واعصاب كان مشهورا في محافظتي بالصعيد وبالفعل ذهبت اليه واخبرته بكل ما اشعر به وما مر على من مشاعر طوال حياتي، وتفاجئت كثيرا لأنه تفهمني جيدا ولم ينهرني وأخبرني بأن ما امر به يسمى باضطراب الهوية الجنسية وانني لابد ان اخضع للمتابعة النفسية لمدة عامين وبعدها سيقرر ما الاجراء المناسب لحالتي ورغم ذلك اوصاني بالقرب من ربنا والالتزام بالصلاة!

وبالفعل انتظمت على فترة المتابعة لمدة عامين بالرغم من تعبي النفسي ومشاكلي الكثيرة مع اهلي وبعد الانتهاء من المتابعة قام الطبيب النفسي بكتابة التقرير الذي ينص على " انني اعاني من اضطراب الهوية الجنسية وان الحل هو اجراء عملية تصحيح جنسي من ذكر الى انثى وانه كل الطرق الطبية والنفسية قد بائت معي بالفشل ويوصي بالبدء بالعلاج الهرموني لتأهيلي جسديا لعملية التصحيح الجندري / الجنسي ".

فرحت كثيرا باستلامي التقرير ومن شدة فرحي ذهبت إلى والدي واخبرته بكل هذه التطورات واظهرت له التقرير وتوقعت ان يتفهم حالتي، لكن على العكس قام بصفعي على وجهي ثم اخذ مني التقرير وقام بتمزيقه. ولم يكتف بذلك، بل أيضا ذهب الى الطبيب وقام بتهديده.

أصبحت حالتي النفسية سيئة جدا وازداد الامر سوءا مع محاولاتي الكثيرة مع والدتي ووالدي لكي يتقبلوا هذا الامر.

اجبرني والداي على استشارة طبيب آخر وبالفعل ذهبنا اليه وأخبرهم بإن حل العملية هو الحل الاخير، ولكن سوف نقوم بتجربة اخذ الهرمونات الذكورية كحل تجريبي.[55]

رحب والدي برأي هذا الطبيب واضطررت الى الانصياع لذلك وأجبرت على اخذ جرعات هرمونات للذكورة لمدة ثلاث سنوات كاملة مررت خلالهم بحالة من اليأس ازدادت حالتي النفسية سوءا.

ثم قمت بوقف تناول الهرمونات الذكورية بسبب ما كنت امر بيه من ألم نفسي وجسدي لم احتمله واثناء تلك الفترة علمت ان مستشفى الحسين الجامعي بها وحدة خاصة لحالات اضطراب الهوية الجنسية، فذهبت الى هناك بالرغم من ان هذه المستشفى تقع في محافظة بعيدة جدا عن محافظتي بصعيد مصر ورغم ذلك ذهبت لكي أجد حلا لمعاناتي.

ناوبت على المتابعة النفسية لعدة جلسات، ولكن لم أستطع الاستمرار بسبب صعوبة السفر وبعد المسافة.

بعدها نجحت في اقناع اهلي بالذهاب الى دكتور آخر مهتم بمتابعه حالات اضطراب الهوية بالمحافظة التابعة لنا.

ذهبنا الى ذلك الطبيب وطلب مني اجراء فحوصات لكل من " الاستروجين والتستوستيرون والبرولاكتين وغيرها "، وبعد اطلاعه على نتائج تلك الفحوصات أخبرني بأن تحليل الهرمونات الانثوية نسبته عالية عن المستوى الطبيعي وانه بأنه سوف يكون هناك مجلس طبي في مستشفى الجامعة وسوف يساعدني على العرض عليه حتى يتم البت في مشكلتي.

ذهبت للعرض على المجلس الطبي وقمت بعمل اشعة وتحليل واختبارات وكانت النتيجة هي انقسام المجلس الطبي في الآراء، فالبعض قام بتشخيص حالتي انني بينيّة الجنس "انترسكس" بسبب وجود مبيض وبسبب ارتفاع هرمونات الانوثة بالإضافة الى تحليلي النفسي والبعض الآخر قال انني حالة اضطراب هوية جنسية بسبب وجود خصية والبنية الجسمانية بنية جسم ذكر وقتها اقتنع والدي بمشكلتي لكنه لم يريدني اجراء

[55] (علاج تحويلي)

عملية تصحيح الجنس وذلك جعل مشاكلي مع اهلي تستمر لرغبتي في اجراء الجراحة وأخيرا قاموا بطردي من المنزل.

تواصلت مع صديقة لي وذهبت للعيش معها وبحثت عن أية فرصة عمل كي أتمكن من المعيشة والادخار من أجل اجراء العملية على نفقتي الخاصة.

في شهر أغسطس 2017 استطعت تدبير جزء من المبلغ واقترضت من صديقي المبلغ المتبقي، وقررت اجراء العملية على الرغم من تكلفتها المرتفعة (حدود 30 ألف جنية) وأنها غير مضمونة النتائج.

قمت بالحجز لدى الطبيب الذي يجري هذه الجراحة بمحافظة أخرى واجريت العملية وللأسف لم تنجح بنسبة 100% لأنني اعاني من خطأ طبي بالمهبل وحين سألت قيل لي انه لا يوجد أطباء في مصر يقدرون على معالجة هذا الخطأ الطبي.

أما بالنسبة لتغيير أوراقي الحكومية فبعد معاناة 6 سنوات (بدءا من اول تقرير حصلت عليه الى اجراء العملية) دخلت في معاناة وصراع آخر لتغيير اوراقي كالتالي:

استطعت تحضير الاوراق المطلوبة بصعوبة وبطرق مختلفة بسبب تعنت الدولة وصعوبة الحصول على بعض التقارير، ثم ذهبت الى السجل المدني مع بعض التسهيلات المادية -لأنه لابد ان ادفع رشوة من اجل الانتهاء من الإجراءات وأيضا من اجل ان يعاملونني باحترام- وبعد معاناة الذهاب من السجل المدني الى قسم الشرطة مرورا للنيابة ثم الطب الشرعي استطعت الحصول على موافقات كل من النيابة والطب الشرعي وأمن الدولة.

واخيرا استطعت تغيير الورق بأعجوبة، حقيقي لا اعلم لما كل هذا التعقيد!

انا نفسي اسافر نفسي اعيش حياتي بشكل طبيعي

في حاجات في العملية نفسي اعدلها وأقدر اعيش حياتي بشكل طبيعي

(انتهى توثيق حالة مروة طبق الأصل كما جاءت على لسانها)

جميل

جميل رجل عابر يعيش بالقاهرة الكبرى، شارك معنا قصته وسردها كالتالي:

في المرحلة الابتدائية بدأت اشعر أنني ذكر حتى كانت اغلب اختياراتي من ملابس والعاب تتجه الى ما يسمونه "اشياء خاصة بالذكور" ووقتها حدث اول صدام بيني وبين عائلتي، ولكن ذلك لم يمنع ذلك الشعور في النمو والتفكير به بشكل أكبر رغم تعرضي للانتقاد الدائم..

في المرحلة الثانوية كنت اتعرض لمضايقات وتنمر من اصدقائي داخل المدرسة وكنت اسمعهم يقولون" انظر كيف انها تتصرف مثل الذكور" و "انتِ مسترجلة" وغيرها من العبارات، وهذا سبب من زيادة صراعي مع نفسي.

كنت دائما في حالة تساؤل وتشتت بسبب عدم شعوري بالانتماء للجسد الذي انا عليه.

في تلك المرحلة اتذكر تعرضي لأول مشكلة في حياتي حيث كنت اخبرت صديقتي بالمدرسة بشعوري تجاه جسمي وانني لست انثى وقامت بإخبار معلمتي بهذا الامر، بعدها قامت المعلمة باستجوابي وسألتني" ماذا تفعلين اثناء نومك؟" و "من قام بالتحرش بك وانت صغيرة". ولم تكتف بهذا فقط، بل قامت بإخبار اسرتي ونصحتهم بعرضي على طبيب نفسي، بمجرد معرفة أبي بهذا الامر قام بضربي وبعدها اجبرني على الذهاب الى طبيب نفسي.

سألني الطبيب "هل تمارسين العادة السرية؟" "بماذا تحلمين أثناء نومك؟"

وكان تشخيصه لحالتي انني غير قريبة من الله وانني لابد ان اقترب من ربنا واواظب على ممارسة الصلوات وقام بوصف بعض الادوية التي كان لها تأثير سيء على صحتي النفسية والجسدية.[56]

كان أثر تلك الواقعة ليس بالهين حيث بدأت اتعرض للوصم والاضطهاد والتنمر من زملائي، بل والاعتداء الجسدي أكثر من مرة، وفي كل هذا لم أستطع المواجهة واضطررت الى الانتقال إلى مدرسة اخرى.

في المرحلة الجامعية واجهت عدة مشكلات بسبب طبيعة شعوري تجاه جسدي وأدى ذلك الى تفكيري في الانتحار أكثر من مرة.

بعد التخرج أصر اهلي على زواجي وقاموا بإجباري على مقابلة بعض الرجال المتقدمين لخطبتي ومررت بضغط نفسي رهيب فقررت الهروب من المنزل وذهبت الى صديقتي في محافظة أخرى.

مكثت لدى صديقتي لمدة اسبوع وبعدها تفاجئت بقدوم اهلي الى منزل صديقتي بصحبة بعض من رجال الشرطة على الرغم من عدم معرفتهم بالعنوان، وعرفت فيما بعد بإن أهلي قد ابلغوا الشرطة وقاموا بدفع مبلغ مالي مقابل معرفة مكاني وارهاب صديقتي واستطاعت الشرطة بالفعل معرفة المكان عن طريق شريحة هاتفي وتحديد الموقع من خلالها، وتم اجباري على الرجوع لمنزل أسرتي وذلك بمساعدة الشرطة.

[56] (علاج تحويلي)

بعد مرور حدود عامين علمت من أحد اصدقائي بأن مستشفى الحسين الجامعي تستقبل اشخاص بنفس حالتي فتوجهت اليها فورا وتم تحويلي الى وحدة اضطراب الهوية الجنسية وبدأت بالمتابعة مع الدكتورة وأخبرتني بأن فترة المتابعة تتراوح بين عام ونص او عامين.

كانت فترة المتابعة في البداية اسبوعيا ثم بدأت تطول المدة تدريجيا الى ان صارت متابعتي مرة شهريا

اثناء تلك الفترة قمت بإجراء عدد من التحاليل والاشعة (تحليل غدد، تحليل تستوستيرون، تحليل استروجين، تحليل كروموسوم، تحليل بول، رسم مخ طويل المدى وقصير المدى، واشعة سونار)

وطُلب مني اثناء المتابعة أيضا القدوم للمستشفى وانا متعايش كذكر من أجل قياس رد الفعل وقياس مدى رضائي عن نفسي.

اجمالا كانت فترة المتابعة ليست سيئة على الرغم من انه كانت هناك بعض المضايقات من بعض الممرضين والممرضات بنظراتهم او كلماتهم لكن معاملة الاطباء كانت جيدة معي.

استمرت فترة متابعتي سنتين وبعدها استطعت الحصول على التقرير الطبي وكان ينص على (انني اعاني من اضطراب الهوية الجنسية ويجب ان اخضع لعمليات التصحيح الجنسي)

أما بالنسبة لعائلتي فقد واجهت بعض المشاكل في تقبلهم للأمر، ولكن في نهاية المطاف تقبلوني.

بعد حصولي على التقرير ذهبت لطبيب أمراض الذكورة الذي كان عضوا بلجنة نقابة الاطباء وقام بعمل توصية للنقابة كي يتم قبول تقريري ونصحني بالبدء في العلاج الهرموني.

كنت مخطئا عندما توقعت ان الامور ستسير بسهولة، ولكن تفاجئت بالعرقلة والصعوبة في موافقة اللجنة على طلبي، حيث كانت المعاملة من اللجنة بالنقابة سيئة بشكل فج واخبرتني سكرتارية اللجنة بأن" اللجنة لا تنعقد من الاساس" ولكنني رغم ذلك أصريت على تقديم التقرير وفتح ملف خاص بحالتي لديهم.

كنت بالتوازي مستمر بالعلاج الهرموني الذي اوصى به الطبيب والذي كنت اواجه صعوبة بالغة في الحصول عليه بسبب تكلفة الهرمونات البالغة بالإضافة الى المضايقات التي اتعرض اليها من العاملين بالصيدليات بسبب مظهري غير النمطي.

انتظرت ردا من النقابة لمدة عام ولم احصل على أية ردود بسبب عدم انعقاد اللجنة وكان هذا عام 2018.

طوال عام 2018 كان والدي يقدم العديد من الشكاوى الى نقابة الأطباء وأيضا الى مجلس الوزراء، القصر الجمهوري، وزارة الصحة، ووزارة البحث العلمي. وبعد فترة من تقديم تلك الشكاوى قام مجلس الوزراء بتحويلي لمستشفى قصر العيني.

ذهبت لمستشفى القصر العيني وأخبروني بأنني سوف ابدأ متابعة نفسية من جديد لمدة عامين حيث انهم لا يمكنهم الاستناد على التقرير الخاص بي الصادر من مستشفى الحسين بالرغم من توثيقه وختمه بختمي المستشفى وختم النسر فرفضت هذا الخيار.

بعدها تم انعقاد اللجنة بنقابة الاطباء وكانت مكونة من: اثنان من الأطباء النفسيين وطبيبة غدد صماء وطبيب امراض ذكورة بالإضافة الى سكرتيرة النقابة وكان متغيب مندوب دار الافتاء

بدأت جلستي مع اللجنة بطرحهم عليّ عدد من الاسئلة العامة ثم سألوني عن مدى تقبل الاهل والمجتمع لتعايشي كذكر وانتهت الجلسة.

انتظرت عدة شهور دون تلقي اية ردود من اللجنة فقررت اجراء عملية التصحيح الجنسي على نفقتي الخاصة على الرغم من تكلفتها المرتفعة حيث تصل الى 60 ألف جنية نظير عمليتين من أصل ثلاث عمليات.

قمت بإجراء العمليتين الجراحيتين وبالصدفة البحتة استلمت موافقة اللجنة على اجرائي للعمليات على نفقة الدولة في نفس الاسبوع الذي قمت فيه بأجرائهما على نفقتي الخاصة والغريب انه لم يحدث من قبل ان قام أحد العابرين او العابرات بإجراء العملية على نفقة الدولة.

أما بخصوص إجراءات تغيير الاوراق الرسمية، بعد التعافي من الجراحة قمت بالبدء في الإجراءات وقابلت تعسفا في الطلبات فلكي يتم تغيير الاوراق يجب ان يتم اجراء العملية الثالثة ويكون هناك ما يثبت ذلك رسميا وهذا مستحيل حدوثه لأنه لا يوجد من يقوم بهذه العملية في مصر فاضطررت الى اللجوء الى طرق اخرى للحصول على ذلك التقرير وبعد معاناة طويلة استطعنا فعل ذلك ثم ذهبنا الي قسم الشرطة لكي نقوم بتغيير البطاقة الشخصية ومعنا الأوراق المطلوبة وهناك تمت معاملتي بطريقة سيئة جدا حيث قام عدد من الموظفين بالتنمر عليّ لدرجة أن أحدهم قال لي: "هذا حرام لأنك قمت بعمل ذلك بإرادتك" حينها كنت مضطر ان اصمت واتقبل كل هذه الاساءات حتى أتمكن من انهاء اوراقي.

بعد الانتهاء من الاجراءات استطعت استلام البطاقة الشخصية وبعدها الانتهاء من باقي الاوراق الثبوتية وحقيقةً كانت رحلة تغيير الاوراق مليئة بالضغط والأذى النفسي ولم يكن بيدي شيء افعله لأخفف من وطأة ذلك.

دائما اسأل نفسي لماذا مررت بكل هذا وكأني أعاقب على شيء لم اخترهُ بإرادتي

نفسي اعمل اخر عملية وأقدر الاقي حياة كريمة

(انتهى توثيق حالة جميل طبق الأصل كما جاءت على لسانه)

سامي

سامي رجل عابر يقطن في القاهرة الكبرى روى لنا قصته كالتالي:

كانت حياتي مختلفة منذ الصغر حيث كانت تصرفاتي وافعالي مثل الذكور تماماً الى ان وصلت لسن المراهقة أجبرتني عائلتي حينها على ارتداء ملابس كباقي الفتيات، شعرت حِينئذٍ انني ارتدى ملابس ليست تدل على هويتي التي اشعر بها، فرفضت ذلك بشدة، وتلقيت وابل من الشتائم والضرب حتى رضخت لهم وتقبلت الامر.

بعد مرور بعض من الوقت كنت اشعر بأنني لست على طبيعتي، ذهبت الى طبيب حتى يشخصني ويعالجني مراضاة لعائلتي، وبعد فترة من متابعتي مع الطبيب وعدم وجود أي تحسن، وصف لي بعض الادوية لكي يعالجني من شعوري بأنني ذكر، واثرت هذه العقاقير عليَّ بالسلب تماما.[57]

ثم بعدها نصحني الطبيب بعمل تحليل للهرمونات وتبين انه لدي مشكلة في الهرمونات، فقررت اخبار اهلي بذلك كي يتفهموا وضعي ويساعدونني في العلاج لكي أستطيع ممارسة حياتي بشكل طبيعي، فكان رد فعل اهلي عنيفا فقام بتعنيفي وضربي بسكين في قدمي وهددني بالقتل قائلا " سأدفنك حية واغسل عاري بيدي".

رضخت لرغبة أهلي وحاولت التعايش مع الوضع، ولكن ذلك ازاد من معاناتي.

وبعد محاولاتي اليائسة قررت الذهاب الى مستشفى دار السلام العام وبدأت المتابعة النفسية مع طبيبة تخصص مخ واعصاب، وظللت تسعة أشهر أتابع معها حيث كانت تحاول معي ان اتقبل وضعي كأنثى وكتبت لي العديد من المهدئات والأدوية. [58]

كان أثر تلك المهدئات عكسيا حيث أثَّرت بالسلب على مستوى تركيزي وذكائي، وأيضا كنت انام لفترات طويلة قد تصل الى 20 ساعة في اليوم، وحين فشل العلاج في تصحيح هويتي الجنسية - كما قالت لي- اخبرتني ان حالتي مختلفة بسبب اضطراب الهرمونات وشخصت حالتي بأنني "بيني الجنس" واوصت بذهابي الى مستشفى الدمرداش للمتابعة.

وفي بداية عام 2013 توجهت الى مستشفى الدمرداش وقام أحد الاطباء بالكشف الطبي وكان متفهما لوضعي وطلب مني عمل تحليل هرمون واختبار ميول.

ذهبت لعمل اختبار **الميول** وكان المسؤول بعمل هذا الاختبار غير متواجد وأخبروني ان هناك شخص اخر تنوب عنه، وبالفعل توجهت اليها وقامت بعمل الاختبار وكتبت فيه بأنني مريض نفسي ولم توضح اضطراب الهرمونات بتقريرها.

تفاجئت بأنها تعرف اختي واخبرتها بذهابي اليها وبالخطوات التي اتخذتها وأيضا قالت لها "اختك تتعاطى هرمونات ذكورة والدكتور يتحكم بها" وللأسف النتيجة كانت تدمير حياتي حيث عندما علمت اختي بذلك اخبرت عائلتي وجميعا اتخذوا موقفا ضدي فقام والدي بحبسي داخل المنزل وقاموا بضربي واهانتي وتهديدي

---

[57] (علاج تحويلي)

[58] (علاج تحويلي)

بالقتل ونعتونى قائلين "أنتِ شاذة وتريدين التحول لذكر من أجل ممارسة الجنس مع الاناث براحتك لكننا سندفنك حية قبل حدوث ذلك"

وفى خلال اسبوع تم تزويجى بالإكراه وحبسى داخل منزل الزوج وحتى الشباك كان موضوعا عليه حديد حتى لا اهرب، كنت مجبراً ان اعيش مع هذا الرجل بالإكراه وان يتم اغتصابى أيضا.

لم أستطع فعل شىء سوى البكاء والاستنجاد لكن لم يسمعنى أحد ولم يكن لى اى مخرج للهروب او الرفض.

بعد فترة قامت عائلتى بإجبارى على تناول هرمونات انوثة وبعض الادوية بغرض الانجاب بسبب عدم اتيان الدورة الشهرية. تلك الادوية اثرت سلباً على صحتى النفسية والبدنية حيث اننى كنت انام لفترات طويلة جدا وأصبت بضعف الاعصاب حيث جاءت فترة كنت لا أستطيع التحكم بحمل شىء بيدى وكنت اصاب احيانا بالنزيف والاغماء، وعلى الرغم من كل تلك الاعراض الا انهم لم يقل اصرارهم على تناولى للأدوية والهرمونات حتى انجبت طفلتين.

تدهورت حالتى الصحية من الادوية والهرمونات واضافة على ذلك الانجاب وبعد فترة حصلت على الطلاق وقررت الذهاب لمستشفى الدمرداش مرة اخرى وكان ذلك فى عام 2017.

فى المستشفى عاملونى كمريض جديد بالرغم من تقديمى لهم جميع الاوراق التى كانت معى من قبل، حيث اشترطوا بداية المتابعة. كانت المعاملة هذه المرة غير مرضية تماماً وكان الوضع شبه مستحيل كى أستطيع الحصول على التقرير وماطلوا معى كثيرا حتى قاموا بكتابه تقرير ويوضح فيه بأننى اعانى من اضطراب الهوية الجنسية واننى احتاج للمتابعة المستمرة.

انا لا أدرى حقا لما تتعنت المستشفى فى اصدار التقارير التى تثبت حالتنا فنحن لا نطلب سوى حقنا فى الرعاية والعلاج. أملنا ان نعيش بشكل طبيعى مثل أى انسان.

وعلى الرغم من كل هذا قام طليقى بالتشهير ضدى داخل عائلتى قائلا اننى "شيميل" مما جعل عائلتى كلها ترفضنى ولا تريد مساعدتى، وقام ايضا بتهديدى وابتزازى بأن يقيم علاقة جنسية معى مقابل موافقته على ترك الطفلتين معى، حيث قال" إما أن احرمك من البنات أو توافقى على ما اريد فعله معك". وفكرت فى السفر خارج البلاد من أجل حمايتى، ولكن كل المحاولات بائت بالفشل بسبب تعسرى مادياً.

أما بالنسبة لوضعنا نحن العابرين والعابرات، فالموافقات على عملية تصحيح الجنس يعتبر كلام على ورق ولا يحدث فمنظومة الازهر تحرم اجراء العمليات، ومستشفيات الحكومة تغلق أبوابها امامنا وهناك يتم معاملتنا باحتقار كإننا أكياس من القمامة. والاطباء بالمستشفيات يعاملوننا كحالات يعملون معهم من أجل استلام مرتباتهم الشهرية وكفى، هذا بالإضافة الى كم المعلومات الخاطئة والمغلوطة عندهم. وحتى التحاليل والاختبارات نقوم بعملها فى معامل خاصة للتأكد من صحة النتائج لان نتائج المعامل الحكومية عشوائية وتأخذ فترات طويلة. اما بالنسبة لنقابة الأطباء، فلا حياة لمن تنادى ويعاملوننا بمنتهى القرف وكأننا حشرات. وحين نرجوهم لمراجعة ملفاتنا يردوا علينا "ملفاتكم ملقاة فى ادراج المكتب شئتم أم ابيتم".

انا لا أدرى كيف سأتعالج؟! فالأزهر سيرفض بأن اجرى العملية لأننى انجبت وعندى طفلتين ولكى أقوم بعملها على نفقتى الخاصة احتاج الكثير من الأموال.

حياتي الان مدمرة فأنا الان لدى طفلتين ومتكفل بهم ولا أجد فرص للعمل بسبب التغير الحادث فى جسدى حيث بدأت الملامح الذكورية تظهر على وأصبح شكلى مختلف عن شكلى الموجود فى البطاقة الشخصية وكلما اجد فرصة عمل يتم رفضى بسبب عدم تطابق شكلى مع نوعى فى البطاقة الشخصية، ولا استطيع التكفل بكل تلك المصاريف من ايجار منزل ولا توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالى.

"انا مواطن مثلى مثل اى مواطن اخر، نفسى اعيش حياتى بشكل طبيعى والمفروض الدولة توفرلى دة.. نفسى أسافر مع خطيبتى وبناتى، واعمل العملية واامارس حياتى بشكل طبيعى، ونتجوز ونعيش مع بعض ونربى بناتى"

(انتهى توثيق حالة سامى طبق الأصل كما جاءت على لسانه)

رانيا

رانيا هي عابرة جنسية لاجئة تعيش بمصر منذ عدة اعوام وقصت لنا حياتها بمصر وقالت الاتي:

هربت إلى مصر حفاظا على سلامتي حيث حينها كنت اتلقى تهديدات بالقتل من افراد عائلتي ومن بينهم اخي وابي بسبب انني عابرة. لم أكن أدرك في السودان ماذا أكون فلم أكن اعرف أي معنى او مصطلح للمسميات والهويات الجندرية والجنسية، فقد أثر تواجدي في مصر عليَّ بشكل كبير حيث بدأت اعرف وافهم نفسي أكثر.

بمجرد قدومي الى مصر تواصلت مع صديق سوادني مقيم في مصر في منطقة راقية بالقاهرة الكبرى وأخبرني انه مقيم في السكن مع بعض الزملاء له، وعرض على ان أقيم معه فوافقت لقلة النقود معي.

بعد مرور فترة من معيشتي بمنزله لاحظت تغير في أسلوبه وبدأ في استقبال اشخاص داخل الشقة واجباري على ممارسة الجنس معهم مقابل مكوثي هناك فرضخت للأمر لفترة ولم أستطع تحمل ذلك.

في ذلك الوقت قررت التواصل مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بالقاهرة وقدمت على طلب لجوء حيث انني عابرة ومهددة بالقتل من قبل اهلي وتم اجباري على ممارسة الجنس من صديقي وأريد الحماية. وكان ردهم" حاول الا تفعل ذلك، ولا تسير بالشارع كثيرا، ولا تلفت الأنظار إليك" فلاحظت انهم لم يعيروا أي اهتمام لحالتي ولم يدركوا من البداية معنى انني عابرة، في ذلك الوقت تواصلت مع صديقة سودانية مقيمة في مصر وكانت تعيش مع أولادها وعرضت على ان أقيم معها مقابل مساعدتها في المنزل. كانت معاملتها جيدة وكنت اساعدها في أمور المنزل إلى ان طلبت مني ان اذهب لأجلب لها مواد مخدرة حيث كانت تتعاطى المخدرات في المنزل، حاولت الرفض أكثر من مرة، ولكنها كانت تجبرني على ذلك مقابل مكوثي في المنزل، بعد تكرار ذلك الموقف واحتمالية القاء القبض عليَّ، قررت الذهاب الى المفوضية مرة أخرى حتى يستطيعوا مساعدتي - كما كنت اتخيل- وحين ذهبت واخبرتهم بما امر به قاموا بتحويلي الى منظمة CARE وقامت بتسكيني مع شخص اخر الى ان قامت المفوضية بتوفير سكن مؤقت لي.

طوال تلك المدة لم أبدا في العلاج الهرموني لعدم قدرتي المالية وعدم توفير المفوضية للعلاج ولا أدرى من الذي يجب ان يوفر ليَّ الادوية، هذا بالإضافة الى انني اواجه مشكلة بشكل شبه يومي بسبب انى امرأة عابرة، ففي كل مرة امشي فيها في الشارع أتمنى عودتي للمنزل دون ضرب أو إهانة، والحوادث التالية هي بعض مما مررت به:

اولهم، ذات يوم كنت خارجة من الصيدلية وذاهبة للمنزل وكنت ارتدي قبعة لكي تخفي شعري وإذ أتفاجئ بوجود ثلاث اشخاص يحاوطونني ويقوموا بنزع القبعة من على رأسي. وفور رؤيتهم لشعري قاموا بالسخرية مني وقالوا" ايه دهه!!! دهه طلع رينبو، ياعيل ياخول، ياخول يا شاذ"

وجدت المارة جميعهم ينظرون الي دون أن ينجدني أحد منهم إلى ان جاء رجل كبير في السن واعطاني قبعتي وطلب مني ان اذهب في طريقي، بعدها توجهت الى الشارع الرئيسي لكي أصل الى منزلي، وبعد مسافة قصيرة وجدت أكثر من 12 شخص يقومون بالالتفاف حولي وقاموا بضربي في كل جسدي حتى سقطت ارضا وانهالوا عليَّ بسلسال من السب والشتائم ثم حاولوا الهرب عندما شاهدوا قدوم امين شرطة من مسافة قريبة، ونجح امين الشرطة في القبض على اثنين منهم، وعندما رأيت ذلك شعرت بالذعر والخوف من ان

يكتشفوا هويتي الجنسية على الرغم من رغبتي في تحرير محضر للواقعة شعرت بالخوف من تحويلي من مجني عليها الى جانية وحينها اخذت تاكسي وتوجهت الى منزلي.

بعد تلك الواقعة مكثت فترة داخل المنزل لم أستطع النزول بسبب الخوف من تكرار حدوث الواقعة وحين اتصلت بمكتب الحماية التابع للمفوضية واخبرتهم بما حدث قالوا لي:" معلش الحاجات دي بتحصل في مصر كتير، حاول متخرجش في الشارع!"

فكيف لا اخرج الى الشارع كيف سأشتري اغراضي وادويتي؟ كيف سأذهب للمفوضية؟

وذات يوم كنت قريبا من شقتي بأحد المناطق الشعبية بالجيزة وجاء توكتوك من جهة اليمين وقام الأشخاص المتواجدين داخله بالتحرش بي لفظيا ثم خرج منه اثنين وأدخلوني التوكتوك عنوةً وذهبوا بي الى منطقة نائية على شكل مزرعة. كانوا ثلاثة شباب من عمر 21 سنة الى 26 عاماً حاولت التخلص منهم والهرب فقاموا بضربي حتى اوقعوني على الأرض واغتصبوني.

وبعد فترة كنت ابحث عن اية فرصة عمل ومكان أنام فيه أيضا فذهبت الى مدير مطعم وقصصت عليه ما تعرضت له من انتهاكات واغتصاب وانني اريد مكان للنوم، أخبرني انني أستطيع البدء في العمل والنوم بالمخزن.

ذهبت الى هناك للنوم فوجدت بعض العمال الاخرين شخصان من السودان وشخص اخر من اسوان. مرت عدة أيام وبدأوا في التحرش بي وكنت اصمت ولا أخبر صاحب العمل لأنني لم أجد بديل اخر. الى انه ذات ليلة وجدتهم يهجمون على في الليل ويقومون باغتصابي رغم محاولاتي للهرب منهم ومن المكان الى ان اتى الصباح وهربت في عربة العمل وذهبت الى صاحب المطعم وذهبت الى المدير وقصصت له ما حدث في الفرن وانني لا أستطيع الذهاب للفرن مرة أخرى. فأخبرني ان هناك شقه ايجار للموظفين ويمكنني الذهاب اليها وبالفعل وافقت وذهبت اليها وعشت هناك لفترة.

مرت فترة حتى وجدت شخص من الموظفين يخبرني انه معجب بي وانه يريد ممارسة الجنس معي فرفضت وانكرت هويتي الجنسية لكنه كان يحاول معي كثيرا. وفي احدى المرات كان سكران فهجم على هو وصديقه وقاما بضربي ثم قاما باغتصابي. وبمجرد خروجهم من المنزل اخذت شنطتي وذهبت الى صديقتي التي كنت ابتاع لها المخدرات مرة أخرى وطلبت منها ان امكث معها الى ان أجد بديل آخر.

" انا نفسي انزل الشارع من غير ما ابقى خايفة، نفسي أكمّل رحلة عبوري وابقى زي أي واحدة"

(انتهى توثيق حالة سامي طبق الأصل كما جاءت على لسانه)

الحقوق القانونية للأفراد العابرين والعابرات في بلدان أخرى[59]

تم تخصيص هذا القسم من الدراسة في مشاركة عدد من النماذج للعبور الجندري / الجنسي ببعض الدول الأوروبية والتي قد تفيد في تبادل بعض الخبرات التي قد تكون مناسبة للسياق المصري وللمساعدة في استنباط بعض الحلول المحلية لقضية العبور الجندري / الجنسي.

العبور الجندري / الجنسي بالمملكة المتحدة 60

من السهل نسبيًا أن يغير الأشخاص العابرين والعابرات اوراقهم/ن الرسمية في المملكة المتحدة شريطة أن يكون العمر 18 سنة فيما فوق. هذا الشرط العمري يتماشى مع الحقوق القانونية الممنوحة للبالغين والأطفال في قانون المملكة المتحدة بشكل عام.

الإجراءات القانونية والإدارية المطلوبة لتغيير الأوراق الثبوتية

يجب تقديم طلب إلى اللجنة المسئولة عن اصدار شهادة الاعتراف بالجنس، وتسمى لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي (Gender Recognition Panel) وهذه الشهادة عبارة عن وثيقة تظهر ان الشخص مستوفي للمعايير القانونية للاعتراف بهويته/ا الجنسية التي لا تتطابق مع جنسه/ا المحدد عند الولادة.

بمجرد حصول الفرد على شهادة الاعتراف بالجنس، يمكن للفرد التقدم بطلب للحصول على شهادة ميلاد جديدة.

شهادة الاعتراف بالجنس لها آثار على عدة أمور مثل المعاش التقاعدي وفحوصات مكان العمل وهي مطلوبة ايضا لضمان وضع الرجال والنساء العابرين والعابرات في خدمات الجنس الواحد المناسبة لجنسهم المطلوب، او الخدمات المقدمة للرجال أو للنساء على حدي كما في السجون على سبيل المثال.

هناك ثلاث طرق مختلفة للحصول على تلك الشهادة، ويعتمد المسار الذي يتم اتخاذه على ظروف الفرد، وتبدأ الطرق الثلاث بتقديم الطلب الذي يتكلف 5 جنيه استرليني فقط في إنجلترا وويلز، و140 جنيه إسترليني في باقي المملكة وجارى العمل على تخفيضه ويمكن الحصول على مساعدة اجتماعية بخصوص هذا المبلغ الأخير.

الطريق 1: المسار الامثل

يتم تقديم الطلب إذا توفرت الشروط التالية :

1. ألا يقل عُمر مقدم/ة الطلب عن 18 عامًا.
2. ان يكون/تـ مقدم/ة الطلب قد تم تشخيصه/ا بأنه/ا يعاني/تـ من اضطراب الهوية الجنسية.

---

[59] هذا القسم من الدراسة مترجم ومنقول من دراسة: **Reed Smith LLP note on transgender rights in the UK, Germany, France and Greece.** الصادرة عن مؤسسة **Reed Smith** بتاريخ 10 يوليو 2021.

[60] تضم المملكة المتحدة كل من: إنجلترا، وأيرلندا الشمالية، واسكتلندا، وويلز.

3. ان يكون/تـ مقدم/ة الطلب قد أتم/ت فترة المعايشة الحياتية للجنس المرغوب فيه لمدة عامين على الأقل.
4. يعتزم/ت مقدم/ة الطلب العيش في هذا الجنس لبقية حياته.

للتقدم وفقًا لهذا المسار، يجب إكمال نموذج الطلب T450 وإرساله إلى لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي مع المستندات الداعمة التالية: تصريح قانوني للمتقدمين غير المتزوجين. وإذا كان/ت مقدم/ة الطلب متزوجًا/ة أو كان في شراكة مدنية، فإن إحدى الوثائق التالية ينبغي تقديمها: نسخة أصلية أو مصدقة من شهادة الزواج أو الشراكة المدنية أو نسخة من مرسوم إنهاء الزواج أو إثبات فسخ شراكة مدنية سابقة أو نسخة من شهادة وفاة الزوج. وإذا رغب مقدم الطلب في البقاء متزوجًا، يجب على الزوج / الزوجة أن يملأ إقرارًا قانونيًا بذلك نموذج T469.

هذا بالإضافة للمستندات التالية:

1. نسخة أصلية أو صورة مصدقة من شهادة ميلاد مقدم/ة الطلب.
2. نسخ من أي مستندات رسمية تظهر تغيير اسم ميلاد مقدم/ة الطلب إلى اسمه الحالي.
3. إثبات أن مقدم/ة الطلب قد عاش/ت في الجنس المصحح للمدة المطلوبة (عامين).

تشمل الأمثلة الشائعة للأدلة نسخًا مصدقة من :

- جواز سفر.
- رخصة قيادة.
- كشوف المرتبات أو وثائق المزايا.
- فواتير الخدمات العامة أو غيرها من المستندات ذات الطابع الرسمي.

عندما لا تشير المستندات على وجه التحديد إلى نوع الجنس، يمكن أن يوفر لقب مثل السيد او السيدة لمقدم/ة الطلب إشارة إلى الجنس. ويجب ان يكون تاريخ أقدم وثيقة قبل بداية الوقت المطلوب وكذلك التنويع في أوقات الأدلة.

أي تقارير طبية تتطلب الاتي:

أ) تفاصيل أي علاج قد تلقاه مقدم/ة الطلب لتصحيح الجنس سواء علاج هرموني او جراحي.

- يجب أن يكون التقرير نسخة أصلية من طبيب متخصص مؤهل، على سبيل المثال: طبيب مسجل لدى المجلس الطبي العام (GMC) وطبيب نفساني مسجل في مجلس المهن الصحية والعناية.

أ) إذا لم يخضع مقدم/ة الطلب لأي علاج أو جراحة حتى وقت تقديم الطلب، فيجب إرسال تقرير يتضمن تفاصيل أي علاج أو جراحة مخطط لها في المستقبل.

ب) إرسال تقرير بتفاصيل تشخيص اضطراب الهوية الجنسية الخاص بمقدم/ة الطلب.

الطريق 2: المسار البديل

يقدم الطلب إذا استوفى مقدم الطلب ما يلي :

1. ألا يقل عُمر مقدم/ة الطلب عن 18 عامًا.
2. إتمام تشخيص حالة اضطراب الهوية الجنسية أو خضع/ت لعملية تصحيح الجنس.

3. أن يكون/ت مقيمًا/ة في إنجلترا، أو ويلز، أو أيرلندا الشمالية، أو اسكتلندا.
4. أن يعتزم/ت العيش بالجنس المرغوب فيه لبقية حياته/ا.
5. أن يكون/ت (أو كان/ت) في زواج موثق أو شراكة مدنية موثقة قبل ديسمبر 2014.
6. قد عاش/ت بجنسه/ا المرغوب فيه لمدة لا تقل عن 6 سنوات قبل ديسمبر 2014.

إن هذا المسار يحتاج إلى دلائل أقل بالمقارنة مع المسار السابق، ولكن هذه الطريق غير متاح الا لأولئك الذين يعيشون في انجلترا، اسكتلندا أو ويلز، وللتقدم في هذا المسار يجب إكمال نموذج الطلب T464 وإرساله إلى لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي مع المستندات الداعمة التالية:

1. إعلان قانوني للمتقدمين/ات غير المتزوجين/ات (نموذجT467) وإقرار قانوني للذين/للائي بشراكة مدنية (نموذج T466)
2. إذا كان/ت مقدم/ة الطلب متزوجًا/ة أو في شراكة مدنية، فإنه يجب تقديم إحدى الوثائق التالية:
   أ) نسخة أصلية أو مصدقة من شهادة الزواج أو الشراكة المدنية.
   ب) نسخة من مرسوم إنهاء الزواج أو إثبات فسخ شراكة مدنية سابقة.
   ت) نسخة من شهادة وفاة الزوج .

إذا رغب/ت مقدم/ة الطلب في البقاء متزوجًا/ة، يجب على الزوج / الزوجة أن يملأ إقرارًا قانونيًا للاعتراف بالجنس (نموذجT469).

3. نسخة أصلية أو مصدقة من شهادة ميلاد مقدم/ة الطلب.
4. نسخ من أي مستندات رسمية تظهر انه قد تم تغيير اسم ميلاد مقدم/ة الطلب إلى الاسم الحالي.
5. إثبات أن المتقدم قد عاش/ت بجنسه/ا المرغوب فيه لمدة لا تقل عن 6 سنوات قبل ديسمبر 2014.
   أ) تشمل الأمثلة الشائعة للأدلة نسخًا مصدقة من:
      - جواز سفر.
      - رخصة قيادة.
      - كشوف المرتبات أو وثائق المزايا.
      - فواتير الخدمات العامة أو غيرها من المستندات ذات الطابع الرسمي.
   ث) يجب أن تكون جميع المستندات بالاسم والجنس المصحح لمقدم/ة الطلب
   ت) يجب تقديم تأريخ أقدم وثيقة قبل بداية الوقت المطلوب .

يمكن لمقدم/ة الطلب إرسال العديد من العناصر التي يعتقد أنها ضرورية حيث انه يجب أن تكون هناك مجموعة متنوعة من الادلة، ويجب أن تمتد طوال الفترة الزمنية بأكملها ويجب أن يتأكد المتقدم من أن الدليل يتضمن عنصرًا واحدًا على الأقل مبكرًا جدًا وآخر حديث جدًا ومزيجًا من بينهما.

6. أي تقارير طبية مطلوبة - تقرير طبي للاعتراف بالجنس نموذج T452

أ) يجب على مقدم/ة الطلب إرسال تقرير يتضمن تفاصيل أي علاج خضع/ت له لتصحيح الجنس سواء هرموني او جراحي.

- يجب أن يكون التقرير نسخة أصلية من أخصائي طبي مؤهل، على سبيل المثال طبيب مسجل لدى المجلس الطبي العام .(GMC) أو طبيب نفساني مسجل في مجلس المهن الصحية والعناية .

ج) إذا لم يخضع/ت مقدم/ة الطلب لأي علاج أو جراحة حتى الآن، فيجب إرسال تقرير يتضمن تفاصيل العلاج أو الجراحة المخطط لها، إن وجدت، بمعنى انه ليس بالضرورة أن يكون هناك خطة علاج أو جراحة للمتقدم/ة.

الطريق 3: مسار المواطنين البريطانيين بالخارج

يجب ألا يقل عُمر مقدم/ة الطلب عن 18 عامًا وتم قبول جنسه المرغوب قانونيًا في "بلد أو إقليم معتمد" بوثائق تثبت ذلك .

يجب إكمال نموذج الطلب T453 وإرساله إلى لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي مع المستندات الداعمة التالية:

1. إعلان قانوني للمتقدمين غير المتزوجين/ات نموذج T467 أو إقرار قانوني للمتقدمين/ات المتزوجين/ات أو المرتبطين/ات بشراكة مدنية نموذج T466
2. في حال ان مقدم/ة الطلب متزوجًا/ة أو كان متزوجًا/ة أو في شراكة مدنية، فإن إحدى الوثائق التالية (أيهما ينطبق) :
    - نسخة أصلية أو مصدقة من شهادة الزواج أو الشراكة المدنية
    - نسخة من مرسوم إنهاء الزواج أو إثبات فسخ شراكة مدنية سابقة
    - نسخة من شهادة وفاة الزوج/ة

إذا رغب مقدم/ة الطلب في البقاء متزوجًا/ة، يجب على الزوج / الزوجة أن يملأ إقرارًا قانونيًا للاعتراف بالجنس.

3. نسخة أصلية أو مصدقة من شهادة الميلاد الجديدة لمقدم/ة الطلب وشهادة الميلاد القديمة.
4. نسخة أصلية أو مصدقة من شهادة الميلاد المعدلة التي توضح تصحيح جنس مقدم/ة الطلب.
5. نسخة أصلية أو مصدقة من أمر محكمة يصرح بتصحيح جنس مقدم/ة الطلب.
6. نسخة أصلية أو مصدقة من شهادة الاعتراف بالجنس.
7. تم الاعتراف بقيد في سجل قانوني يثبت الجنس المصحح لمقدم/ة الطلب.

لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي

بعد تقديم الطلب من خلال أحد الطرق الثلاثة الموضحة أعلاه، سيتم تقييم الطلب من قبل لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي وتعتبرهذه اللجنة فرعا من خدمة محاكم صاحبة الجلالة (الوكالة التنفيذية المسئولة عن إدارة المحاكم المدنية والأسرية والجنائية في إنجلترا وويلز)، وتتكون من فريق إداري وهيئة قضائية مكونة من هيئات قانونية وطبية، أعضاء الهيئة هم أعضاء مستقلون في السلطة القضائية بالمحكمة ويتمتعون بسلطة منح شهادة الاعتراف بالجنس بعد استيفاء معايير الأهلية ذات الصلة .

النتائج المحتملة هي كما يلي:

1. يتم منح شهادة دائمة وسيتم إرسال المعلومات إلى مقدم/ة الطلب عن الاتي:
   أ) كيفية الحصول على شهادة ميلاد جديدة أو شهادة زواج أو شهادة شراكة مدنية .
   ب) على من يجب على الفرد إبلاغه عن تصحيح جنسه .
2. يتم منح مقدم/ة الطلب شهادة مؤقتة ويتم فيما بعد إرسال معلومات عن الاتي:
   أ) كيفية إلغاء أو فسخ الزواج أو الشراكة المدنية.
   ب) متى يمكن تحويل الشراكة المدنية الخاصة بهم إلى الزواج.
3. تم رفض الطلب وسيوضح خطاب القرار سبب رفض الطلب وكيف يمكن استئناف أو إعادة التقديم .

إذا تمت الموافقة على الطلب، فسوف يتلقى مقدم الطلب شهادة الاعتراف بالجنس في غضون أسبوعين من تاريخ اللجنة.

تغيير الأوراق الثبوتية قبل أو بدون إجراء جراحة تصحيح الجنس

في المملكة المتحدة يمكن لأي عابر او عابرة تصحيح الجنس في الوثائق الرسمية مثل جواز السفر أو رخصة القيادة دون إجراء الجراحة.

من أجل التقدم لتغيير جواز السفر أو رخصة القيادة، يجب أن يكون الطلب مصحوبًا برسالة من طبيب أو استشاري طبي يؤكد أن تغيير جنس الشخص من المرجح أن يكون دائمًا، ومن أجل الحصول على مثل هذه الرسالة، يجب على العابرين والعابرات حضور موعدين وإثبات أنه مستقر في جنسه المصحح.

يجب أن يأتي الخطاب من طبيب أو استشاري طبي لديه مؤهلات أو خبرة ذات صلة بالعمل في مجال النوع الاجتماعي، كما يجب أن تؤكد الرسالة أن الطبيب أو المستشار الطبي يعرف الشخص بما يكفي لإجراء التشخيص وأن العبور في رأيهم من المحتمل أن يكون دائمًا.

ومع ذلك، من أجل تغيير شهادة الميلاد، يتعين على الأفراد التقدم للحصول على شهادة الاعتراف بالنوع الاجتماعي بموجب قانون الاعتراف بالنوع الاجتماعي لعام 2004 حيث يمكن الحصول على الشهادة دون إجراء الجراحة.

الحماية القانونية للعابرين والعابرات

بموجب قانون المملكة المتحدة هناك حماية للأشخاص العابرين والعابرات فهناك عدد من القوانين التي تستهدف حماية الأشخاص من التمييز في حياتهم اليومية، ويمكن ان يتم تلخيص تلك القوانين في التالي:

قانون ضد التمييز

يهدف قانون المساواة لعام 2010 (" EqA ") إلى حماية الأفراد من المعاملة غير العادلة وتعزيز مجتمع أكثر عدالة ومساواة فيشمل القانون حماية صريحة للأشخاص العابرين والعابرات في التوظيف وتوفير السلع والخدمات، وهذا يعني على نطاق واسع أن أي صاحب عمل أو مقدم خدمة يجب ألا يعامل أي شخص عابر او عابرة بشكل مختلف عن الموظفين أو العملاء أو مستخدمي الخدمة الآخرين أو رفض تقديم الخدمة لهم على أساس هويتهم الجنسية.

الخصائص المحمية ذات الصلة – العبور الجندري / الجنسي

يتمتع الشخص بالحماية إذا ما كان:

"في طريقه لإجراء أو أنه يجري أو قام بإجراء عملية (أو جزء من عملية) لغرض تصحيح الجنس عن طريق تغيير الصفات الفسيولوجية أو الصفات الأخرى للجنس."

وتنص إرشادات لجنة المساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة على أن " تغيير الصفات الفسيولوجية أو الصفات الجنسانية الأخرى هي عملية شخصية وليست طبية."

في حين أن كونك عابر/ عابرة لا يعتبر الإعاقة، لكن حين يتم تشخيص الفرد على أنه/ا يعاني/ت من اضطراب الهوية الجنسية يكون معروفا أن الحالة لها تأثير سلبي كبير وطويل الأجل على قدرته/ا على أداء المهام اليومية العادية والأنشطة اليومية، فقد تكون تلك الحالة أيضا محمية بموجب قوانين التمييز ضد الإعاقة في المملكة المتحدة.

التمييز في مكان العمل

الأشخاص العابرون/ات محميون/ات من التمييز في العمل ومن غير القانوني معاملة الموظف بشكل مختلف عن الموظفين الآخرين ومن غير القانوني لصاحب العمل القيام بما يلي:

- التمييز بشكل رهيب من خلال معاملة طالب الوظيفة أو موظف على رأس العمل بشكل أقل تفضيلا عن الآخرين بسبب انه عابر.
- التمييز بمعاملة موظف على رأس العمل بشكل أقل تفضيلا فيما يتعلق بالغياب عن العمل بسبب انه عابر.
- التمييز بشكل غير مباشر عن طريق تطبيق سياسة أو ممارسة تضر بمقدمي طلبات التوظيف أو الموظفين على رأس العمل دون مبرر موضوعي.
- إخضاع المتقدم للوظيفة أو موظف على رأس العمل للمضايقات أو لتحرش جنسي أو لمعاملة أقل تفضيلا بسبب العبور الجندري / الجنسي.

- إيذاء مقدم طلب وظيفة أو موظف على رأس العمل لأنه تقدم بشكوى أو يعتزم تقديم شكوى بشأن التمييز، أو لأنهم فعلوا أو يعتزموا دعم شخص آخر بشكوى تتعلق بالتمييز.
- إذا قام موظف ما بالتمييز أو مضايقة موظف آخر، فسيكون صاحب العمل مسؤولاً ما لم يتخذ خطوات معقولة لمنع حدوث مثل هذا السلوك، وقد يكون الموظف المخالف مسؤولاً أيضًا.
- إذا نجح مقدم طلب وظيفة أو موظف على رأس العمل في دعوى تمييز متعلقة بإعادة التعيين الجغرافي، تقوم محكمة التوظيف في المملكة المتحدة عمومًا بمنح تعويض (بما في ذلك مبلغ للإضرار بالمشاعر، يجوز للمحكمة أيضًا (أو بدلاً من ذلك) إصدار إعلان فيما يتعلق بحقوق الأطراف و/أو تقديم توصية مناسبة.

التمييز في تقديم السلع والخدمات

يحمي القانون العابرين والعابرات من التمييز من قبل أي مقدم خدمة (بما في ذلك السلع والمرافق) للجمهور العام أو الخاص سواء أكانت مجانية أم مدفوعة، أو من قبل الشخص الذي يشغل وظيفة عامة مثل مراقبة الهجرة وقوات إنفاذ القانون. بموجب قانون الحماية، فإنه من غير القانوني لمقدم الخدمة (أو الشخص الذي يشغل وظيفة عام) القيام بما يلي:

- التمييز بشكل مباشر من خلال معاملة مُتلقي الخدمة بشكل أقل تفضيلاً عن الآخرين بسبب تغيير الجنس.
- التمييز بشكل غير مباشر من خلال تطبيق سياسة أو ممارسة تضر العابرين او العابرات دون مبرر موضوعي.
- إخضاع مُتلقي الخدمة لمضايقات أو لمعاملة أقل تفضيلاً بسبب العبور الجندري / الجنسي، أو لتحرش لجنسي.
- إيذاء مُتلقي الخدمة بسبب تقدمه بشكوى أو عزمه على تقديمها، أو عاون أو أعتزم معاونة شخص آخر بشأن التقدم بشكوى تمييز.

وبالتالي لا يجوز لمقدم الخدمة التمييز ضد أو مضايقة شخص بطرق مثل الآتي:

- تعمد عدم تقديم الخدمة المعتاد تقديمها لعموم الناس مُتقي الخدمة.
- تعمد عدم تقديم الخدمة بنفس الجودة التي يقدمها عادة لعموم الناس مُتقي الخدمة.
- تعمد عدم تقديم الخدمة وفقا للشروط التي يقدمها عادة لعموم الناس مُتقي الخدمة.
- تعمد عدم تقديم الخدمة لشخص ما أو التمييز ضده أو الإيذاء بالوسائل التالية:
    - التقصير فيما يتعلق بشروط تقديم الخدمة.
    - إنهاء أو التوقف عن تقديم الخدمة لهم.
    - تعريضهم لأية معاملة مؤذية.
- مضايقة شخص مُتلقي أو مُقدم الخدمة.

إذا نجح مُتلقي الخدمة في اقامة دعوى تمييز ضد العبور الجندري / الجنسي، يمكن لمحاكم المملكة المتحدة منح تعويض (يتضمن عادةً مبلغًا مقابل جرح المشاعر).

تشديد العقوبة الجنائية إذا ما اقترنت بكراهية العابرين والعابرات

إذا تعرض الفرد لجريمة جنائية مثل العنف الجسدي أو الإضرار بالممتلكات وكان الإعتداء بدوافع التحيز أو العداء ضد الأشخاص العابرين والعابرات والتي تُعد جريمة كراهية يعاقب عليها القانون؛ يمكن لمحاكم المملكة المتحدة أن تفرض عقوبة مُشددة على الجاني بموجب قانون العدالة الجنائية لعام 2003.

الحماية الأخرى

قد تقع حوادث الكراهية ضد العابرين/ات في المملكة المتحدة في محيط محل إقامة الضحايا، وقد يتعرضون لمضايقات أو ترهيب من قبل جيرانهم، وقد تصل الخلافات حد الإساءة الفظية أوالإعتداء الجسدي؛ وهنا يمكن للفرد إبلاغ الشرطة، كما يمكنه مطالبة السلطات أو مالك العقار بإتخاذ إجراءات حمائية كونه سلوك معادي للمجتمع، كما يمكنه رفع دعوى مدنية بالتعويض واستصدار أمر بكف يد الجاني عن الاستمرار في سلوكه بموجب قانون الحماية من التحرش لعام 1997.

إن مراعاة احتياجات الأشخاص العابرين/ات واجب مفروض على جميع السلطات العامة في رسم سياستهم واتخاذ قراراتهم يفرضه نظام 2010 للقطاع العام.

ويحتوي قانون حقوق الإنسان لعام 1998 أيضًا على مجموعة من تشريعات المساواة والحماية التي تدعم حق كل فرد في أن يعيش حياة خالية من التمييز والتضييق وأن يكون له الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية.

المسارات المتاحة للعبور الجندري / الجنسي

تقوم هيئة الخدمات الصحية الوطنية (NHS) بتقديم العلاج الطبي والخدمات الأخرى للأشخاص العابرين والعابرات، ولذا يلزم تشخيص اضطراب الهوية الجنسية قبل أن تلقي أي بالغ أي علاج من أجل االعبور الطبي وذلك بموجب خدمة الصحة الوطنية ويمكن للأشخاص الذين/ اللائي خضعوا لاستشارة خاصة لتشخيص حالتهم/ن أن ينتقلوا إلى (NHS) لأي علاج لاحق.

يشمل المسار الطبي ما يلي:

- الدعم من الممارسين العامين.
- الإحالة إلى طبيب نفسي لديه خبرة متخصصة في حالات اضطراب الهوية الجنسية.
- التقييم المستمر والدعم النفسي، على سبيل المثال طبيب نفسي أو معالج نفسي.
- الإحالة الى عيادة الهوية الجندرية (Gender Identity Clinic) وهي عيادة متكاملة تهدف توفير نهج حساس ومتكامل للعبور الجندري / الجنسي وتشمل خدمات العيادة دعم الصحة العقلية والغدد الصماء وعلاج النطق والفحوصات والاشعة، حتى يتمكن المرضى من استكشاف هويتهم الجنسية في بيئة داعمة غير مهددة وغير قضائية.

- العلاج الهرموني بما في ذلك الإحالة إلى أخصائي غدد صماء؛ حيث انه يمكن بدء العلاج بالهرمونات بمجرد تشخيص اضطراب الهوية الجندرية / الجنسية رغم انه لا يشترط العلاج الهرموني لأي تغييرات قانونية في الاسم أو الحالة الجندري / الجنسي، ولا يُنصح بالتطبيب الذاتي ويجب على المرضى السعي للحصول على نظام موصوف في أسرع وقت ممكن، ويجب إعطاء تحذير للمستخدمين بشأن المخاطر الإضافية على الصحة، ويُنصح بالمراقبة المستمرة، كما يجب أن يوضح الأطباء لحالاتهم جميع الفوائد المتوقعة والآثار الجانبية المحتملة غير المرغوب فيها ومخاطر تناول الهرمونات لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرار.
- الإحالة إلى أخصائي الطب التناسلي للحصول على المشورة بشأن الخيارات الإنجابية، على سبيل المثال تخزين الحيوانات المنوية والبويضات.
- تقديم خدمات إزالة شعر الوجه وتكبير الثدي للنساء العابرات.
- علاج ما يتعلق بالنطق والصوت.
- جراحة تصحيح الجنس (فقط لمن بلغ 18 عامًا والذين قضوا مدة 12 شهرًا في جنسهم المصحح) ، وليست شهادة الاعتراف بالجنس مطلوبة لإجراء العملية.
- الإحالة إلى أخصائي الغدد الصماء أو لغيره من المتخصصين في العلاج الهرموني بعد الجراحة.
- مراقبة مستمرة لنظام الهرمون.
- مراجعة للمتابعة من قبل خبير جنساني.

الممارسة الجيدة للأطباء

ينصح الأطباء بمعالجة المرضى دون إصدار أحكام ودون تغليب عواطف عدم الارتياح، ويُنصح الأطباء غير القادرين على القيام بذلك بإحالة المرضى إلى زملائهم الآخرين.

يعتبر الكشف الطبي السريري غير الضروري وغير المرغوب فيه من العابرين او العابرات ات، ممارسة سيئة

ن وقد ترقى إلى مستوى الجريمة الجنائية، على النحو المنصوص عليه في أحكام الخصوصية لقانون الاعتراف بالنوع الاجتماعي لعام 2004 .

إن فحص الحوض ليس شرطا مسبقا لبدء الهرمونات ما لم يتم الإشارة إليه سريريا، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه مسألة حساسة للأشخاص العابرين/ات الذين لا يرتاحون/ن لخصائصهم الجنسية الجسدية، ويمكن إجراء الموجات فوق الصوتية للحوض بعد الفحص الأولي.

قد يشجع الأطباء المرضى على تجربة خلع الملابس غير الدالة على جنس معين وتجربة الملابس الدالة على جنس محدد حيث يعتبر ارتداء الملابس والكلام والسلوكيات والترحيل من الأمور الحاسمة في تكيف العابرين/ات مع دورهم/ن الجديد.

من الممارسات الجيدة أن يتلقى المريض ما لا يقل عن عامين من العلاج قبل الجراحة من خلال هيئة الخدمات الصحية الوطنية (NHS).

للشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا

عادةً ما تتم إحالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا إلى خدمة الصحة العقلية للأطفال والمراهقين لتقييم حالتهم وبعد ذلك يمكنهم الحصول على علاجات مثل الاستشارة والعلاج النفسي والعلاج الأسري قبل إحالتهم إلى عيادة متخصصة في تحديد الهوية الجنسية.

يشمل العلاج الموصي به للشباب الذين تقل أعمارهم عن 18عامًا والذين يعانون من اضطراب الهوية الجنسية ما يلي:

- العلاج الأسري.
- العلاج النفسي الفردي للأطفال.
- دعم الوالدين أو تقديم الاستشارة.
- العمل الجماعي للشباب وأولياء أمورهم.
- مراجعات منتظمة لرصد تطور الهوية الجنسية.
- الإحالة إلى خدمة الصحة العقلية للأطفال والشباب المحليين في حالة المشكلات العاطفية الخطيرة.
- إحالة المرضى حاصرات الهرمونات الذين يستوفون معايير صارمة بسبب اثارها الجانبية إلى عيادة متخصصة بالهرمونات.

تكاليف العلاج الجراحي والهرموني

تتولى الدولة من خلال هيئة الخدمات الصحية الوطنية NHS بشكل عام تكاليف العلاج الجراحي والهرموني مع اختلاف علاج NHS المتاح حسب عمر العابر او العابرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بناءً على عدد الطلبات المقدمة في منطقة معينة، فغالبًا ما توجد قوائم انتظار طويلة للعلاج الجراحي من خلال NHS ويتم أيضًا إجراء العملية الشاملة في فترة أطول لأن NHS يجب أن تتبع إجراءات معينة قبل إحالة المريض إلى الجراحة، والتي قد تستغرق عامين على الأقل، ومع ذلك يتم تحديد العملية وفقًا لاحتياجات المريض.

يبلغ متوسط وقت الانتظار لخطوة واحدة فقط من الخطوات الأولية نحو العلاج الجراحي حوالي 9 أشهر، ويشترط أن يكون المريض قد عبر اجتماعيًا إلى جنسه المصحح لمدة عام على الأقل قبل إجراء الإحالة للعلاج الجراحي.

العلاج الجراحي الخاص أسرع بشكل ملحوظ، ولكنه مكلف للغاية، حيث تبلغ تكلفة العلاج الجراحي للعابرات حوالي 20000جنيه إسترليني، وتكلف عملية تصحيح الجنس للعابرين أكثر من 60.000 جنيه إسترليني.

العبور الجندري / الجنسي بدولة ألمانيا

الإجراءات القانونية للاعتراف بالنوع الاجتماعي

في ألمانيا يتم تنظيم حقوق العابرين والعابرات طبقا لقانون العبور الجندري / الجنسي (TSG)، والذي دخل حيز التنفيذ عام 1981، وعلى الرغم من الإعلان بأن العديد من أقسام هذا القانون ليست دستورية ولم تعد صالحة، الا ان القانون مازال ساريا.

يميز القانون بين إجراء تغيير الاسم الأول فقط دون تغيير خانة الجنس وبين إجراءات تغيير الجنس في الأوراق الرسمية ويتطلب كلا الإجراءين طلبًا رسميًا وموافقة من المحكمة المحلية المسؤولة، وبالنظر لقرارات المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية، فقد تم ربط متطلبات كلا الحلين فعليًا بموجب السوابق القضائية.

في عام 2018، تم تقديم المادة 45 ب من قانون الأحوال الشخصية (PtG) لتنفيذ قرار المحكمة الدستورية الفيدرالية بإضفاء الشرعية على الخيار الثالث لبند الجنس وهو "متنوع diverse" بالإضافة إلى ذكر وانثى حيث ان المحكمة اعتبرت ان قيد ذكر وانثى فقط هو غير دستوري لأنه ينتهك حق الشخصية، الذي يحمي الهوية الجنسية، علاوة على ذلك، قررت أن هذا القيد (ذكر وانثى فقط) يجب أن يوصف بأنه تمييز على أساس الجنس، وهو ما يحظره الدستور الألماني أيضًا.

والإجراء بموجب هذا القانون PStG لا يتطلب طلبًا من المحكمة، ولكنه يتطلب فقط طلبًا إداريًا من مكتب السجل المدني، مما يجعل العبور الجندري / الجنسي أرخص وأسرع بكثير.

الإجراءات القانونية والإدارية لتغيير الأوراق الرسمية

يجوز للمحكمة المحلية (AG) الموافقة على طلب لتغيير الاوراق الرسمية لمقدم الطلب بعد حصول المحكمة على آراء خبيرين مستقلين ومراجعتها وهذين الخبيرين يكونان مدربان ولديهما خبرة مهنية، وعلى دراية كافية بظروف الأشخاص العابرين والعابرات.

يمكن تغيير الاسم الأول والجنس للشخص المعني بناءً على قرار إيجابي من المحكمة المحلية، إذا تحقق الاتي:

1. لا يتطابق جنس المتقدم/ة عند الولادة مع هويته/ا الجنسية الحالية واضطر/ت للعيش طبقا لهذا التعريف الجنساني لمدة ثلاث سنوات على الأقل
2. هناك احتمال كبير ألا يتراجع/ت عن عبوره/ا.
3. لابد أن يكون مقدم/ة الطلب:
   - حاملا للجنسية الالمانية_وفقًا للدستورالألماني.
   - أجنبي عديم الجنسية ولديه إقامة سارية في ألمانيا.
   - لاجئ مقيم في ألمانيا أو شخص طالب لجوء.
   - أجنبي لا يعرف قانون وطنه أي لائحة يمكن مقارنتها بهذا القانون وله حق غير محدود في الإقامة؛ أو لديه تصريح إقامة قابل للتجديد ويقيم إقامة دائمة قانونية في ألمانيا.

وفقا للصيغة الأصلية للقانون فإن تغيير الوثائق الرسمية يشترط اجراء جراحة تصحيح الجنس، لكن قد تم الإعلان بإنه غير دستوري في عام 2008، لذلك لم تعد هناك حاجة لإجراء الجراحة من اجل تغيير الاوراق.

تستمع المحاكم المحلية إلى مقدم الطلب شخصيًا وتحصل على آراء الخبراء من خبيرين، ينطبق ما يسمى بـ "مبدأ التحقيق الرسمي"، أي أن المحكمة تحقق في المتطلبات ذات الصلة بحكم منصبها، يجوز لمقدم الطلب أيضًا اقتراح خبراء للأخذ بآرائهم المهنية.

بشكل عام فإن هذه الإجراءات تستغرق ما بين خمسة أشهر و20 شهرًا، ومتوسط تكلفتها حوالي 1868 يورو، ويمكن لذوي الدخل المنخفض والذين ليس لديهم أصول التقدم بطلب للحصول على مساعدة قانونية.

ان التقديم لا يحتوي على أي قيود عمرية لكن يجب أخذ سن الأحداث في الاعتبار على وجه الخصوص فيما يتعلق بتكهن الاحتمال الكبير بأن الشعور بالانتماء إلى الجنس / الجندر الآخر لن يتغير.

الحماية القانونية للعابرين والعابرات

ينص القانون العام للمساواة في المعاملة (AGG) على حظر التمييز على أساس الهوية الجندرية / الجنسية، وتشمل المجالات التي يجب فيها حماية المواطنين من التمييز بموجب القانون: اتاحة فرص العمل، والتقدم للوظائف والتوظيف وملاءمة ظروف العمل، والحصول على خدمات التعليم والتدريب وإعادة التأهيل، والعضوية في النقابات العمالية، وجمعيات أصحاب العمل أو ما شابه ذلك، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية والمزايا والتعليم وحق الحصول على السلع والخدمات المتاحة للجمهور .

المسارات المتاحة للعبور الجندري / الجنسي

يحتاج الأشخاص العابرين والعابرات الى شهادتين تؤكدان أنهم/ن عابرين/ات وإشعارًا بالحاجة إلى تصحيح الجنس من طبيب مختص في المجال وعمل مع المريض لبعض الوقت.

يوصى أيضًا بأن يكون هؤلاء المعنيون /ات قد اتموا/ أتممن المعايشة الحياتية بالجنس المصحح لمدة لا تقل عن 12 شهرًا قبل الخضوع لجراحة تصحيح الجنس وأن يكونوا قد خضعوا/ن للعلاج الهرموني لمدة ستة إلى ثمانية أشهر على الأقل

بالنسبة للأطفال والمراهقين، يتم الرجوع لإرشادات الجمعية الألمانية للطب النفسي للأطفال والمراهقين وكذلك جمعيات الطب الجنسي والطب النفسي، حيث انه يوصى بالعلاج الجراحي في سن الرشد (18 عامًا)، بينما يوصى بالهرمونات من سن 16 سنة

تكاليف العلاج الجراحي والهرموني

قضت المحكمة الاجتماعية الفيدرالية بأن تكاليف جراحة تصحيح الجنس يجب أن تُسدد للأشخاص المؤمن عليهم قانونًا إذا كان هناك مؤشر طبي ونفسي، وبناء عليه يطلب التأمين تقريرين نفسيين مستقلين يشيران لضرورة الاجراء الجراحي.

صناديق التأمين الصحي ملزمة أيضًا بتغطية تكاليف العلاج النفسي والعلاج بالهرمونات المصاحبة إذا كان هناك دليل طبي وعلاجي مناسب.

العبور الجندري / الجنسي بدولة فرنسا

الإجراءات القانونية للاعتراف بالنوع الاجتماعي

تعد مسألة تغيير الاسم الأول والجنس للأشخاص العابرين والعابرات في سجل الأحوال المدنية موضوعًا حساسًا ومعقدًا بشكل خاص في فرنسا على الرغم من وجود قانون ينظم عملية العبور الجندري / الجنسي وهو القانون الفرنسي رقم 1547 لسنة 2016، المؤرخ في 18 نوفمبر 2016. حيث انه يتم إجراء طلب تغيير الاسم الأول أمام المسجل المدني المحلي، في حين أن إجراء طلب تصحيح الجنس في سجل الأحوال المدنية يتم تنفيذه أمام المحكمة القضائية الفرنسية

الإجراءات القانونية والإدارية لتغيير الاوراق الرسمية

المستندات التي يتعين تقديمها إلى المسجل المدني المحلي هي: شهادة الميلاد والبطاقة الشخصية واثبات حديث للإقامة بالإضافة الى تقديم ما هو مفيد للطلب ويبرز مصلحة مشروعة في تغيير الاسم الأول مثل شهادات من الأقارب، زملاء العمل، قسائم الرواتب، نسخ من وثائق الهوية، شهادات من المهنيين الصحيين، دفتر سجل الأسرة.

إذا رأى المسجل المدني المحلي انه من الضروري اجراء جلسة استماع للشخص المعني فيتم دعوة مقدم الطلب من أجل الحصول على معلومات إضافية مفيدة لاتخاذ قرار.

إذا اعتبر المسجل المدني المحلي أن الطلب ليس له مصلحة مشروعة، يقوم المسجل المدني المحلي بإحالة الأمر على الفور إلى المدعي العام في ولايته القضائية، يرسل المسجل المدني المحلي بعد ذلك إلى المدعي العام نسخة من جميع الوثائق المصاحبة للطلب، وفي الوقت نفسه يجب على المسجل المدني المحلي إبلاغ مقدم الطلب بأي وسيلة بهذه الإحالة (أو الممثل /الممثلون القانونيون في حالة وجود شخص بالغ تحت وصاية أو شخص قاصر).

يوصي وزير العدل الفرنسي بأن يساعد المدعون العامون المسجل المدني المحلي في تنفيذ الإجراء بجميع الوسائل الممكنة، ويمكن أيضًا تكييف الإجراء مع مراعاة سياسة محددة محليًا بين مكتب المدعي العام والمسجلين المدنيين المحليين في ولايته القضائية.

إذا رفض المدعي العام تغيير الاسم الأول يجب عليه إبلاغ مقدم الطلب بإمكانية إحالة الأمر إلى محكمة الأسرة الفرنسية "*Juge aux affaires familiales*"

وإذا رفضت محكمة الأسرة تغيير الاسم الأول، فيجوز لمقدم/ة الالتماس الاستئناف وربما تقديم طلب الاستئناف أمام المحكمة القضائية الفرنسية العليا (محكمة النقض).

أما بخصوص تغيير خانة الجنس في الأوراق الرسمية فلها إجراءات أخرى حيث يتم تقديم طلب لتصحيح الجنس في الوثائق الرسمية من خلال دعوى أمام المحكمة القضائية التي يقيم الشخص المعني في نطاق ولايتها القضائية. يكون لدى مقدم/ة الطلب أيضا إمكانية الاستئناف ويتم تقديمه بإعلان أو خطاب مسجل إلى مكتب كاتب المحكمة التي أصدرت القرار، وفي هذه الخطوة تكون مساعدة المحامي إلزامية، ويكون آخر

موعد للاستئناف هو 15 يومًا من تاريخ القرار الأصلي وبعدها يتم إجراء التغيير في غضون 15 يومًا من التاريخ الذي أصبح فيه القرار نهائيًا.

من أجل نجاح الطلب، يجب على مقدم/ة الطلب إثبات مصلحته/ا المشروعة في تغيير الاسم الأول أو اثبات وقائع مختلفة تدل على ضرورة تغيير خانة الجنس في الوثائق الرسمية.

ويذكر أن الطريقة التي تطبق بها هذه الخطوات من المحتمل أن تؤدي إلى إجراءات مطولة تستمر لعدة سنوات بالإضافة الى انها تُلزم الأشخاص العابرين والعابرات بكشف حياتهم الخاصة وتبرير هويتهم الجندرية/ الجنسية في مناسبات متعددة، لكن من الجيد انه لا حاجة لإجراء جراحة تصحيح الجنس أو البدء بالعلاج الهرموني من أجل البدء في خطوات تغيير الأوراق الرسمية، ولا يجوز للأطفال تحت سن 18عاما التقدم بالطلب، ولكن يجب على اوصيائهم الرسميين التقدم بذلك، ولكن إذا كان عمر الطفل أكبر من 13 عامًا، يجب الحصول على موافقته أو موافقتها.

الحماية القانونية للعابرين والعابرات

بموجب المادة 225-1 من القانون الجنائي الفرنسي، يحظر التمييز على أساس الجنس والهوية الجندرية، ويُعد جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة قد تصل إلى 45000 يورو؛ وفقًا للمادة 1-1132 .لـمن قانون العمل الفرنسي، ولا يجوز حرمان أي شخص من إجراءات التوظيف أو التعيين أو من تلقي تدريب داخلي أو دورة تدريب في شركة، كما لا يجوز معاقبة أي موظف أو فصله أو إخضاعه لتدابير تمييزية بشكل مباشر أو غير مباشر.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قدم قانون المساواة والمواطنة الفرنسي المؤرخ 27 يناير 2017 حماية خاصة للأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس هويتهم الجندرية / الجنسية، من أجل عقوبة مُشددة على أفعال التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف أوالتشهير والسب في حال إرتكاب هذه الجرائم في الأماكن العامة ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص على اساس هويتهم الجندرية / الجنسية.

المسارات المتاحة للعبور الجندري / الجنسي

تبدأ بالمتابعة النفسية ثم العلاج الهرموني وبعدهم عملية تصحيح الجنس.

تكاليف العلاج الجراحي والهرموني

على الرغم من حقيقة أن الدولة تغطي 100٪ من التكلفة الطبية للعبور الجندري / الجنسي الا ان هناك شروط لمؤسسات الضمان الاجتماعي لتولي التغطية المالية للرعاية، وهي الامتثال لمتطلبات بروتوكول HAS الذي تنفذه الجمعية المهنية الفرنسية لصحة العابرين والعابرات.

تنص أحكام بروتوكول الهيئة العليا للصحة (HAS) الذي تم وضعه في عام 1989 من قبل المجلس الوطني للهيئة العليا للصحة، على ضرورة المتابعة لمدة عامين على الأقل من قبل فريق متخصص يتألف من طبيب نفسي وأخصائي غدد صماء وجراح إن أمكن، كما تتطلب شهادة موقعة من قبل هؤلاء الاختصاصيين تذكر التشخيص وموافقتهم غير المشروطة على الإجراءات الجراحية والأسباب الطبية التي تبرر تنفيذ هذه الإجراءات.

العبور الجندري / الجنسي بدولة اليونان

الإجراءات القانونية للاعتراف بالنوع الاجتماعي

نص القانون رقم 2017/4491 صراحةً على أنه يمكن للأشخاص العابرين والعابرات تغيير وثائق هويتهم دون إجراء أي تدخلات علاجية او تقييمات نفسية، واحتوى التشريع الجديد أيضًا على عدد من الشروط هي:

- يجب أن يتمتع المتقدم بالقدرة العقلية الكاملة.
- يجب ألا يكون المتقدم/ة متزوجًا/ة.
- يجب ألا يقل عمر المتقدم عن 15 عامًا.
- إذا كان مقدم الطلب أكبر من 15 عامًا وأقل من 17 عامًا، يجب أن يكون الطلب مصحوبًا بموافقة من اللجنة العلمية الحكومية التي تضم طبيبًا نفسيًا للأطفال، وطبيبًا نفسيًا، وأخصائيًا في الغدد الصماء، وجراح أطفال، وأخصائي اجتماعي، وطبيب أطفال متخصص في مسألة العبور الجندري / الجنسي، ويمنح أعضاء اللجنة فترة سنتين للبت في الحالة وتكوين رأي حول ما إذا كان هناك فرق بين الهوية الجنسية والجنس المصحح، وعادة ما يرفق مقدم الطلب تقريرًا نفسيًا غير ملزم إلى اللجنة.
- إذا كان مقدم الطلب أكبر من 15 عامًا وأقل من 18 عامًا، فيجب أن يكون لديه أيضًا موافقة كتابية من الأوصياء القانونيين.
- لا يمكن أن تتم عملية تصحيح الجنس المسجل أكثر من مرتين.

اجمالا لكي يتم تصحيح الجنس رسميا يجب أن يتقدم الشخص المعني بطلب إلى المحكمة لإصدار حكم وهذا هو المسار الوحيد المتاح.

الإجراءات القانونية والإدارية لتغيير الأوراق الرسمية

يجب تقديم طلب إلى المحكمة، يشمل الاتي:

- تحديد الجنس المطلوب، والاسم الأول المطلوب، واللقب المناسب للتوافق مع الجنس المصحح.
- إرفاق نسخة من شهادة الميلاد.

يجب الإدلاء ببيان لتصحيح جنسه المسجل ويتم ذلك بشكل خاص ومراع للخصوصية.

نظريًا، يجوز لأي شخص له مصلحة مباشرة وشخصية ومشروعة في نتيجة الطلب التدخل ويطلب رفض الطلب، على سبيل المثال، من الممكن اعتراض الزوج أو الزوجة على الطلب، لكن عمليا، لم يتم العثورعلى حالات تدخلت فيها أطراف ثالثة لمعارضة طلب لتصحيح الجنس .

إذا رفضت المحكمة الطلب يجور للمتقدم/ة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف ويسقط الحق في الاستئناف أمام محكمة الاستئناف بعد صدور الحكم بسنتين إذا لم يتم النطق بالحكم.

إذا اقتنعت المحكمة بعدم وجود فرق بين الهوية الجندرية والجنس المسجل، ستأمر المحكمة بتصحيح جنس مقدم/ة الطلب. وطبقا للقانون، لا ينبغي للمحكمة أن تطلب أي دليل على هذا، لأن هذا من شأنه أن يتعارض

مع المضمون العام للقانون وحماية كرامة الإنسان وخصوصيته، وهناك بعض الحالات القليلة المبلغ عنها بشأن مثل هذه الطلبات تُظهر أن المتقدمين/ات يعتمدون/ن بشكل أساسي على أدلتهم الخاصة، وعلى أدلة من شهود آخرين.

الحد الأدنى للتكاليف القانونية لتقديم طلب إلى المحكمة هو 430 يورو بالإضافة الى التمثيل القانوني الإلزامي (بحد أدنى تقريبًا 90 يورو لتكاليف الخدمة).

وبعد أن يصبح الحكم غير قابل للاستئناف، يجب على الشخص المعني تقديم طلب إلى السلطات المختصة لتعديل بياناته الشخصية حيث يتم تسجيل الحكم في مكتب السجل الذي أصدر شهادة الميلاد ذات الصلة ولا يمكن لطرف ثالث الوصول إلى تلك المستندات إلا من خلال إظهار مصلحة مشروعة محددة ، ولا يمكن الإطلاع عليها بطريقة أخرى حيث تخضع هذه المعلومات للحماية المنصوص عليها في المادة 9 من اللائحة العامة لحماية البيانات ، وعلى جميع الموظفين العموميين المعنيين الإلتزام بالمحافظة على السرية، و للشخص المعني/ة، الحق في الحصول على تعويضات في حالة الكشف غير القانوني. يجب على السلطات المختصة؛ بعد إصدار الشهادة المعدلة، إصدار مستندات جديدة توضح هوية الشخص وتسجيله في السجلات بالتعديل المذكور.

1. في مكتب التسجيل: من أجل إجراء تعديلات على شهادة الميلاد، عادة ما تطلب مكاتب التسجيل نسخة مصدقة من الحكم، وشهادة بأن الحكم لم يعد خاضعًا للاستئناف.

2. في البلدية: يتم شطب الشخص من سجل الذكور / الإناث وإعادة إدخاله في السجل المناسب، ويتم تعديل بياناته الشخصية في القوائم الانتخابية بموجب صك من المفوضية المختصة، وتستغرق هذه الإجراءات حوالي 3 أشهر.

3. في مركز الشرطة: يجب التقدم بطلب لتعديل بطاقة الهوية مع صورتين حديثتين وبطاقة الهوية القديمة، وسيقوم ضابط الشرطة بالتحقق من التعديل وتأكيده مع السجل المحتفظ به لدى البلدية من خلال نظام عبر الإنترنت، ويجب أن حضور صاحب المصلحة بشخصه من أجل إصدار بطاقة هوية جديدة، وقد يكون برفقة أشخاص آخرين، ولكن لا يمكن أن يمثلهم شخص آخر أو محام .

4. في الخدمات العامة: يخطر الطرف المعني جميع الخدمات العامة ذات الصلة بالتغييرات التي تم إجراؤها ، على سبيل المثال مكتب الضرائب المختص أو مركز خدمة المواطنين من أجل تعديل المعلومات الشخصية المرتبطة برقم التعريف الضريبي ورقم الضمان الاجتماعي.

سجلت بعض حالات رفض الموظف المسؤول في مكتب السجل تعديل شهادة الميلاد على الرغم من استيفاء الأوراق المطلوبة، كما تم الإبلاغ عن حوادث مماثلة عند مطالبة موظفي البنك بتعديل المعلومات للشخص وفقًا لشهادة الميلاد الجديدة.

الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات تغيير الأوراق الرسمية

تعتمد الفترة الزمنية على حجم العمل في المحكمة والسلطات المحلية، ففيما يتعلق بمدة الحصول على حكم، تُظهر الأمثلة الحديثة في فترة ما قبل جائحة كورونا، أنه قد يستغرق الأمر من أسبوع واحد إلى 8 أشهر (اعتمادًا على عبء عمل المحكمة) لسماع الطلب في محاكم أثينا، مع إصدار الحكم في غضون شهرين الى ثلاثة أشهر، وفي الخطوات اللاحقة قد تكون هناك حاجة إلى ثلاثة أشهر حتى تقوم السلطات

الإدارية بترحيل الترتيبات المطلوبة، وقد أدت قيود الجائحة إلى تراكم كبير للحالات الأمر الذي قد يؤثر بالتأكيد على سرعة البت في الطلبات الجديدة، ولا يمكن قياس هذا التأثير بعد.

الحماية القانونية للعابرين والعابرات

يُدرج الأفراد العابرين والعابرات صراحةً في نطاق تشريع عدم التمييز حيث ينص القانون رقم 2016/4443 على مبدأ المساواة في المعاملة وحظر أعمال التمييز في دوائر العمل بسبب الخصائص الشخصية ، بما في ذلك الهوية أو الخصائص الجنسية، وبموجب هذا القانون قد تم تعديل التشريعات المناهضة للتمييز لحماية الهوية الجنسية والخصائص الجنسانية من التحريض العام إلى العنف أو الكراهية حيث يعد الآن جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدد تتراوح ما بين 3 أشهر إلى 3 سنوات وغرامة من 5000 إلى 20000 يورو "عن قصد أو علنيًا أو شفهيًا أو في الصحافة ، عبر الإنترنت أو مع أي وسيلة أخرى أو التحريض أو التسبب أو الاستفزاز أو التحريض على الأعمال التي يمكن أن تسبب التمييز أو الكراهية أو العنف ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين تم تحديدهم على أساس ... الهوية الجنسية ، والخصائص الجنسية ... بطريقة تعرض النظام العام للخطر أو تشكل تهديدًا للحياة أو الحرية أو السلامة الجسدية لهؤلاء الأشخاص "

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه بموجب القانون الحالي أصبح من الممكن للأفراد المقيمين باليونان وغير الحاملين للجنسية اليونانية بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين، الحق في التقدم بطلب للحصول على الاعتراف بالهوية الجنسية بموجب القانون اليوناني.

تعمل اللجنة الوطنية اليونانية لحقوق الإنسان(GNCHR) ، وهي الهيئة الاستشارية المستقلة للدولة بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان على تنفيذ المساواة في المعاملة وحظر التمييز، وقد قامت اللجنة بصياغة توصيات في هذا الخصوص ويمكن تقسيم الحقوق القانونية المتاحة إلى الفئات المختلفة، وكلها توصيات محمية بموجب توجيهات الاتحاد الأوروبي، ونذكر منها الأكثر صلة وهي التالية.

- التوجيه رقم EC 43/2000 / ضد التمييز على أساس العرق والأصل الإثني .
- التوجيه EC 78/2000 / ضد التمييز في العمل على أساس الدين، أو المعتقد، أو الإعاقة، أو السن، أو التوجه الجنسي.

وقد تم الأخذ وتنفيذ كلا التوجيهين المذكورين أعلاه في اليونان بموجب القانون 2016/4443

- التوجيه EC 54/2006 / بشأن تنفيذ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في مسائل التوظيف والمهنة، والذي تم تنفيذه في اليونان بموجب القانون 2010/3896، بصيغته المعدلة بالقانون 4604 / 2019.

وتوجد الإجراءات التالية لفرض مبدأ المساواة في المعاملة:

أ. يمكن لضحية التمييز في القطاع الخاص، بما في ذلك في سياق التوظيف، رفع دعوى عادية أمام المحاكم المدنية اليونانية والمحاكم الجنائية، والتماس سبل انتصاف مدنية أو إدانة جنائية.

ب. يمكن لضحية التمييز في القطاع العام، بما في ذلك في سياق العمل بموجب القانون العام، رفع دعوى ليس فقط أمام المحاكم المدنية والجنائية اليونانية، ولكن أيضًا أمام المحاكم الإدارية.

ت. إن الإجراءات التمييزية التي تتخذها الدولة هي الأساس الذي يتم من خلاله السعي لإعادة النظر في الإجراءات الإدارية ذات الصلة .

ومع ذلك، يحتوي التشريع اليوناني أيضًا على العديد من أوجه القصور، مثل الآتي:

1. من الناحية القانونية، فإن الحكم الذي يأمر بتصحيح النوع المسجل ليس ملزمًا لمكتب التسجيل، ولكنه يؤخذ في الاعتبار إلى جانب المعلومات الأخرى من المصادر الرسمية، ورغم ذلك فإن مكاتب التسجيل غالبا ما تأخذ به.

2. يتطلب تصحيح الجنس أن يكون مقدم الطلب غير متزوج،

3. يتطلب تصحيح الجنس ان يكون من خلال المحكمة مما يزيد التكاليف بسبب الرسوم القانونية، بدلاً من أن يكون إجراءً إداريًا مباشرًا.

4. القانون 2017/4491، وفقًا لشروطه الصريحة، ينطبق فقط على الأشخاص الحاصلين على شهادة ميلاد صادرة في اليونان، ومع ذلك، فقد فسرت المحاكم هذا القانون على نطاق واسع ليشمل أيضًا اللاجئين في اليونان.

5. بالنسبة للعابرين والعابرات الذين لديهم أطفال بالفعل في وقت طلب الحصول على التغيير القانوني لجنسهم/ن، لا يزال يظهر في شهادات ميلاد أطفالهم/ن الجنس غير المصحح .

تكاليف العلاج الجراحي والهرموني

يتم تغطية العلاج الهرموني من قبل صناديق الضمان الاجتماعي الحكومية، بمساهمة معتادة تبلغ 25٪ من قبل الشخص المعني، ويتم تقديم مزايا الرعاية الصحية العينية من قبل المنظمة الوطنية اليونانية لتوفير الخدمات الصحية للموظفين الذين تم تأمينهم مع صندوق الضمان الاجتماعي الموحد، والذي يغطي موظفي القطاعين العام والخاص، والمزارعين، والأفراد العاملين لحسابهم الخاص، والبحارة .كما يحق لأصحاب المعاشات والأفراد العاطلين عن العمل ومن يعولون من الأشخاص المؤمن عليهم الحصول على مزايا صحية عينية، ومن ناحية أخرى، لا تغطي الدولة العلاج الجراحي. ومع ذلك، لا تزال هناك حالات رفض للعلاج الهرموني من قبل صناديق ضمان اجتماعي محددة، وأيضًا هناك حالات علاج جراحي تم تغطيتها في النهاية.

ويمكن من خلال الجدول التالي تلخيص تجارب الدول المذكورة بالدراسة كالتالي:

	المملكة المتحدة	ألمانيا	فرنسا	اليونان
سهولة الإجراءات القانونية لتغيير الأوراق الثبوتية	من خلال تقديم طلب إلى اللجنة المسئولة عن اصدار شهادة الاعتراف بالجنس (لجنة الاعتراف بالنوع الاجتماعي Gender Recognition Panel) وهذه الشهادة عبارة عن وثيقة تظهر ان الشخص مستوفي للمعايير القانونية للاعتراف بهويته/ا الجنسية التي لا تتطابق مع جنسه/ا المحدد عند الولادة.	يتم تنظيم حقوق العابرين والعابرات طبقا لقانون العبور الجندري / الجنسي (TSG). يميز القانون بين اجراء تغيير الاسم الأول فقط دون تغيير خانة الجنس وبين إجراءات تغيير الجنس في الأوراق الرسمية ويتطلب كلا الإجراءين طلبًا رسميًا وموافقة من المحكمة المحلية المسؤولة.	يوجد قانون ينظم عملية العبور الجندري / الجنسي وهو القانون الفرنسي رقم 1547 لسنة 2016. يتم إجراء طلب تغيير الاسم الأول أمام المسجل المدني المحلي، في حين أن إجراء طلب تصحيح الجنس في سجل الأحوال المدنية يتم تنفيذه أمام *المحكمة القضائية* الفرنسية	يوجد قانون رقم 2017/4491. يتم تقديم طلب لتصحيح الجنس أمام المحكمة.
سهولة الإجراءات الإدارية لتغيير الأوراق الثبوتية	مسارات تقديم الطلب معقدة بعض الشيء	مسارات تقديم الطلب سهلة	مسارات تقديم الطلب معقدة وحساسة	مسارات تقديم الطلب سهلة لكن تغيير الأوراق الرسمية يقدم للعديد من الجهات
تغيير الأوراق بدون اشتراط العلاج الهرموني أو الجراحي	متاح	غير متاح	متاح	متاح
وجود قوانين لحماية العابرين والعابرات	قانون المساواة: يناهض التمييز قانون العدالة الجنائية: يناهض جرائم الكراهية قانون الحماية من التحرش	القانون العام للمساواة في المعاملة: يناهض التمييز ضد العابرين/ات	القانون الجنائي الفرنسي: يحظر التمييز على أساس الجنس والهوية الجندرية قانون العمل الفرنسي: يحظر التمييز ضد العابرين/ات	ينص القانون رقم 2016/4443 على مبدأ المساواة في المعاملة وحظر

	قانون حقوق الإنسان		قانون المساواة والمواطنة: يعطي حماية خاصة للأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس هويتهم الجندرية / الجنسية	التمييز في سياق العمل. تم تعديل التشريعات المناهضة للتمييز لحماية الهوية الجنسية والخصائص الجنسانية من التحريض العام إلى العنف أو الكراهية حماية عدد من حقوق العابرين/ات بموجب عدد من توجيهات الاتحاد الأوروبي. مازال هناك بعض أوجه القصور في القوانين والممارسات.
تكاليف العلاج الجراحي والهرموني	يتم دفع التكاليف من قبل الدولة من خلال خدمة الصحة الوطنية.	يتم دفع التكاليف من قبل الدولة من خلال صناديق التأمين الصحي بعد تقديم تقريرين نفسيين مستقلين يشيران لضرورة الاجراء الجراحي.	يتم دفع التكاليف من قبل الدولة من خلال مؤسسات التضامن الاجتماعي بعد تنفيذ أحكام بروتوكول الهيئة العليا للصحة الذي ينص على المتابعة النفسية لمدة عامين والموافقة غير المشروطة على الإجراءات الجراحية.	يتم تغطية العلاج الهرموني من قبل صناديق الضمان الاجتماعي الحكومية، بمساهمة معتادة تبلغ 25٪ من قبل الشخص المعني. لا تغطي الدولة العلاج الجراحي.

التوصيات

خلصت الدراسة الى عدد من التوصيات والتى تنصح الحكومة المصرية بتطبيقها وهى كالتالى:

1. اصدار قوانين وتشريعات مُلزمة للحد من التمييز وتجريم العنف ضد الأشخاص العابرين والعابرات.
2. تسهيل المتابعة النفسية للعابرين والعابرات فى المستشفيات الحكومية بكل المحافظات.
3. تسهيل عملية اصدار تقرير المتابعة النفسية.
4. ضرورة عمل نظام رقمى داخل المستشفيات لإصدار تقارير المتابعة النفسية وإصدار نسخ رسمية عنه.
5. ضرورة الاعتراف الرسمى بتقرير المتابعة النفسية على مستوى مؤسسات الدولة كافة لمنع تعرض العابرين والعابرات لمشكلات امنية.
6. توفير المتابعة للعلاج الهرمونى بالمجان بالمستشفيات الحكومية مع توفير الأدوية أيضا بكل المحافظات.
7. تسهيل اجراء عمليات تصحيح الجنس وتوفيرها بالمجان بالمستشفيات الحكومية.
8. إعادة هيكلة لجنة تصحيح الجنس بنقابة الأطباء بحيث تشمل أطباء فقط مع وجود لائحة لتنظيم عملها.
9. تسهيل اصدار الوثائق الثبوتية الجديدة للعابرين والعابرات وعدم التعسف والمُماطلة فى الإجراءات.
10. ضرورة منع العلاج التحويلى للعابرين والعابرات لخطورته وفقا لنظام التشخيص لمنظمة الصحة العالمية والمعترف به عالميًا حيث يعتبر العلاج التحويلى غير مقبول مهنيًا وغير أخلاقى ويمكن أن تتسبب فى أضرار جسدية ونفسية شديدة.[61]

والتوصيات التالية نرجحها للعمل المشترك من أجل الوصول إلى بعض المكاسب فى السياق المصرى المذكور:

- ضرورة الاستمرار فى المناصرة المحلية انطلاقا من قضيتى نور هشام سليمة وفريدة رمضان واستمرار الضغط داخليا من أجل الحقوق الإنسانية للأفراد العابرين والعابرات.
- العمل على رفع الوعى المجتمعى بقضايا العبور من أجل زيادة الحلفاء والداعمين للقضية.
- السعى لتكوين قنوات تواصل بين المثقفين والكتاب وصُناع الدراما والأفلام والإعلاميين وبين أطباء متخصصين لخلق رأى عام مُستنير تجاه تلك القضايا لتنوير المجتمع بحقائقها وخفاياها من منظور العدالة والحق الإنسانى فى الحياة الأمنة.

والتوصيات التالية نوجهها للمفوضية السامية لشئون اللاجئين وكافة شركائهم العاملين مع اللاجئين بمصر:

---

[61] https://www.regenbogenportal.de/العربية/هل-تحتاج-المثلية-الجنسية-إلى-علاج

- ضرورة توعية الموظفين العاملين مع ملفات اللجوء ومع اللاجئين/ات العابرين والعابرات بحالات العبور الجندرى / الجنسى.
- ضرورة توفير طرق فعالة وآمنة لحماية اللاجئين/ات الواقعين/ات تحت خطر مجتمعى.
- ضرورة تسهيل وتسريع إجراءات إعادة تسكين العابرين والعابرات نظرا للعنف المجتمعى الذى يواجهونه فى مصر.

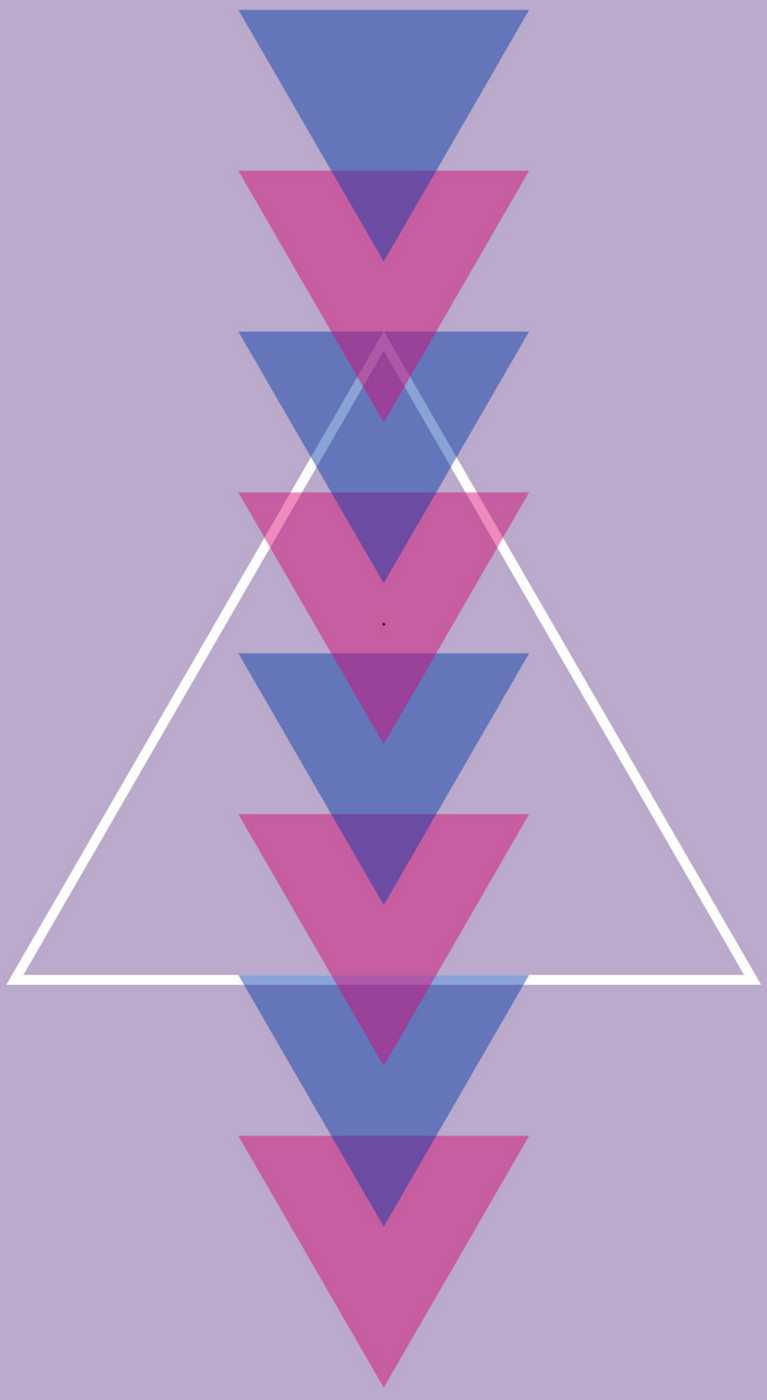

بداية
BEDAYAA